الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية: الحقوق و العلوم السياسية

مذكرة تخرج من أجل الحصول على ليسانس في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية و منظمات اقتصادية

الموضوع:

أزمة الساحل وتداعياتها على أمن المنطقة المغاربية

من تقديم الطلبة:

مولاي تالية
بن جراد زهرة
محمدي اسماء

تحت إشراف الأستاذ:

موكيل

السنة الدراسية :2015/ 2016

الإهداء

** الى من كان سندي في الحياة و مثلي الاعلى،

الى من ارشدني طريق النجاح و رباني ورعاني وعلمني معنى الحياة،

الى من انار لي طريق الامل و العمل اليك يا نور ،

دربي و قرة عيني ابي العزيز"ميلود" اطال الله في عمره ليرى ثمرة نجاحه .

**الى ملاك الحياة الى من سقتني الحنان و سهرت الليالي ،

الى من كانت لي في كل خطوة من دربي بركة ،الى من وثقت بي ونورت دربي

بدعائها يا من يعجز اللسان عن فضلها،الى من كانت قدوة لي

و تاج راسي امي الغالية "زكية".

** الى من شاركوني رحم امي وقاسموني افراحي و احزاني اخوتي :

عبد القادر، بشير ، الياس ياسين ،صورية ، وردية

الى كتاكيت العائلة : الياس ، محمد الامين ، مخطار ، مروان ، عبد المالك ،رضا ،بوزيد

خالد ،امير، اسماعيل، قادة ، حليمة ،نسرين ، مخطارية ، صارة ، حياة ، سعاد ، ألاء، بتونة، رتاج

** الى جدي "خالد" وجدتي "خيرة" اطال الله عمرهما.

** الى كل اخواني و خالاتي و اعمامي و عماتي و اولادهم .

**الى اختي وروحي ويا من قاسمتني ايامي و افراحي

الغالية وستضلي باقية : حميـــدي اسمـــاء.

*** الى اعز الصديقات :نجـــاي صبرين .

الى من كان لي سندا في حياتي و رافقني طيلة ايامي ودربي حتي النهاية **"بن راحي محمد"

واهداء خاص جدا الى من قاسموني احزاني وأفراحي ومن معنى الوفاء" مولاي تالية ، محمدي اسماء"
الى الاخوين :لعربي و محمد الامير

زهـــرة

لقد شهدت مدركات الأمن تحولات خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة، وتتمل هذه التحولات في التوسع من مفهوم الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني و الذي يتعلق بأمن الإنسان ككائن حي و تحقيق رغباته و الحفاظ على كرامته.

فزيادة كل تحول التركيز من امن الدول إلى امن الإفراد فان وضع مراقبة لتحقيق هذا الأمن الإنساني بات يتطلب هو الأخر إجراءات جديدة و تكاثف الدول مجتمعة لمنع ظهور و انتشار أسباب و افرازات عدم تحقيقه كما أن ضحايا الفقر و المجاعة و موجات الجفاف و الأمراض الفتاكة أصبحت تقدر في الغالب ضحاياها يقدر بأضعاف ما يسقط الحروب ذات النمط التقليدي ، ولعل مظاهر هذا الأمن الجديد تتجلى صورته بوضوح في الدول المختلفة التي خللا بنيويا كبيرا في شكل الدولة كعلامة مميزة ناهيك عن الانهيار الاقتصادي و الاجتماعي في ربوع الدولة و هذا التوازي مع غياب الرقابة على كامل الأقاليم و انتشار فوضى السلاح و التجارة عبر الحدود ، وتزداد خطورة هذه الأوضاع المنفلتة بسهولة انتشارها و انتقالها السريع بين الدول كنتيجة لتطور وسائل الاتصالات التي وفرتها الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في السنين الأخيرة .

وتظهر منطقة الساحل الإفريقي في هذا الصدد من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار للأمن الغير مسبوق و ما يخلفه من اثأر سلبية على سكان بلدان هذه المنطقة ،حيث أضحت المنطقة المغاربية المصدر لأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفير ادني ضروريات الحياة للإفراد هناك كأحد ابرز سمات حالة اللا امن الإنساني .

و تعتبر المنطقة المغاربية محورا استراتيجيا نظرا لثقل انعكاسات أزمة الساحل السلبية في حال عدم الاستقرار أو التهديد لأمنها ، أو الإيجابية في حالة تطور التعاون الأمني مع بلدان هذه المنطقة .

لذلك هناك من الباحثين من يعتقد بضرورة الرفض بين التطورات المتلاحقة في المنطقة و أهمية فهم مضامين الأمن، حتى وان وصف هدا المفهوم بالحديث نسبيا و هو الذي رسم خطوطه العريضة تقرير الأمم المتحدة لعام1994 إلا انه على ما يبدو يقدم مقاربة جيدة لفهم الأمور و معالجة مجريات المشاكل التي تعاني منها المنطقة المغاربية .

وحتمت هذه المشاكل المتصاعدة على دول هذه المنطقة وعلى رأسها الجزائر التدخل و المعالجة الاستباقية لمشاكل المنطقة و التي أصبح الانتشار سيمة مميزة لها، ثم تحولت المنطقة في الآونة الأخيرة إلى مسرح للتنافي الدولي بين القوى المختلفة سوءا الإقليمية منها أو الأجنبية و تداعيات كل هذا على الأمن الاقلمي للمنطقة .

يتضح من هذه المعطيات أن أي خلل على المستوى الساحلي لا بد أن ينعكس سلبا على المنطقة المغاربية و بالتالي على أمنها حيث تصبح حسب هذا التصور الجيوسياسي أي اضطرابات في دولة من دول المنطقة المغاربية من الشواغل الأمنية لأمنها القومي .

إن كل هذا الحراك داخل المنطقة المغاربية، وزيادة التربص الخارجي بثروات المنطقة يدفع بلا شك أنظمة المنطقة للبحث عن الوسائل المناسبة لمعالجة هذا الانكشاف الاستراتيجي ، وعلى ما يبدو فقد تنوعت هذه الاستراتيجيات بين الاستعانة بالطرف الأجنبي و استراد الحلول من الخارج، فهناك من الدول وعلى رأسها الجزائر من تراهن على التحرك الإفريقي انطلاقا من شعار أفرقة الحلول و الاعتماد على النفس في مواجهة التحديات المشتركة رغم صعوبة المهمة.

وعلى العموم سنحاول في هذه الدراسة تحليل و استظهار مظاهر أزمة الساحل و تداعياتها على امن المنطقة المغاربية ،و محاولة ربط هذه التهديدات بمفهوم الأمن للوصول إلى حقيقة هذه الأزمة .

مبررات الدراسة :

اخترنا هذا الموضوع نظرا لما يشهده الساحل الإفريقي من تغيرات سياسية و جيوسياسية كالسودان مثلا إلى غاية ما تعانيه الصحراء الغربية ، وربيع عربي شهدته جل دول الساحل وهو ما يهدد امن و استقرار المنطقة المغاربية و كذا أصبح هذا الاخير يشكل تهديدا خارجيا .

المبررات ألذاتية اخترنا هذا الموضوع لسبب إثراء البحث العلمي بمعلومات متعلقة بأزمة الساحل و تداعياتها على أمن المنطقة المغاربية.

مبررات ألموضوعية بصفتنا طلبة العلوم السياسية لابد من الإلمام بالأهمية التي تحتلها أزمة الساحل بحكم أن ميدان العلاقات تديره فواعل متغيرة.

أهداف الدراسة: تهدف دراسة هذا الموضوع في ارتكازه على مستويين أحدهما يخص الجانب النظري و الآخر الجانب العملي.

الجانب النظري: محاولة تفسير و فهم طبيعة البيئة الأمنية للمنطقة المغاربية من خلال الاستعانة بالمقتربات النظرية المختلفة المتعلقة بفهم الأسباب الداخلية.

الجانب العملي: تسليط الضوء على طبيعة أزمة السكن و التي أصبحت تشكل مصدرا للمشاكل التي ألقت بضلالها على أمن المنطقة المغاربية.

الإشكالية:

تنطوي دراسة البعد الأمني للمنطقة المغاربية في الساحل الإفريقي على إشكالية حقيقية تتعلق بشكل العلاقة بين تحقيق مظاهر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كأحد خصائصها، و بين تحول التعبير عن الحرمان و انعدام الاهتمام بحقوق الأفراد الأساسية في الحياة إلى مخاطر تهديدات أمنية جديدة معقدة زعزعت استقرار مناطق عدة و هو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات و الأزمات الموجودة في منطقة الساحل على أمن المنطقة المغاربية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نتطرق إلى طرح الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

-فيما يتمثل الإطار النظري حول منطقة الساحل و مفهوم الأمن المغاربي؟

-ماهي حقيقة و سياقات أزمة الساحل؟

- فيما تتجلى آثار و آفاق أزمة الساحل على أمن المنطقة المغاربية؟

الفرضيات:

-إذا تعمقنا في فهم المفهوم النظري للبعد الجيوسياسي لمنطقة الساحل نرى الجذور الحقيقية للتهديدات و المخاطر التي تعاني منها المنطقة المغاربية.

-إذا إشتد التنافس على منطقة الساحل لفرض النفوذ و الهيمنة أدى ذلك لصرف النظر عن المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المنطقة.

-إذا اعتمدنا على المبادرات الإفريقية من خلال دراسة الآثار و الآفاق لأزمة الساحل فإن ذلك يؤدي تجاوز التهديدات الموجودة في المنطقة المغاربية.

المناهج المعتمدة في الدراسة:

المنهج المسحي: تم الاستعانة بهذا المنهج في تسليط الضوء على أزمة الساحل و تأثيرها على الأمن المغاربي و ذلك بإجراء مسح حول تعريف المنطقة و النظر في مختلف المشاكل و التهديدات التي عاشتها و تعيشها المنطقة لحد الآن.

منهج دراسة الحالة: و هذا من خلال الاستعانة بمنطقة الساحل كنموذج دراسة لإبراز تأثير الانفلات الأمني الموجود في المنطقة المغاربية.

المنهج المقارن: و يظهر من خلال إجراء المقارنة بين متغيرين الجريمة المنظمة و الإرهاب مما يستدعي البحث عن مقارنة المتغيرين من حيث التطور التاريخي، وسائل التحرك لكليهما و ذلك بغية الوصول إلى نتيجة أن كل من الجريمة المنظمة و الإرهاب في منطقة الساحل يقتربان بشكل اكثر تداخلا و تكاملا. المنطقة

المقاربات:

النظرية الواقعية الجديدة: لأنه من أهم النظريات التي تعتبر أن الأمن مسألة مهمة و ضرورية لمستقبل العلاقات الدولية.

نظرية الألعاب: يبرز ذلك من خلال الفاعلين في هاته الدراسة لمدى فعاليتها.

صعوبات الدراسة: رغم أن هذا الموضوع يعتبر محورا أساسيا بالنسبة للمنطقة المغاربية ، فالمراجع في هذا الجانب تكاد تكون منعدمة خصوصا بالعربية إلا بعض الإشارات الخفيفة لهذا الموضوع التي تصدر في المقالات بين الحين و الآخر.

أدبيات الدراسة:

لقد سبق تناول هذا الموضوع من قبل العديد من الكتاب لأطروحات مختلفة و متجددة ، بحيث شهد الساحل الإفريقي و المنطقة المغاربية تنظيم القاعدة في المغرب العربي و هو ما تحدث عنه بعض الكتاب من بينهم:

-الكاتب محمد مقدم "في كتابه تحت عنوان "القاعدة بالمغرب الإسلامي"،وهذا الكتاب بكشف لأول مرة على الهوية الحقيقية للمحرض على عملية خطف في منطقة الساحل.

-الكاتب " عبد الحميد أبو زيد" تعمق في حياته و مسيرته حيث يكشف من خلال كتابه عن ظروف وفاة الرهينة الفرنسي "ميشال جيريمو".

تصميم الدراسة:

هذه الدراسة قسمت إلى ثلاث فصول.

مقــدمة.

-الفصل الأول : تناولنا فيه الإطار النظري حول منطقة الساحل و الأمن المغاربي.

-أما فيما يخص الفصل الثاني : فقد خصص لدراسة أزمة الساحل حقيقتها و سياقاتها.

-كما تطرقنا في الفصل الثالث : لآثار أزمة الساحل على الأمن المغاربي و آفاقها.

و في ألأخير : قمنا بوضع حوصلة أزمة الساحل و تداعياتها على أمن المنطقة المغاربية.

الفصل الأول :

الإطار النظري حول منطقة الساحل و الأمن المغربي.

- المبحث الأول : البعد الجيوسياسي لمنطة الساحل.

  المطلب الأول : البعد الجغرافي لمنطة الساحل.

  المطلب الثاني : البعد السياسي لمنطة الساحل.

- المبحث الثاني : مفهوم الأمن المغاربي و تجلياته.

  المطلب الأول : تعريف و تطور مفهوم الأمن.

  المطلب الثاني : مستويات و تحليل ظاهرة الأمن.

- المبحث الثالث : منطقة الساحل و موقعها ضمن الأمن المغربي.

  المطلب الأول : مشكلة الأمن المغربي و رهاناته.

  المطلب الثاني : الأمن المغاربي كمدخل لحقيق التكامل المغربي.

المبحث الأول : البعد الجيوسياسي لمنطقة الساحل

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات امنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع انواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و إنتشار الأمراض المختلفة، و هذه الأزمات الأمنية المهددة للقضاء المغاربي الواحد ، اعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون و الاعتماد المتبادل امنيا .

و تتربع دول المغرب العربي على مساحة تتجاوز 6 ملايين كلم² (6040706) كلم² مشكلة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسيا و مناخيا جعلت منها فضاءا جيوسياسيا وثقافيا متجانسا لا تتخلله اية حدود و حواجز إثنية او حضارية ، وهذا ما يستدعي اهمية بناء مقاربة مغاربية امنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة خصوصا ما بت يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، و الأجنحة المسلحة المختلفة التي تقوض بناء الدولة و ترهن عملية الاستقرار*

ومنذ سقوط شمال مالي بهد التنظيمات المسلحة في أفريل 2012 إزداد الحديث عن التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل و الصحراء و تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي نقطة ارتكاز و تقاطع في أية مقاربة امنية مستقيلة ، فهي تجسد بواقع قوة الجغرافيا ورسوخ المنطق الاستراتيجي نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية وبين البحر المتوسط و عمق القارة الافريقية من جهة ثانية ، ففي التاريخ السياسي الوسيط كانت الجزائر تسمى لمدة طويلة " بالمغرب الأوسط " وقد ساهمت مساحتها الشاسعة (39.42%) من مساحة المغرب العربي و طول حدودها البرية (6343 كلم) بربطها بجميع الدول المغاربية شرقا و غربا و جنوبا.[1]

إن الدائرة الجيوسياسية الافريقية للأمن المغاربي هي ذلك الهزء الذي يشمل منطقة عبور

---

* الأجنحة المسلحة المختلفة التي تقوض بناء الدولة و ترهن علية الإستقرار

(1) - Angel robasa and others, “Undergoverned territories understanding and reducing terrorism risks”, Uitted states Rand Corporation, 2007,p174

يرى من شمال إفريقيا إلى إفريقيا جنوب الصحراء و الممتد على مسافة 3862 كلم من

المحدد الأطلسي غربا الى البحر الأحمر شرقا أي من داكار إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا د مالي ، النيجر ، تشاد و السودان مغطيا مساحة .

المطلب الأول : البعد الجغرافي لمنطقة الساحل

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال افريقيا عنصرا هاما*، إذ يعتبر محور تلاقي اربعة ابعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا. والبعد الافريقي جنوبا والبعد شرق اوسط شرقا امتدادا إلى الخليج واخرا البعد الأطلسي غربا حيث تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاث قارات(افريقيا، اوروبا و اسيا)، مما يزيدها اهمية استراتيجية بلغة في ظل المفاهيم الاستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها للحدود كن القارات، لاسيما في موقع شمال افريقيا بالذات، المتمحور بين عدة مجموعات اقليمية . كما يمكننا ان نتحدث عن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال لفريقها بربطها لأهمية البحر الأبيض المتوسط، بإعتباره يمثل من وجهة نظر جيواستراتيجية مايلي.1: يشكل بوابة افريقيا بالنسبة لأوروبا، الشيء الذي يزيد من أهميته، والأكثر من ذلك، فإنه يشكل جسرا بين المنطقتين، الأولي هجرية تشمل المحيط الأطلسي، والبحر الأبيضى المتوسط ، والثانية برية تتمثل في حزام الساحل مرورا للأطلس نحو البحر الأحمر وهو حزام ينضم ثموري اذها، مالي، النيجر تشاد، والسودان [1].« ٠تتضح الأهمية الجيواستراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منظمة حلف شمال الاطلسي NATO, وهذا يعني ان كل ما يحدث في منطقة شمال افريقيا من عدم استقرار او توترات اخرى, يمكن أن يكون له انعكاسات و تاثير على جزر الامن بالنسبة لدول حلف الشمال الاطلسي, كما لعبت أرخبيل الكناري دورا هاما في سياسات الدفاع للحلف .

ان الموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد 2100 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الابيض المتوسط, جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة, فالمغرب يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق, ويشكل ممرا اطلسيا هاما نحو حوض المتوسط في حين تتحكم السواحل الجزائرية على 1200 كلم في الممرات البحرية المؤدية الى مضيق صقلية .

(1) - بطل شعبان غرياني ، العامة في دولة صنفي (869 -1000هـ ، 1464هـ – 1591 م) رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2011، ص6.

يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال افريقيا ممرا رئيسيا لنقل المحروقات, وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الأوروبيين و الأمريكيين على حد سواء,حيث أن 65% من واردات النفط و الغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط ,يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الامريكية من الخليج و افريقيا الشمالية .

تعتبر منطقة المغرب العربي ألية استراتيجية مهمة بالنسبة لأوروبا في سياستها المتوسطية و الافريقية على حد سواء, فالمنطقة كانت خلال الحرب الباردة تستمد اهميتها المتوسطية ضمن اطار الصراع بين الشرق و الغرب, حيث كان التكامل الاسترتيجي الاوروبي الامريكي في المنطقة امرا حتميا لمواجهة السوفياتي, و بعد انتهاء الحرب الباردة اصبحت دول المغرب العربي منطقة للتنافس الذي تخوضه أوروبا مع الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية في البحر الابيض المتوسط وحوضه العربي الغربي للخصوص الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في المنظور الأوروبي*: تشكل منطقة المغرب العربي اهمية جيواستراتيجية كبرى لأوروبا للدرجة التي جعلت بعض الخبراء امثال MARC BOUNEFOUS الذي صرح في احدى كتاباته مايلي ":يوجد اقليم واسع قريب من اوروبا يسمى المغرب العربي ", فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز اساسا على التنبه, و الاخذ بالحسبان اي خطر, او تهديد قد يؤدي الى عدم الاستقرار او توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيودي حتما الى اخلال التوازن الاقليمي في المنطقة. ومن ثم فان النتيجة المنطقية لذلك تتمثل في ضرورة التعاون بين الضفتين قصد المحافظة على الاستقرار في المنطقة المغاربية و دعم الانظمة الحاكمة فيها, ومن هنا فالسياسة الفرنسية بالدرجة الاولى في منطقة شمال افريقيا[1],ركزت على عدت عوامل :

العامل الاول : التركيز على علاقات دول منطقة شمال افريقا بالدول الاوروبية وهي الجزائر, تونس , المغرب ,وبطبيعة الحال فان الطابع المميز لعلاقات هذه الدول مرتبط اسلسل بفرنسا, حيث تعرضت الدول الثلاثة المذكورة للاستعمار الفرنسي, وبعد استقلالها ظلت مرتبطة بفرنسا من خلال علقات متميزة بالاضافة الى ابرام اتفاقيات ثنائية في مجال التعامل الاقتصادي طغى عليها الطابع الفرنسي وليس الاوروبي .

(1) - احمد الياس ،طرق القوافل عبر الصحراء و الممالك الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى في المصادر العربية ،مجلة دراسات افريقية،العدد c6 معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، جامعة افريقيا العالمية (السودان)، 2008، ص77

اما العامل الثاني فهو مرتبط بالنظرة الاوروبية للمنطقة, التي ظلت دائما مرتكزة على تصور معين, وهو ان المنطقة ذات نفوذ فرنسي, و بالتالي فان كل تعامل أوروبي مع الجزائر, او تونس , او المغرب يجب ان يكون مبنيا اساسا على توجيهات فرنسية. فالاسقرار في منطقة المغرب العربي , معناه ضمان الامن الاوروبي من الجهة الجنوبية, اذ ان اوروبا تفضل ان تتعامل و تدعم انظمة حكم قائمة في المنطقة تساهم في تحقيق الامن الاوروبي حتى و ان كانت هناك احيانا اختلافات متبادلة بين الطرفين الاوروبي ودول شمال افريقيا. اذن الاولوية بالنسبة لأوروبا هي ابعاد كل خطر من شأنه ان يأتي او يكون مصدره منطقة المغرب العربي. واذا تناولنا هذه الاهمية اكثر تفصيل, نجد ان ذلك يكمن أكثر فاكثر في القرب الجغرافي لأوروبا, المر الذي سهل عملية تمرير المشاريع السياسة الأوروبية في المنطقة خاصة الفرنسية منها [1] و بين منطقة شمال افريقيا يسمح للاتحاد الاوروبي ان يمارس و بسهولة تأثيرا على شمال افريقيا في ميادين مختلفة . ففي نفس الاطار يؤكد MARC BOUNEFOUS على الاهمية الجيواسراتيجية للمنطقة, اذ يقول ":ان المتوسط يفصل بين ضفتين, في الشمال مجموعة غنية مع نظم و قيم ديمقراطية, وفي الجنوب شعوب فقيرة غالبا ما تكون معرضة لنزاعات و انشقاقات داخلية, ازما الجنوب و تهديداته تمس مصالحنا, و احيانا مصالحنا الامنية, فالمغرب لا يبعد عن اوروبا من الجنوب الغربي الا 14 كلم عن اسبانيا و 140 كلم عن ايطاليا, و منه وجب علينا ان نحرص على الا يقع هذا الارث تحت رقابة اي خصم محتل ... "

المطلب الثاني : البعد السياسي لمنطقة الساحل :

تعتبر منطقة الساحل الافريقي من اهم المناطق التي اصبحت تشهد في السنوات الاخيرة حراك سياسيا دوليا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الامنية التماثلية و اللاتماثلية بالمنطقة كنشاطات الجمعات الارهابية ابرزها نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الاسلامي, تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع التنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل انواعها كتهريب المخدرات و الاسلحة ...الخ

(1) – أحمد إلياس ، مرجع سابق، ص76

اما هذا الواقع اصبح الساحل الافريقي يشكل احد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية و التطلعات البحثية لمراكز الدراسات و البحوث عبر العلم و هذه الاهمية تكتسبها من ما تحويه من تفاعلات ترسم شكل التقاطعات السياسة لمختلف القوى الإقليمية و الدولية وما تحويه من مقومات التنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات و الموارد المحركة لعجلة الاقتصاد.

ان التسارع التطورات الامنية بالمنطقة جعلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية تحاول صياغة ورسم سياسات و استراتيجيات امنية جديدة تتوافق مع المستجدات الجديدة و المتسارعة في ظل التنافس و الاستقطاب الدولي الذي لم يشهد له مثيل خاصة مع دخول الصين بقوة بهذا الحراك باستراتيجيات اقتصادية قوية و نوعية و مركزة .

المتتبع للاستراتيجية الامنية الأمريكية في فترة ما قبل 11 سبتمبر يلاحظ ان القارة الافريقية كانت بعيدة كل البعد عن المنطق الذي يحكم الاستراتيجية الامريكية ,ولكن بعد احداث 11 سبتمبر بدأت السياسة الأمريكية تتجه نحو القارة الافريقية باعتبارها ساحة مواتية لنمو وعمل الجماعات الارهابية , وهو ما دفع القيادة الامريكية الى تبني المنهجية للعمل تقوم على مفهوم الامن الذكي , القائم على تنفيذ خطوات استباقية في مجالات عديدة انسانية ,اقتصادية ,اجتماعية وذلك جنبا الى جنب مع الخطوات العسكرية الامنية بهدف تجفيف منابع الارهاب على حد قول الدكتور سالم برقوق ,كما ان السياسة الخارجية تتبنى في هذا الصدد مجموعة من العناصر :

1 - دعم القدرات العسكرية الداخلية لهذه الدول .

2 - دعم قدرة هذه الدول عن طريق الاصلاح السياسي ,وكذا التعاون في المجال العسكري من خلال الاقرار بان مكافحة الارهاب لا يمكن ان يتحقق لا بشكل جماعي .

3 - القضاء على تهديدات الاتية من الجنوب نحو الشمال التي اصبحت تهدد الأوروبيين و الأمريكيين على حد سواء خاصة بعد تزايد عمليات اختطاف الاجانب بمنطق الساحل و الصحراء.

(1) - أبو عبيد البكري المسالك و الممالك ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة، ص 158-159.

4 - حماية مصالحها في هذه المنطقة خاصة تلك المتعلقة بتامين مصادر النفط و الطاقة , هذا بالمؤازرة مع اهداف الحلف الاطلسي بقمة "ريغا2005 " التي نصت على ان الامن النفطي في اولويات أعضاء الحلف الاطلسي

كما ان اهمية النفط الافريقي للولايات المتحدة واضحة من خلال الارتفاع المتزايد بنسبة واردات الولايات النفطية من افريقيا من اجمال وارداتها , حيث كانت هذه النسبة تقدر ب 15% منذ 5 سنوات اذ تصل اليوم الى 20% .

من هذا المنطلق و بناءا على المؤشرات السابقة يبقى الساحل الافريقي منطقة تنافس بين القوى الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تتهاون على طرح كل استراتيجيات التي تخدم مصالحها وتبقيها في المنطقة لفترة أطول .وما طرح الافريكوم الا دليل على ذلك فالسيطرة و الهيمنة على افريقيا تحتل مركز اهتمام الولايات ان تواجد الولايات في الساحل الافريقي من منطلق محاربة الارهاب لا هو موقف انساني او اخلاقي انما محركه مرتبط بأهداف و مصالح استراتيجيو و اقتصادية باعتبار الساحل ذات اهمية جيوسياسية ,جيوبوليتيكية , وجيواقتصادية , وابرز دليل على انها لم تحقق الامن و السلم في المنطقة وانما زادت الوضع سوءا وبشكل ينذر بعواقب وخيمة وكبيرة جدا تتجاوز المصالح الامريكية

المبحث الثاني : مفهوم الامن المغاربي و تجلياته

سعت كل من الو.م.أ و اوروبا لإثبات وجودها الاول و نفوذها الاقتصادي على حساب وجودها كشريك لإعانة الدول المغاربية على مواجهة مختلف التهديدات و حتى و ان بدت هناك محاولات جادة من الشريك الاوروبي في مواجهة الارهاب و الجريمة المنظمة ومخاطر الهجرة وتسلط النظم الحاكمة, ,,, فهي ستدعم الدول المغاربية للحد من هذه المظاهر لان مصلحتها تملي عليها القيام بمثل هذه التحركات , فتتعامل مع الدول المغاربية كدول حاجزة أو مانعة خوفا من انتقال هذه المخاطر الى اقطارها .

---

(1) - إبن حويقل ، صورة الأرض، دار الصادرة للطباعة ، بيروت ، طبعة ليدن ، 1938، ص91-98

(2) - Quan Li and Drew Schanb, " Econimic globalization and transnational terrorism: Apooled time – series analysis", gournal of conflict Resolution, 2004.p131

المطلب الاول : تعريف و تطور مفهوم الامن

من الصعب تحديد مفهوم الامن رغم شيوعه و اهميته , او ايجاد قانون يحكم هاته الظاهرة سوآءا على المستوى الوطني , القومي , الدولي او العالمي

في اللغة العربية : أمن بمعنى اطمئن و الامن يعني الطمأنينة و السلم

واذا عدنا الى النص القرآني فالأمن يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الايمان و منه راحة النفس وفي القرآن ترد مادة امن في صياغ شتى لا نها مشتقة من الأيمان وقد ورد الامن مقابل الخوف في 3 مواضع وذلك في سورة النساء الآية 83 قال الله تعالى بعد بالسم الله الرحمن الرحيم : "واذا جاءهم امر من الامن او الخوف اذاعوا به "

سورة النـــور الآية 55: " وليبدلنهم من بعد خوفهم امنا "

سورة قريش الآية 04: " الذي اطعمهم من جوع و امنهم من خوف" صدق الله العظيم

ومن هنا يتم تأكيد ان الامن وهو ضد الخوف

في الاصول اليونانية , كان هناك معنى مزدوج للأمن , مرة يتضمن مفهوم الامن و السلامة Splallo,و مرة مفهوم اللا امن ,اي السقوط و ارتكاب الاخطاءAsphaleia ,اما في اصوله اللاتينية تعني الحرية من القلق و الاضطراب وفي القرن 18 م, استخدمت لفظة الامن لتشير الى وضعية الرفاه الشخصي , فضلا عن حمايته من التهديدات و المخاطر , لقد فهم مونتيسكيو الامن في علاقته بالحرية حيث قال : "ما يجب على الدولة ان تفعله لضمان بعض من حرية افرادها ليس امنا بل دفاعا , فالواجب الاول على السيد هو حماية المجتمع من العنف و الغزو الخارجي." في المستوى السياسي يمكن التمييز بين قطعتين مهمتين :

الاولى امتدت من القرن 17 م الى بداية القرن 18 م , اين كانت فكرة الامن كهدف جماعي يشمل بين 3 فئات هي الافراد , جماعات الدول , بتضافر الجهود فيما بينها وهذا ما عبر عنه فريديرك ليبنز : "ما الدولة الا مجتمع كبير هدفه المشترك هو الامن .'

(1) - محمد سنوسي عمراري ، نظام الحكم و الادارة بالمملكة صنفية في عهد الأساكي (888 -1000 ، 1493هـ – 1591 م) ، رسالة دكتورة بمعهد البحوث و الدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، 2011، ص 30.

وتعرفه دائرة المعارف البريطانية : "هو حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية "

اما هنري كيسنجر : " الامن هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء ."

ووزير الدفاع الامريكي الاسبق و المفكر الاستراتيجي روبرت ماكنمار : يعرف الامن في كتابه جوهر الامن : " ان الامن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها , الاعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل . "

ارنولد وولفرز يرى ان الامن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية , اما ذاتيا فهم غياب الخوف من ان تكون تلك القيم موضع هجوم .

مفهوم الامن التقليدي : يتمثل بقدرة الدولة على حماية اراضيها و حدودها في مواجهة اي غزو خارجي , لكن هذا لم يعد سهلا بعد نهاية الحرب الباردة لان القضايا الامنية تمتاز بالتعقيد , تشابك و التنوع , وذلك نظرا لمجموعة المتغيرات التي اثرت في التحول في مفهوم الامن مفهوم الامن في زمن العولمة : هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدته ,ثم وسع المفهوم ليشمل القيم الوطنية , سلامة السكان , الرفاه الاقتصادي و حماية سيادة الدولة ان بروز التهديدات عبر القومية سمحت بتراجع مفهوم الامن الكلاسيكي , المتم كز على الدولة كمستولى تحليل , ليدخل مأمورية ادبيات العلوم السياسية مفهوم الامن الانساني , الذي سمح ببروز مستوى جديد من مستويات الامن ممثلا في مستوى الفرد او امن الفرد.

المطلب الثاني: مستويات وتحليل ظاهرة الامن

برز مستوى جديد من مستويات الامن متمثلا في مستوى الفرد او امن الفرد و عموما للأمن عدة مستويات :

(1) - حسين مراد، دولة أوغست الاسلامية من القرن الثاني الى القرن الخامس للهجرة القرن الثامن الى القرن الحادي عشر للميلاد ، مجلة الجمعية المصرية ، العدد 46 ، القاهرة ، 2008، ص 375-376.

1 - المستوى الوطني للأمن : تأمينها من اية اخطار خارجية او داخلية , وهو ما يعبر عه بالأمن الوطني او القومي , ويعني بالأساس تامين السيادة الوطنية بمعنى ان هذا يشير الى قدرة الدولة الى حماية حدودها السياسية سوآءا من الداخل مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية او من الخارج قدرة السلطة السياسية على التعامل مع مختلف العوامل.

2 - المستوى الاقليمي للأمن : وهو اتفاق بين مجموعة الدول في اطار اقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا او خارجيا حيث يرتبط بالنظام الاقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة , تشغلها مجموعة من الدول المجانسة , تجمع بينها مجموعة من المصالح سوآءا كانت منسجمة او متناقضة

3 - المستوى الدولي للأمن: وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة, او مجلس الامن الدولي , ودورهما الحفاظ على الامن السلم الدوليين , كما انه يعتبر شكلا من اشكال الامن الجماعي , حيث يعتبر كل من ان الانسجام بين الدول يشجع على الحفاظ على الاستقرار وكذا يشترط هذا الانسجام عمل الجميع لوقف العدوان , وهذا ما يعزز الامن الدولي و الغاء مبدا حتميات الحرب , وهذا ما جاء في ميثاق عصبة و هيئة الامم .

4 - المستوى الفردي الامن : تامين الفرد من اية اخطار تهدد حياته , ممتلكاته, عائلته و العمل على تحقيق الرفاه له و يأتي في اطار مفهوم الامن الانساني يرتكز على الفرد اللا الدولة كوحدة التحليل الاساسية , كونه يقوم على صون الكرامة البشرية و تلبية احتياجات الانسان المعنوية قبل المادية من خلال سياسات تنموية رشيدة ولتحقيق هذا المنظور الجديد للأمن تحتاج الدولة الى تفعيل مجموعة من العمليات :

أ/ ضرورة أنسنه التنمية لجعلها تتمحور حول حاجات و حقوق الانسان , مع العين بعين الاعتبار شروط ديمومة التنمية لتستفيد منها الاجيال اللاحقة .

ب/ ضرورة دمقرطة الحياة العامة يجعل حق المواطنة مصرا للمشروعية صانعة للتداول .

(1) - حسين مراد ، المرجع السابق، ص 375

(2) - أحمد الشكري ، الاسلام و المجتمع السوداني، إمبراطوية مالي، إصدارات المجتمع الثقافين أوظبي، 1999. ص 86-87.

ج/ ضرورة التفعيل عملية استقلالية القضاء لمنع التعسف واللاعدالة .

د/ ضرورة بناء دولة في الكفاءة و الاستحقاق و الجزاء و انها حالات الرداءة و اللاعدالة و التعسف .

5- امن المجموعة (المجتمع): تأمينها من اية اخطار تشوب او تهدد هويتها ثقافتها ,معتقداتها systems belief او حتى الحقائق التي تومن بها اي الحفاظ على الانساق العقائدية

و تامين الفكر و العادات و التقاليد من الثقافة الدخيلة و خاصة تلك الفاسدة.

على المستوى التطبيقي , تبرز اهم دلالات النظرية الامنية الامريكية في التحولات الرئيسية الاستراتيجية الدفاعية , و التي تمت عبر المستويات التالية :

1- مستوى المؤسسة الدفاعية :

منذ وصول ادارة جورج بوش الابن الى الحكم, بدا واضحا الاعتقاد الامريكي الرسمي بان المؤسسة العسكرية لا زالت مصممة خصيصا لمواجهة تحديات الحرب الباردة , طورت اسسها التنظيمية و الفنية ضمن نسق الصراع المباشر بين المعسكرين الشرقي و الغربي . ولذلك ارتكزت السياسة الدفاعية في عهد بوش على مواجهة التهديدات الجديدة التي افرز تحولات ما بعد الحرب الباردة و التي تتسم بالسرعة و الجذرية و التركيب. و الأمر الذي أوجب ضرورة احداث تعديلات عميقة على مستوى بناء المؤسسة العسكرية و اتجاهاتها. فقد احتكم الهيكل التنظيمي للجيش و حركتيه إلى مبدا الذي يقر بالضرورة الاستراتيجية على خوض حربين إقليميتين في نفس الوقت. لكن مع بروز جملة من العقبات التي حالت دون تحقيق مثل هذا الهدف خصوصا على ضوء التجربة العراقية، و التي كان أهمها صعوبة ايصال الامتدادات العسكرية و الانفاق العسكري الكبير والمتزايد، حاولت المؤسسة الدفاعية الأمريكية تطوير مبدا جديد لبناء القوات يركز على الانتصار بصورة حاسمة في حرب رئيسية واحدة، مع الاكتفاء بتنفيذ عدد من العمليات الأصغر في مناطق أخرى من العالم. و قد شكلت هذه التحولات الركيزة الأساسية لخطة الاصلاح العسكري التي بدأت إدارة بوش في تطبيقها، و تضمنت هذه الخطة تحولات جذرية في هيكل و حجم و استخدام القوات المسلحة الأمريكية بصورة غير مسبوقة.

---

(1) - Bjorn Moller, “the concept of security : he pros and cons of expansion and contraction ”, submitted to the 18th conference, IPRA, Finland, 2000. p 112

بالشكل الذي يضمن استمرارية المشروع الامبراطوري الأمريكي.

2- مستوى السياسة الدفاعية و برنامج الدفاع الصاروخي:

احتل برنامج الدفاع الصاروخي مساحة هامة في استراتيجية الأمن القومي الامريكي حتى قبل وقوع أحداث 11 سبتمبر كنوع من إحياء للمشروع الريغاني لمواجهة أنماط التهديد الصاروخي الذي شكل الخطر الرئيس للأمن القومي، خصوا مع ارتباطه بالدول التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مارقة (العراق، إيران و كوريا الشمالية). و لذلك فقد تبنت إدارة بوش منذ البداية موقفا طموحا للغاية من بناء نظام متكامل للدفاع الصاروخي، يقوم على الإسراع فورا في بناء نظام متعدد للدفاع الصاروخي دفعة واحدة، يكون مؤلفا من صواريخ اعتراضية منطلقة من البر و السفن البحرية بالإضافة إلى اسلحة ليزر منطلقة من الطائرات ، وقد اوجد هذا الوضع حالة من العجز في ميزانية الدفاع لعام 2001 و حتى و إن مثلت محاولات تجديد مشروع الدرع الصاروخي وسيلة أمريكية لغاية تحقيق أهداف الامن القومي، إلا أنها تعرضت لعدة مآخذ سواء على مستوى الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في المشروع مرحلة متقدمة من سباق التسلح الذي شهدته الحرب الباردة، أو على مستوى القيمة الاستراتيجية لهذا البرنامج في مواجهة التهديدات الجديدة.

3- مستوى الساحة الدفاعية:

من أهم مواطن التحول في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية في ظل إدارة بوش، الانتقال من المسرح الاوروبي إلى المسرح الآسيوي. و في الواقع لم يكن هذا الانتقال ذاتيا استناد لسياسة أمريكية، إن ما أملته الطبيعة الجيواستراتيجية الجديدة لهذه المنطقة، حيث شكلت مناطق كثيرة من القارة الآسيوية ساحة خصبة لبروز المزيد من التحديات التي رأت فيها الولايات المتحدة الامريكية تهديدا قوميا لها، 1وهذه التهديدات مرتبطة في الغالب بالدول وليس بجماعات قومية أو عابرة للقوميات كما شهدته مناطق أخرى كالشرق الأوسط.

إن بناء الاستراتيجية الدفاعية الامريكية و تطويرها ضمن الميدان الأوروبي يجد تبريراته في سياسة الاحتواء التي هدفت إلى تطويق الخطر الشيوعي و منعه من التغلغل داخل الدول الأوروبية. لكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي تغيرت مرتكزات السياسة الدفاعية الأمريكية التي أصبحت موجهة.

---

(1) - ابن ابي زرع ، النيس المطرب يروض القرطاس في اخبار المغرب وتاريخ مدينة قاس ، دار المنصورة لطباعة و الوراقة ،الرباط، 1973، ص120.

المبحث الثالث: منطقة الساحل و موقعها ضمن الأمن المغاربي:

هناك ثلاث مستويات تحليلية إختيارية لموقع المنظور الواقعي داخل التفكير الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، و هي كلها تساعد على البحث في مدى انعكاس هذه الاحداث على أحداث تجانس و إنسجام الرؤية الواعية للدراسات الأمنية و الأمن الدولي و مدى قدرة هذه الرؤية في تطوير أطر تفسيرية متكاملة للسلوك الأمني في هذه المرحلة، بما يفيد استقساء جوانب مهمة من العملية التنظيرية للدراسات الأمنية خاصة ما يتعلق بإشكالية التكييف النظري مع الممارسات الأمنية داخل البيئة الدولية.

1. مستوى السيادة الأمنية:

كما رأينا في فقرات سابقة من اجزاء الدراسة، فإن التصور الأمني الواقعي يقوم على الفكرة الدولانية أي أن العملية الأمنية متمحورة حول الدولة باعتبارها الفاعل الأمني الوحيد، و بأن هدف الدول هو البقاء في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي Statism.

و توافقا مع هذا التصور النظري، شهدنا عقب أحداث 11 سبتمبر مباشرة نزوعا أمريكيا لاستخدام القوة، و خطابا امنيا متضمنا التذكير بأن ما نتج عن الأحداث هو تجديد مادي للأمن القومي الأمريكي فشهدنا في خضم ذلك تدخلا امريكيا مباشرا في كل من افغانستان و العراق رافقه عدم اكتراث من مسألة الشرعية الدولية، وبدا الامر كما لو انه استجابة سريعة للطرح الواقعي الذي يصنف البقاء على أنه الهدف الأساس للدولة الوطنية الذي تبرر لأجل تحقيقه كل الوسائل بل و أكثرها شدة. و في الغالب فإن سلوك الدولة – أمريكا مثلا – في مثل هذه الحالات يفسر على أنه :

تجاوب آلي مباشر لتهديد عملي حاصل.

إعادة الوضع الدولي إلى صورته السابقة التي كان عليها قبل حدوث التهديد، اي عدم التشكيك في سياسيات القوة للدولة المهيمنة التي قد تستفيد في أحيان كثيرة من تحويل التهديد الامني إلى فرصة استراتيجية.

---

(1) - مجهول فاخر البرير، دراسة وتحقيق عبد القادر بوياية ،دارامي رقراق لطباعة و النشر،الرباط ، ط1 ،2005، ص 187.

2. مستوى الفاعل الامني :

اعتبرت مسألة مكانة الدول من حيث واحديتها وواحديتها على المستوى الامني لحظة تحد كبير لصلابة الافتراضات التحليلية المنظور الواقعي خصوصا بعد التحولات الهيكلية التي صابت المشهد الدولي عقب أحداث 11 سبتمبر حيث و بالإضافة الى تزايد دور الفواعل عبر القومية (الشركات متعددة الجنسيات) مثلا الفواعل فوق القومية (المنظمات الدولية) مثلا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،شاهدنا بروز فواعل امنية جديدة تجسدت في الاساس في صورة التنظيمات و الجماعات الارهابية ،وحتى الارهابيون ذو كأفراد ، فاصبح الحديث ما يعرف بالدولة الافتراضية كوصف يطلق على مثل هذه الفواعل الجديدة .

إذ نم هذا التحول عن تساؤل مشروع و طموح حول مدى بقاء الدولة كفاعل أمني مستقبل عقلاني ووحيد. و حدود احتكار الدول للسلوك الدولي خصوصا الامني منه. و هما في الحقيقة فرضيتين واقعيتين في صيغة تساؤليه. يذهب كولن غراي في خصوص هذا الموضوع و هو واقعي تقليدي إلى القول بأن تنظيم القاعدة و إن امتد نفوذه عبر الدول بطريقة فيها كثير من التجميد، إلا انه لا يستطيع ان يزدهر إلا بقدر كاف من قبول الدولة الرسمي به إن لم يكن رعايته. فنظام الدولة و سلامة اراضيها الاقليمية و امتيازات السيادة على أراضيها مازالت تحكم السياسة العالمية. و عموما، فغنه و على الرغم من تشكل تفاعلات دولية جديدة قد لا تكون بالضرورة الدول أطرافا فيها إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى تحديد مركزية الدولة على الصعيد الامني لتحقيق سياساتها الواقعية.

3/ مستوى الأداة الأمنية (متغير القوة):

فرضت الصراعات اللامتناظرة التي ليس بالضرورة ان يكون أطرافها دولا مركزية، إعادة النظر في جدول استخدام القوة العسكرية لحسم هذا النوع من الصراعات لكن الوقائع تشير إلى عكس ذلك حيث كانت الأداة العسكرية الاسلوب الأول الذي صممت الإدارة الأمريكية على اتباعه إذ نجد أن كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية تدعو لدعم جملة وسائل الدفاع عن السلام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،

(1) – مجهول فاخر، مرجع سابق، ص200

ببناء قوات القرن الحادي و العشرين المسلحة العصية على التحدي و صيانتها في وجه الأخطار الجديدة. كما تطالب الدول الأوروبية الكبرى بانتهاج المسلك الامريكي بخصوص زيادة القوة العسكرية و تطويرها لتكون مستعدة لمواجهة التحديات المحتملة، لأنه من الصعب جدا إثبات الافتراض الناشئ عقب سقوط الاتحاد السوفياتي حول أن تراجع متغير القوة العسكرية عامل مساهم في تحقيق الأمن و تدعيمه. و يرى الواقعيون بعد أحداث 11 سبتمبر عدم صحة الكشف عن اضمحلال فائدة استخدام القوة او التهديد باستخدامها في السياسة الدولية. فالنظام الدولي يقوم إما على التهديد بالقوة العسكرية المهيمنة أو على التوازن القوى العسكرية. و في الحالتين تظل سياسات القوة هي محور التفاعل في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي.

*بالنسبة للنظرية الأمنية الامريكية تبين المستويات السابقة سقوط الدعاوى النظرية التي قامت على اساس أن بروز أطراف جديدة (مؤسسات دولية، تنظيمات إرهابية) تملك جزءا من القرار الامني العالمي سيؤدي إلى تقويض أسس السيادة الأمنية و المرجعية الدولاتية التي مثلت الافتراضات الأصلية للنظرية الأمنية الواقعية في الدراسات الأمنية ، و من خلال الإقرار بأننا نعيش عصرانية السيادة الأمنية كنتائج لتفكك مبدا السيادة حقوقيا و إجرائيا و جمالا تشير مسألة البحث عن صور التقاطع المنهجي في الدراسات الأمنية بين كل من النظرية و الممارسة إلى نتيجة مهمة، تتعلق بحالة المواكبة النظرية لمظاهر البيئة الدولية، التي تشكل مستوى منهجي مهم في ضبط حركية التنظير في الدراسات الأمنية، عبر المستويات البحثية الثلاثة: الفاعل الأمني، السيادة الأمنية.

(1) - Charles Hermann etal ,eds ,"Violent conflict in the 21st century : causes, instruments, mitigation "(IL: American Academy of Arts and Sciences, 1999) .p 62.

المبحث الثالث: منطقة الساحل و موقعها ضمن الأمن المغاربي.

المطلب الأول : مشكلة الأمن المغاربي و رهاناته

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الاخطارالتي تهدد وحدتها الترابية، و استقلالها، و استقرارها السياسي و ذلك في مواجهة الدول الاخرى. و هكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، و كيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري. و يعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في اطار المدرسة الواقعة التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

وقبل التفصيل في جوانب تطور مفهوم الامن، يجدر التطرق إلى التعريف الذي يرد عند **Arnold Wolfers** للأمن، حيث يقول أنه في جانبه الموضوعي يعني "غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، و في جانبه الذاتي فهي يعني غياب الخوف من ان يتم المساس بأي من هذه القيم". و بإسقاطه على فترة الحرب الباردة، فإن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية. و حلفائها تجاه المد الشيوعي و المخاطر التي كانت تهدد القيم اللبرالية. و بهذا فقد آلت إلى دراسات أوربية (أو غربية) التمركز من جهة، مما ساهم في إقصاء شريحة كبيرة من الإنسانية و بناء تصور عنصري للأمن. و من جهة اخرى، فقد غلب عليها الطابع التقني، بسبب ميلها إلى الجوانب العملية، و تنافس الباحثين على إصدار دراسات يمكن الاستناد إليها لصياغة سياسات فعالة لمواجهة الاتحاد السوفياتي.

و أدى كل ذلك إلى تقرب الباحثين من دوائر صناعة القرار، مما أفقد هذا الحقل المعرفي الذي يعتبر ضروريا ليتحسس الباحث التهديدات الحقيقية للعالم المادي، إذ أن دخول دوائر صناعة القرار قيد إدراك الباحثين للتحديات الجديدة، كالفقر المتفشي في دول الجنوب، و الذي و بتزامنه مع ضعف البنيان المؤسساتي في هذه الدول، فقد أدى إلى بروز التصادم بين المجموعات الإثنية في اطار صراعها على الموارد. و من الواضح أن الاخفاق في إدراك هذا التحدي الجديد كان طبيعيا بالنظر إلى أن التخصص في الحرب الباردة كان إحدى العوامل التي ساهمت في إخفاق التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، مع ما يحمله ذلك من دلالات تتعلق بعدم تمتع التصور بمرونة كافية تسمح له بإدراك مستجدات النظام الدولي و من ثم صياغة سياسات ملائمة للتحولات الجارية.

---

(1) - Kaniti Bajpai, “Human Security : Concept and Measurement ”, Kroc Institute, Occasional paper in 19 ops, Copenhagen, 2002, p3.

و مع ذلك فإنه لا يجب التغافل عن محاولة الراسات النقدية لتغطية نقائص هذا التصور، بحيث رفضت ربط الأمن بالحرب و دعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم اكثر ايجابية، و قد تزعمها John galtung بدعوته إلى السلام الإيجابي positive Peace و Kenneth Boulding بمفهومه الخاص بالسلام المستقر Stable peace. فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب أن لا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمنه إضافة إلى ذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف الغير مباشر (العنف البنيوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية).

وقد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير Egon Bahr المقدم للجنة Palme (1982) و الذي عنوانه "الأمن المشترك" Common security. و يرى فيه أن التركيز على القوة في العالم يتميز بمستويات عالية من التسلح و تضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير المؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها، سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى. هذا من جانب، و من جانب آخر فإن التركيز على المخاطر التي المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمني غير واقعي، فهناك أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول و هي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية و حتى ثقافية، كما و قد يكون وراءها فاعلين اخرين غير الدولة كالمنظمات الارهابية .12 و ادى ذلك الى تنبي مفهوم اوسع للأمن اخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل comprehensive security(بحيث يتضمن كل اشكال التهديدية)،و الشراكة الامنية Secuity Partnership (بحيث يتم اشراك الدول غير الغربية)،و الامن المتبادل Mutual Securtiy (اذا يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدل منفردة الى تعظيم امنها على حساب الدول الاخرى)،cooperative securtiy الامن التعاوني (بحيث يتم تقاسم الاعباء الامنية لاحتواه التهديدات).لكن ورغم تعدد هذه التسميات الا انها تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم ، اين تلعب الدولة دورا حصريا .

(1) - فيليكس ديبوا ، تمكيت العجيبة، ترجمة عبد الله عبد الرزاق، مجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003. ص92.

المطلب الثاني : مدخل امن المغاربي كمدخل لتحقيق التكامل المغربي

تتمتع المنطقة الواصلة بين بلاد المغرب الاسلامي و بلاد السودان الغربي بعدة مزايا سواء من الناحية الجغرافية او الطبيعية اهمها : عدم وجود عوائق طبيعية و المتمثلة في الجبال و المرتفعات و غيرها ، الامر الذي ساهم بشكل كبير و عمل في التنقل و التواصل بين شعوب تلك البلاد دون صعوبات تذكر ، اضافة الى التبادل الاقتصادي ، اضافة الى ذلك وفرة مياه الانهار و الامطار ، وكذلك خصوبة التربة و جودتها ،ففي السودان الغربي نهاران هما نهر السنغال الذي يبلغ طوله حوالي 1700 كلم ، ونهر النيجر وروافده الذي يبلغ طوله 4200 كلم، وهما يصبان في المحيط الاطلسي ، وقد اعتمدت شعوب المنطقة عليها عليهما في عملية النقل و الصيد و الزراعة و تربية الماشية ، الامر الذي ادى الازدهار و التقدم الاقتصادي و الحرفي .والذي بدوره ساهم في وجود تواصل كبير بين مجتمعات ضفتي الصحراء .

مما لاشك فيه ان الصحراء شكلت جسرا تم من خلاله التواصل بين بلاد السودان بالعالم الخارجي في العصر الاسلامي ،فمن خلالها عبره كانت تمر السلع و معها الثقافات و الافكار، ولأهمية هذا الدور فانه يستحيل فهم تاريخ السودان دون ربطه بالصحراء ،ولهذا فان كثير من الدراسات التاريخية تنتهي الى استنتاج مفاده ان الصحراء لم تشكل قط عائق في تواصل بلاد السودان ببلاد المغرب و مصر .

فقد ارتبطت بلاد السودان الغربي بعلاقات و صلات مع الدول الاسلامية في الشمال، وخاصة الدول المغاربية و مصر في عهود مبكرة ترجع الى مصر الولاة في بلاد ففي عهد والي المغرب الاقصى عبد الرحمان بن حبيب (130-138هـ/747-755)أجريت عدة تحسينات على الطريق المؤدي الى مدينة اودغست *، من العميق وحفر عدة ابار اهمها(بئر الجمالية-بئر ويطونان) ،وغيرها لما لهذا الطريق التجاري الممتد البلاد السودان من اهمية الاقتصادية في تبادل السلع المغاربية و السودانية ،وقد ساد الرخاء حتى وصل سعر عشرة خرفان سودانية بمثقال واحد في مدينة اودغست . وقد كان لهذه العلاقات و الصلات تأثير متبادل على المنطقة من عدة جوانب حضارية و اقتصادية .

---

(1) - أحمد الشكري ، الاسلام و المجتمع السوداني، إمبراطوية مالي، إصدارات المجتمع الثقافين أوظبي، 1999، ص60.

* كانت المدينة المزدحمة بالسكان، وها مساجد كثيرة، و ملتقى التجار ال=ين يأتون من عدة نواحي، البضائع فيها كثيرة و متنوعة و أسواقها رائجة بالبضائع المغربية و السودانية

ارتبط دخول الاسلام الى منطقة السودان الغربي بطبيعة العلاقات بين شمال الصحراء و جنوبها و التي كانت لها اكبر الاثر على دخول الاسلام من شمال افريقيا باتجاه الصحراء الكبرى الى بلاد السودان الغربي . حيث لعبت الصلات التجارية دورا مهما في توسيع شبكة الاتصالات بين الجانبين، ومن خلالها وجد الاسلام طريقه الى بلاد السودان. و الجدير بالذكر ان هذه اللات تعود الى مرحلة ما قبل الفتح الاسلامي لبلاد المغرب ،حيث تشير مجموعة النقوش الصخرية الى تلك مرحلة ما قبل التاريخ عربات تجرها الخيول ،كما يظهر طريق اخر اشارت اليه وادي درعة مرورا بإدرار لينتهي في الدلتا الداخلية لنهر النيجر .وهناك طريق اخر اشارت اليه تلك النقوش الصخرية هذا الطريق يعبر الصحراء الكبرى من جنوب تونس و خليج سرت ويمر بجبال الاحجار في الجزائر ليصل الى نهر النيجر نحو مدينة جاو التي تعد اقدم حواضر السودان الغربي. وكانت النتيجة الابرز للفتوحات الاسلامية ان التدفق الاسلام الى الصحراء الغربية ، خاصة بين قبائل صنهاجة الصحراء حيث تلاحق انتشار الاسلام بينهم خلال' (القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي) لبربر بلاد المغرب . ولعل ما يؤكد لنا هذه الحالة هو الطريقة السلمية التي انتقل بها الاسلام الى الجنوب ،بالإضافة الى طلب زعماء زعماء صنهاجة من اخونهم في الشمال امدادهم بفقهاء يعلمونهم امور دينهم

Awdghast يقول :"..قال المهبلي : اودغست مدينة بين جبلين في قلب البر الجنوبي و السفر اليها متصل من كل بلد و اهلها مسلمون يقرأون القران و يتفقهون ولهم مساجد وجماعات..." و السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا يعني ان بداية الصلات التجارية بين بلاد المغرب و السودان الغربي ترجع الى القرن الثالث الهجري ،وانها نشطت في القرن الرابع الهجري مما اعان على انتشار الاسلام في أودغست .منطقيا ليس هناك ما يربط بين ما جاء عند اليعقوبي وبين بداية الصلات التجارية ، فقد يكون اليعقوبي لم يبدا الحديث عن طريق القوافل بين سجلماسة و بلاد السودان الا بعد ان اشتهر ،اي بعد مرت عليه مده من الزمن ليست بالقصيرة. يدعم هذا الاستنتاج قدم الصلات التجارية بين المنطقتين حيث تذكر بعض الاشارات المصدرية انها ترجع الى اوائل القرن الثاني الهجري / الثامن ميلادي. فالبكرى المتوفي(487هـ/1094م)ذكر ان عبد الرحمان بن حبيب والي المغرب (130-138هـ 747-755م) اهتم بطريق القوافل لأهمية ،فالأمر بحفر 3 ابار على طريق القوافل الذي يربط بين مدينة تامدلت –جنوب الغرب الأقصى ومدينة أودغست.

(1) - محمد المفتي ، فتح الحنان المنان بجمع تريخ بلاد السودان، مخطوطة بمعهد البحوث في العلوم الإنسانية، نيامي، النيجر، ص 24.

وهذا يعني ان طريق القوافل كان معروفا قبل تولي عبد الرحمان بن حبيب للحكم و كانت القوافل ترتاده ، وكانت تعاني قلة المياه لذلك حفر عبد الرحمان بن حبيب تلك الابار الثلاثة.

وهناك اشارة اخرى اوردها المالكي المتوفي عام (438هـ/1046م) في ترجمته لسكن بن سعيد الصائغ ،حيث ذكر انه كان يقوم بعمل السلاسل النحاسية ، ويقوم بطلائها بماء الذهب لتباع في بلاد السودان .ولم يمدنا المالكي بأية اشارة زمنية تعيين في تجديد ميلاد او وفاة صاحب الترجمة ، ولكن بالرجوع الى ابي العرب تميم المتوفي عام (337هـ/944م) والذي ترجم ايضا لهذا الصائغ نجده يذكر اتن سكنا بن سعيد الصائغ قد سمع من البهلول بن راشد المتوفي عام (183هـ/799م) . وبناء على هذا يمكن القول ان كنا كان حيا خلال النصف الثاني من القرن الثاني الهجري تقريبا .و تؤكد هذه القرائن ان بدايات التبادل التجاري بين منطقتين تعود الى اوائل القرن الثاني الهجري ،اي قبل ان يكتب اليعقوبي في القرن الثالث الهجري واصفا الطريق بين سجلماسة وبلاد السودان .ادت المقومات الطبيعية المهمة التي تميزت بها منطقة السودان الغربي ،و التي منحت الثراء لهذه المنطقة ،وجعلت مواردها متعددة ،بالإضافة الى بعض الى بعض الدوافع السياسية و العسكرية ،الى جعل هذه المنطقة تمثل عاملا جذب و يؤيد ذلك الهجرات التي توافدت على المنطقة لاسيما من البربر و العرب .

وتعد العناصر البربرية من العناصر السكانية التي انحدر منها بعض العوام في مملكة صنغي ،اذ لا تعوزنا القرائن الدالة على تعاقب الوفد المغربية المتلاحقة على بلاد السودان سواء البربر او العرب . لقد ضمت الصحراء الفاصلة بين السودان الغربي و الشمال الافريقي اكبر تجمعات للبربر من قبائل لواته ، وزناته، وصنهاجة ، وما تبعتها من جمعات و عشائر متعددة ، بسبب التجارة و الطرق التجارية . وقد ساعد هؤلاء البربر في الانتقال الى بلاد السودان الغربي توفر وسيلة النقل آنذاك الا وهي الابل في الصحراء. وقد كان لصنهاجة الدور الاهم في السيطرة على الطرق التجارية الغربية في الصحراء فبات طبيعيا ان تكون مدن تلك الصحراء مسكونة ببطون تلك القبيلة –صنهاجة – مثل لمطة ، و جزولة وجدالة ومداسة، وبني وارث و غيرها ،و التي كان لها حضورها الواضح في القرى و المدن المتاخمة لبلاد السودان مثل صنغانة و ادرار، و بوغرات.

---

(1) - أبو عبيد البكري المسالك و الممالك ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة، ص 359.

ثم ما لبثت هذه القبائل البربرية ان توغلت جنوبا في بلاد السودان نتيجة عوامل سياسية و الاقتصادية ،وهو ما عبر عنه ابن خلدون بقوله :".. أبعدوا عن المجالات هناك منذ دهور...ومنهم من قطع الرمل الى بلاد الفقر و جاوزوا لمطة من القبائل الملثمين فيما يلي كوكو من السودان..". لقد كان مجال ملثمي صنهاجة يمتد في الجزء الجنوبي الغربي من الصحراء على طول المحيط الاطلسي بين بلاد البربر و بلاد السودان ،فيما بين نهر السنغال جنوبا و منطقتي سوس و درعة شمالا الى المنطقة ادرار شرقا .وما يؤكد ما ذكره ابن خلدون ان المعطيات الطبيعية و المناخية لهذا الموقع الصحراوي لا تساعد على قيام زراعة ، وبالتالي لا تساعد على امكانية استقرار العناصر البشرية حولها ،ومن هنا كان الترحال اهم سمة تميز نشاط تميز بربر الصحراء ، و بقي الرعي اساس عمل القبائل الصنهاجية ،لذلك تجدها دائمة الصدور و الورود بحثا عن الماء و الكلأ لماشيتها.

(1) - رياض النفوس في طبقات علماء القيروان و افريقيا، تحقيق بشير بكوش، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1994.ص 182.

الفصل الثاني :

الإطار النظري حول منطقة الساحل و الأمن المغربي.

- المبحث الأول : سياق تاريخي لأزمة الساحل.

المطلب الأول : قراءة إستراتيجية شاملة لخلفيات و حيثيات الأزمة في الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني : تعدد المقاربات و تداخل فواعل و تفاقم تداعيات الأزمة في الساحل الإفريقي.

- المبحث الثاني : الأطراف الفاعلة في أزمة الساحلة الإفريقي.

المطلب الأول : الفضاء الجيوسياسي للبعد الإفريقي و منطقة الساحل (المقاربة الأمنية الجزائرية).

المطلب الثاني : الرؤية الإستشرافية للمقاربة الأمنية الجزائرية.

- المبحث الثالث : مظاهر أزمة الساحل و أسبابه.

المطلب الأول : إفتعال الأزمات.

المطلب الثاني : تفكك الأثني و القبلي.

فرع 02 : تنافس ديبلوماسي بين الجزائر و المغرب.

المطلب الثاني : مستقبل الأمن المغربي المشترك.

فرع 01 : سيناريو إستقرار الوضع القائم للعلاقات الأمنية المغاربية

فرع 02 : سيناريو تصاعدي للعلاقات الأمنية المغربية.

فرع 03 : سيناريو ثوري للعلاقات الأمنية المغاربية

المبحث الأول : السياق التاريخي لأزمة الساحل

لقد كان التحول البنيوي (بزوال المعسكر الإشتراكي) و التحول الإقليمي (المد العلمي للفكر الليبرالي)

الذي شهدته العلاقات الدوبية أثرا بالغا في دفع مسار التحول في المسلمات البنائية المرتبطة لمفهوم الأمن و برز مع ذلك التحول أيضا ظهور تهديدات أمنية عديدة و معقدة زعزعة إستقرار مناطق عدة عبر العلم مثل ما هو حاصل اليوم في منطقة الساحل الإفريقي و التي تعاني من أزمة متعددة الأبعاد تنتقل تداعياتها الى منطقة شمال إفريقيا و ربما الى مناطق أخرى، و في هذا السياق نتناول دراسة خلفيات الأزمة في الساحل الإفريقي و حيثياتها و تداعياتها

المطلب الأول : قراءة إستراتيجية شاملة لخلفيات و حيثيات الأزمة في الساحل الإفريقي.

مقاربة تاريخية لفهم الأزمة في الساحل:

- مراهنة القوة الإستعمارية أثناء تواجدها في منطقة الساحل على تغذية الزراعات العرقية و التفرقة الإجتماعية إمتدت أثارها الى ما بعد الإستقلال.

- منطقة شمال مالي التي يقطنها الطوارق تعيش على وتيرة العلاقات المتوترة مع السلطات المركزية منذ العهد الإستعمار الى غاية مرحلة ما بعد الإستقلال.

- سكان منطقة شمال المالي كانت لها دائما مطالب مشروعة إقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا و سياسيا لكن السلطات المركزية كانت تواجهها دائما بالقوة.

- شهدت مرحلة التسعينيات بداية تجدر المشكلة الأزوادية في الحراك السياسي المالي و ذلك ماكان سببا في حدوذ مواجهة مع بامبكو و هنا يلاحظ أن الجزائر لعبت دورا مهما في تسهيل المفاوضات و التوسط بين الأطراف المالية المختلفة.

- الأزمة الحالية تتغذى أسبابها من كل هذه الأحداث التاريخية كما تتغذى أيضا من تناقض و تضارب المصالح و المواقف المرتبطة بالفواعل المتعددة و المتدخلة في الأزمة [1]

- المتغيرات المعقدة للأزمة في الساحل عامة و في المالي بصفة أخص.

---

(1) - خيري عبد الرزاق حاسم : " الحركة الأزوادية في مالي و تكوين الدولة "، دراسات دولية، المجلة العراقية للدراسات الأكاديمية، ع : 57 سنة 2012، ص 7

أ- يمكن تلخيص هذه المتغيرات في الساحل عامة كما يلي:

1- تعاني بعض دول الساحل أزمة بناء الدولة منذ الإستقلال الى غاية الوقت الراهن على كل المستويات، مما يجعل مؤسساتها المختفلة هشة و عرضة لوظعية اللاإستقرارية مزمنة.
2- تتميز دول الساحل بقابليتها اللامحدودة للتأثيرات الخارجية سواء تلك التي يكون مصدرها دويلاتي كما هو الحال مع فرنسا، أو يكون مصدرها تواجد الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في المجال الطاقوي و المنجمي.
3- تشهد منطقة الساحل فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدول و عدم فعاليتها في توفير العناصر البنائية للتنمية الديموقراطية و الإقتصادية.
4- البعد الأنتروبولوجي و السوسيولوجي المتداخل و مسألة الأثننة.
5- منطقة الساحل أضحت محل الإهتمام الإستراتيجي و التنافسية المتقاطعة بين القوى الكبرى لاسيما فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و الصين من جهة أخرى.
6- إنتشار ظاهة التوتر و الإنفلات الأمني في الساحل خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة تفاقم و تقاطع التحديات الأمنية المختلفة من إرهاب و إجرام منظم و ما الى ذلك. (1)

ب – يمكن تلخيص هذه المتغيرات في مالي بصغة أخص كما يلي :

1- شهدت الدولة في مالي أزمة متعددة الأبعاد و بشكل مزمن ترتب عنها هشاشة مؤسساتية جعلها في مقع الدولة الفاشلة في كل المقاييس، و ما يلاحظ أن ثمة سببين أساسيين صعدا من حدة الأزمة و تطورها الى نزاع مسلح داخلي في البداية ثم نزاع مسلح دولي مع بداية التدخل العسكري الفرنسي.
2- وقوع الإنقلاب العسكري ضد الرئيس امادو توري و هو ما أدخل ابلاد في ازمة دستورية في مرحلة اللاشرعية السياسية.
3- النزاع المسلح في ليبيا نتيجة التدخل العسكري شكل سببا في إنتشار فوضى السلاح في الساحل ككل و عودة عدد كبير من عناصر الترقية الى مالي مدججة بالأسلحة المتطورة.
4- شهدت منطقة الساحل عامة و مالي خاصة في السنوات الأخيرة إنتشار خطير لجماعات إرهابية التي تتغذى من الفكر الجهادي و المتطرف. (2)

(1) - خيري عبد الرزاق جاسم، المرجع السابق، ص8

(2) - عبد الرحيم بلقاضي : أثر الجريمة الارهابية على معايير التجريم و العقاب في القانون الجنئي المغربي، مجلة رحاب المحاكم، العدد 8، أكتوبر 2010' ص83

5- تقاطع الإرهاب الجهادي مع الإجرام المنظم العابر للحدود و المتعدد الأشكال التي ينشط في مجالات إجرامية مختفة (المخدرات و الأسلحة و الرق و الهجرة و السرقة).
6- تطور أشكال التنسيق بين الجماعات الجهادية الناشطة في الساحل و مالي مثل القاعدة في المغرب الإسلامي و حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا مع تنظيمات أخرى بوكو حرام (نيجيريا) و الشباب الإسلامي (الصومال) و تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة (اليمن)

المطلب الثاني : تداخل الفواعل و تعدد المقاربات و تفاقم تداعيات الأزمة في الساحل الإفريقي

- تداخل و تعدد الفواعل المرتبطة بالأزمة في الساحل الإفريقي

نقصد بالفواعل المرتبطة بالوضع في مالي تلك التي تتمثل في أطراف مؤسساتية و أخرى إجرامية و إرهابية.

1- دول المجال (الميدان) : الجزائر، مالي، النيجر، بوركينافاسو، موريطانيا.
2- الجماعات الإرهابية : القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا.
3- الجماعات الأزوادية المسلحة : جماعة أنصار الدين، الحركة الوطنية للتحرير الأزواد.
4- أطراف إقليمية مؤسساتية : الإتحاد الإفريقي، المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (الأكواص).
5- أطراف خارجية عن المنطقة : فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، قطر، هيئة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوربي.[1]

- المقاربات الأساسية لتسوية الأزمة :

1- المقاربة الجزائرية :

- الحل التفاوضي و التسوية السلمية مبدئيا.
- الرجوع الى الشرعية الدستورية و البحث على حل سياسي دائم.
- الحوار السياسي البيئي محوره الماليين مع إشرف العنصر الترقي.

---

(1) - Rapport, les états sahéliens et leurs partenaraires extragionaux

. L'union Bérangére, http://ww.grip.org

- الحوار في إطار حل شامل يحافظ على الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و السيادة الوطنية لمالي.
- قطع الجماعات الترقية المتمردة كل علاقة مع الحركات الإرهبية.
- الشق الأمني يقضي بالتنسيق في مكافحة الإرهاب و الإجرام المنظم في منطقة الساحل [1]

2 - موقف فرنسا :

يرتكز أساسا منذ البداية على المقاربة العسكرية و التدخل العسكري وهو ما استطاع نحقيقه بتواطني من اطراف داخل مالي.

3 - موقف أمريكا :

برغماتي ومتكيف مع الأوضاع و يندرج أيضا ضمن إستراتيجية تقاسم الأدوار مع فرنسا.

4 - موقف الأمم المتحدة :

يسير في سياق تفعيل أحكام الفصل السابع نتيجة التأثير المشترك لفرنسا و الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن، رغم تحذيرات الأمين العام من كارثة إنسانية حقيقية جراء تفعيل التدخل العسكري.

- الأزمة المالية في أطار اللوائح الأممية :

1- اللائحة رقم 2071 :

حددت مدة 45 يوم لتقديم مخطط التدخل في شمال مالي و الجزائر إعتبرتها إيجابيا كونها تشمل المقاربات المطروحة و تتضمن الكثير من العناصر التي إرتكزت عليها المقاربة الجزائرية، كما أكدت على عناصر التسوية السياسية الى جانب الإعداد التى التدخل العسكري [1]

(1) - Hunwick John, les rapports intellectuels entre le maroc et l’afrique sud saharienne à travers les ages, chaire du patrimoine Maroco Africain, Université Mohammed .V, Rabat, 1990

2 – اللائحة رقم 2085 : تتضمن شطرين أساسيين

- التحضير لعمل عسكري و إرسال قوة إفريقية.

- إستمرار تشجيع مساعي التسوية السياسية و الحوار السياسي بين الفرقاء الماليين.

المبحث الثاني : الأطراف الفاعلة في أزمة الساحل (الإقليمي و الدولي)

يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، و يزداد هذا التوجه صعوبة اذ لم تتم موضعة هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي للسياسة الخارجية الجزائرية التي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي؛[1] لكن منطقة الساحل و الصحراء ذات خصوصية جيوسياسية تجعل و بشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعداد القراءة لإكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك بإتجاه منطقة و حدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا و غربا و جنوبا.

المطلب الأول : الفضاء الجيوسياسي للبعد الإفريقي و منطقة الساحل (المقاربة الأمنية الجزائرية).

عند محاولة فهم المقاربة الأمنية للتعاطي مع الفضاء الأفريقي و منطقة الساحل يجب إدراك المؤشرات التالية :

1- العقيدة الأمنية الجزائرية : تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من إعتبارها دليلا يوجه و يقرب به القادة السياسية الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية و السياسة الخارجية.

(1) - مريم ابراهيمي ، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية ، مذكرة ماجستير لقيم العلوم السياسة ، جامعة بسكرة ، 2012.، ص 15

اذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية بأعتبارها تمثل المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم و تحديد ما يحضى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات و التحديات البارزة و الكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة و البعيدة)، و يمكن القول إن العقيدة الامنية على العموم تمد الفاعلين الامنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار تساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي. كما تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي [1] وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي يرتبط بعدد من المعظلات الأمنية أهمها خمس معظلات كبرى تتمثل أساسا في :

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.

- ضعف في الهوية و تنامي الصراعات الأثنية.

- البنى الإقتصادية الهشة "و هو ما سيشكل تهديدات صلبة و لينة يمكن تصديرها للجزائر"

- ضعف الأداء السياسي إذ سجلت لحد ست إنقلابات في كل من موريطانيا، مالي و نيجر

- إنتشار لجميع أشكال الجريمة و أنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

2- أزمة الطوارق : اعتبت المنطقة إنتشار الطوارق من البؤر ذات *الجغرافيا السياسية بالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم و أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حظورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بالمشكلات و تهديدات دوائر إستراجية اخرى و تعد أزمة الطوارق مورثا إستعماريا ملغما يرجع تاريخه الى إستقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينافاسو 1960 و الجزائر 1962.

---

(1) - حسام حمزة ، دوائر الجيوجياسية للأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2011-2012، ص 141-142.

* يعرفها هارن شورن بأنها دراسة الاختلاف و التشابه المكاني للظاهرة السياسية لما يقضي الى دراسة مقارنة و يتضمن تيسير الاختلاف و التطابق في المظاهر السياسية، تحليل علاقتها مع كل وضع جغرافي

عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، و التي إتفقت على إحترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.[1] و المعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالإتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، و لإسبانية و إيطاليا تم تقطيعها بشكل إعتباطي لم يراعي الحدود الإنتربولوجية (العرقية و الدينية) للمجنمعات الإفريقية و القبائل الصحراوية. إنقسم الطوارق الى موقفين :

موقف رافض لواقعهم المقسم و يطالب بتكون دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، و موقف مؤييد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحية في التنقل و الحكم و الإدارة الذاتية، حتى و إن كان أغلب الطوارق في أصل لا يعترفون بفكرة الحدود و لا بالتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية.

لقد تبنت الجزائر رِؤيا تقوم على السياسة الوقائية و ذلك بتوفير البديل الإقتصادي و الإجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى و مدن جنوبها و ترقية نعيشتهم و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية و الحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي و النيجر لم تقدما، و بشكل موازي لما قامت به الجزائر أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم إستقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما إتجاه الساكنة الشمالية و ضعف العدالة التوزيعية إقتصاديا و سياسيا فيهما لحجة الطوارق للثورة ضد حكومتهما، لاسيما و أن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام إستمرار تدهور أحوالهم الإقتصادية و تجاهل مطالبهم من طرف حكومتي بامبكو و نيامي.

وقد خضعت الجزائر من منطق و مبدأ حسن الجوار لوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لحرير الأزواد، و الجبهة العربية الإسلامية لأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة.

---

(1) - حسام حمزة ، مرجع سابق، ص 42

كما قادت الجزائر دبلوماسية بسيطة بين الطوارق و حكومتي المالي و النيجر محتضنة العديد من اللقاءات و عمليات الوساطة مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 الى 30 ديسمبر1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 الى 23 جانفي 1992، لقاء الجزائر الثالث من 15 الى 25 مارس 1994). و توج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن إنتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996. نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" إجتمع فيه جميع الفرقاء و أتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع. الى أن عدم إحترم الطرفين المالي و الطوارقي للإتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة الى الإضطراب مجددا و لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي و على إثر إشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري بوتفليقية شخصيا كدليل على إهتمام الجزائري الكبير للدائرة الإفريقية لأمنها القومي بالتهديد الذي يشكله إقليم الأزواد بصفة خاصة. وقد افضت هذه الوساطة الى توقيع على اتفاق السالم بالجزائر سنة 2006 تحت إسم تحالف "23 مايو من أجل التغيير" الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحا فيه. و لتسجيد الإتفاق إنشئ مجلس مؤقت للتنسيق و المتابعة يتم إختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية و يشرف على الميزانية المحلية و جميع مظاهر الأمن في المنطقة. و على الصعيدين الإقتصادي و الإجتماعي، نص الإتفاق على تنظيم منتدى حول التنمية خلال 3 أشهر بعد توقيع الإتفاق يفضي الى إنشاء صندوق خاص للإستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير الى الجماعات المحلية ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية و تحديد التبادل التجاري و تنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل و القضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية داخل البلاد [1] و بين المناطق الجزائرية. إن الجزائر بقدر إمتلاكها و تحريكها لمكانة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار و إطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي و شساعة مناطق الصراع صعب من مهمة الجزائر في تطويق و إحتواء الإقتتالات المستمرة.

(1) - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، مكتبة العصرية للجزائر ، مجلات باللغة العربية،2005، ص 40

3- الجزائر الفضاء المغربي و إفرقيا "المنظور الأمني" : تشترتك دول المغرب العربي و إفريقيا

في كونها الساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي و الأوربي، وفي ضل غياب إستراتيجية أمنية موحدة سار كثير من الباحثين يرون أن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها فالدول المغاربية و خصوصا الجزائر ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بل و تسعى لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، وهو أمر تنظر إليه الدول الإفريقية بعين الريبة لأنها لا تملك لا المال و لا الثروات ولا الموقع، ربما ولا حتى الإستقرار السياسي السائد الذي يجعلها تركب مساعدات أمريكية ستجنيها لو هي إستضافة أفريكوم. أظف الى ذلك الرياء السياسي السائد مغربيا فكل دولة تعتبر نفسها شريكا إستراتيجيا للولايات المتحدة. و يبدو أن الدول المغربية الأكثر نشاطا على الساحة(ليبيا، الجزائر، المغرب) لاتعني دفع التكلفة (الريادة) فالنفوذ يقاس أيضا بما يدفع نقدا (تعاون، مساعدات) كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية المتمثلة في المصالح و المنافع المتبادلة إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعيير القانوبية الدبلوماسية التالية : تفضل الجزائر ديبلوماسية الفعل (Action Diplomacy) على ديبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الإستقرار أو حالة تأزم في العلاقات مع الجوار

4- المقاربة الدولية للأمن في المنظمة : من المعروف أن للولايات المتحدة الأمريكية نمطين من المصالح السياسية في المنطة المغربية هما :

المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب [1] ، وذلك إشارة الى الإهتمام الأمريكي بمعادات الإديولوجيات الراديكالية الداعية الى إستخدام ضد الوجود الأمريكي من منشات و أفراد، و الى الدول التي تؤيد هذه الإديولوجيات، برز في السابق كل من ليبيا و الجزائر كدولتين سعت الولايات المتحدة الى إحتوائهما، و قد نجحت في ذلك.

(1) - علاء الدين زكي ، جريمة الارهاب ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 74

المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي، سواء كان ذلك في الوطن العربي أو في غرب المتوسط و جنوب أوربا . و هذه المصالح تشير الى الوجود العسكري و التنسيق الإستراتيجي، بل و التعبئة الإستراتيجية لبلدان المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية. و هنا تبرز تونس و المغرب كنقطتي إرتكاز لهذه المصالح إذ أنه خلال الإدارة الثانية لريغان نجحت الولايات المتحدة نجاحا باهرا في دمج تونس و المغرب في إطار هذه المصالح. إن الإهتمام الغربي بمنطقة صحراء الساحل الإفريقي، على الصعيد الأمني تنامي أساسا في إطار مي يسمى بالحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر سبتمبر 2001. ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الإبن في نهاية سنة 2006 إنشاء القيادة العسكرية خاصة بأفريقيا (أفريكيوم)، ويعتبر إنشاء الأفريكوم خطوة حاسمة و دالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية و هو ماترفضه رفضا صارما لأغلب الدول المعنية. فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة في إطار حربها على ما تطلق عليه بحرب الإرهاب، على تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب، وذلك أولا في إطار ما يعرف " بمبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب PAN SAHEL INITIATIVE" التي أطلقتها في بداية 2003 ثم بعد ذلك و إنطلاقا من سنة 2005 في غطار ما يعرف ب مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين دول المطلة على الصحراء، وهي المبادرة التي تم فيها إلحاق دول المغرب العربي بالمبادرة السابقة التي كانت تضم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء. [1]

5- تحالف الإرهاب و الجريمة المنظمة : التهديدات الصلبة

أخذ التهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء و الساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون و تبادل مع عصابات الجريمة المنظمة و المافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر و السلاح) من أجل تموين و التمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل و المؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينيات من القرن الماضي[2]، مما تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات،

(1) - علاء الدين زكي، مرجع سابق ص76

(2) – كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، دار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2001 ، ص40

تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع و الأفراد) و الذي يتطلب أيضا إستراتيجية أمنية شاملة، أي قائمة على إجرائات عسكرية و أخرى غير عسكرية (قضائية، إقتصادية، إجتماعية) بالتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرض الجغرافي من مناطق إنتاج و عبور المخدرات جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة الى السنغال، ساحل العاج، غانا، توغو، البنين، نيجيريا و الكاميرون) و كذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء و فسادها، وطبيعة بنية الحروب و النزاعات فيها و كذا إنكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع و الأفراد الجزائريين و تشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروبين المضبوطة في الجزائر كل سنة و المقدرة بالأطنان، بالإظافة الى مئات الألاف من الأقراص المهلوسة، الى خطورة التهديد الأتي من المخدرات و شبكات التهريب و الإتجار بها على الأمن الجزائري.

6 - أزمة مالي : " التخوف من كيان دولة فاشلة "

تشير الدراسات الإستراتيجية الأولية الى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحلة المالية" و ذلك بعد إنقلاب أفريل 2012 و الذي أدى لاحقا الى إعلان كيان "كيان أزوادي" أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة "و التي تجمع في خصائصها فشل الدولتين الصومالية و الأفغانية"، و ما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر و توسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة و الناعمة من إنتشار تجارة السلاح ، و الجريمة المنظمة، و الهجرة غير الشرعية و هي التهديدات تضعها الجزائر و تتعامل معها بحذر و دقة لما لها من أثار و تداعيات[1] و ترتكز الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا.

أولا : المجندون الماليون و النيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، و كانوا يكملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي خميس القذافي كانت أخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر 2011 وأضطرت السلطات الإقليمية في كيدال على إستقبالهم لدمجهم في الجيش النضامي المالي.

---

(1) - خيري عبد الرزاق حاسم : " الحركة الأزوادية في مالي و تكوين الدولة "، دراسات دولية، المجلة العراقية للدراسات الأكاديمية، ع : 57 سنة 2012، ص 9

ثانيا : المجندون السابقون في تحالف 23 مالي 2006 الذي كان يرؤسه أغ باهانغا قبل موته الغامض في أوت 2011 في حادث سيارة عائدا من ليبيا.

ثالثا : حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الأن إياد أغ غالي أقدم و أبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل أغ باهانغا و م قتل القائد بركة الشيخ العضو في التحالف الديمقراطي 23 مايو من أجل التغييرالذي يمثل تمرد الطوارق السابق، و تسعى حركة الأنصار و تسعى حركة انصار الدين التي توصف أنها حركة "تبليغية "حسب بعض المصادر في أزواد الى "ضرورة إضهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي" و ذلك بتطبيق الشريعة و إقامة حكم إسلامي في أزواد [1]. و قد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.

رابعا : الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الأن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات و المتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوربا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة، و يحرص كل طرف على اتهام الطرف الأخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الاقليمية أو الدولية التي يشكر التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل و الصحراء تهديدات لمصالحهما. إلا تقارير انفردت مصادر صحفية مالية بنشرها مؤخرا تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفرادا من الجيش المالي.

خامسا : وهو طرف اخر، ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القاني، ويتمثل في يعض لأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات او الدبلوماسيين السابقين. ويتحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال الذي يمثل حوالي 70% من مساحة البلاد المقدرة ب2372411 كلم مربع. من ابرز هولاء الرموز الوزير السابق فى حكومة موسى اتراوري حمة أغ محمد، وكذلك احمد ولد سيد محمد وهو دبلوماسي موريتاني سابق، إضافة لشخصيات عسكرية ومدنية أخرى هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف القوات المالية او المواطنين الماليين الزنوج الذين شاهدوا ما فعل متمردو الطوارق بابناء جلدتهم من الزنوج .

---

(1) -Barry Buzan, “ Rethinking security after the cold war ”, in cooperation and conflict, 1997 , p100

وبعد الإعلان الرسمي من طرف واحد على تأسيس "الكيان الأزوادي" الذي لم تعترف به اي دولة، فالشكوك تزداد بامكانية إضعاف وتهديد ما تبقى من الكيان المالي ونقل ذلك لدول ذات صفات بنيوية واقتصادية متشابهة ومجاورة، وبهذا الصدد وتماشيا مع هذا الاتجاه المتخوف من هذا الكيان الذي سيكون وفقا لهذا الرؤية مأوى حقوقيا للقاعدة، وذلك راجع لكون هذا الكيان الهجين الوليد منح 20 حقيبة وزارية للقاعدة قي الحكومة الأزوادية المعلنة.

المطلب الثاني : الرؤية الاستشرافية للمقاربة الأمنية الجزائرية.

بعد أحداث 11 سبتمبر2001 نجح الرئيس الحالي بوتفليقة فى إعادة للجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على ما بات يعرف بالارهاب، وفى للمقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية اليلية، لمحاربة الجماعات للمسلحة، ما دل على ان الجزائر لم تعد تعتبر "مشكلة فرنسية" على الصعيد الدولي .[1]

وكانت حادثة اختطاف سهياح أوربيين في أوائل 2003 الحدث المفصلي الذى دفع واشنطن إلى الاعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا إستراتيجيا جديدا. وفى العام 2004، أتت القوى الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية.

على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال. ومن ثم، شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلس. كذلك اشركت الجزائر في مبادرة الساحل الافريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب (TSCTI) و يشار إلى ان سبعا من الدول التسع المشاركة في مبادرة الساحل تتمتع بأحتياطات نفطية هائلة.

(1) - خالد معمر ، تنظير في الدراسات الأمنية كفترة ما بعد الحرب الباردة (الدراسة في الخطاب الأمني الامريكي بعد 11 سبتمبر)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة د.مولاي الطاهر، 2014-2015. ص 15

وساعد التعاون بين الولايات المتحده والجزائر في مجال الامن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من امقرن الماضى، كذلك ساهمت بشكل لافت في تتغير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر وفرنسا سابقا. وبرزت الجزائر ساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوع مصالح الولايات المتحدة وفرنسا، حتى عندما كانت باريس وواشنطن تتقاذفان الانتقادات حول الحرب على العراق. والمفاجىء ان الجزائر أصبحت في عهد بوتفليقة وفي البينة الجيوستراتيجية الجديدة عنصرا من عناصر " محور الخير" مقابل " محور الشر". وإسنادا إلى مصادر دبلوماسية. رعت الجزائر وجودا امريكيا في منطقة تمنراست في جنوب البلاد لحماية التجهيزات النفطية، على الرغم من نفي هذا الوجود مرارا من قبل قادة سياسيين من البلدين.[1] إلا ان الجزائر نفت أيضا رعاية القيادة العسكرية الافريقية التي خططت لها وزارة الدفاع الأمريكية والمعروفة ب " افريكوم" (AFRICOM).

غيرأن الأزمة الجديدة التي تعيشها دولة مالي تبدو عصية على الحل تحتم إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي بتصميم روية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية تراعي المتغيرات والمعطيات الجديدة التالية :

أثبتت التجارب في افغانستان والعراق والصومال، ان التدخل الأجنبي يتحالف عضويا ووظيفيا مع جماعات الجريمة المنظمة، وبالتالي فان خصوصة الجزائر تكمن في اطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا. وانطلاقا من ذلك فقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر حيث جمعت سبع دول إفريقية معينة بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والامني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية مثل مبادرة " النيباد "، فحين كانت الجزائر تدافع عن " النيباد " طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة. وتشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والاقليمية كافة الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة،

(1) - عبد الجليل بكوش ، الأليات القانونية المخففة للعقوبة ، مجلة القضاء و التشريع ، العدد 8 ، أكتوبر 2008. ص 60

بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العلمية لمكافحة الإرهاب (2006) و مكافحة غسيل الأموال، إن هذه الجهود الثنائية و متعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لإجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات. وفي الواقع، فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفيين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد.

كما أن الواقع أضفى الصفة الشرعية على حرب الجزائر في مكافحة ما بات يعرف بالإرهاب التي أضعفت كل من الدولة و المجتمع، أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد ساعدتها هذه الجهود في الحصول على المعلومات الإستخبارية الازمة لمكافحة هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، إذ يشترك الإرهاب الدولي في القناعات و التكتيكات و الأهداف. ولذا ، فإن تفكيك تنظيم القاعدة، بوصفه شبكة مبهمة و غامضة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف مختلف مجموعاته و التشكيك في مرتكزاته العقائدية. وفي الواقع، فإن هزيمة التنظيمات المسلحة في شمال إفريقيا و منطقة الساحل وصولا إلى أوروبا لا يمكن ان تتحقق إلا عن طريق دعم الجهود المحلية و الإقليمية.

إن التحرك الجزائري يبدو محكوما بإحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمدأ إحترام الوحدة الترابية للجوار، و لا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر، بل إن أحد أسباب توتر العلاقة مع نظام العقيد الراحل القذافي* خلال منتصف العقد الماضي كان تدخله من أجل تشجيع التمرد على النظام القائم في مالي. و قد توجست الجزائر من دعوة القذافي سكان الصحراء الى إنشاء دولة خاصة بهم، و أعتبرت هذه الدعوة تحريضا على التمرد و الفوضى حيث يتوزع الطوارق على عدة دول في المنطقة غير أنهم لم يسعوا في السابق الى بناء دولتهم المستقلة، كما أن أوضاعهم متباينة من دولة الى أخرى. [1]

في الختام يعتقد كثير من الباحثين في شأن الأمن الجزائري أن الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة الى إعادة قراءة سياسية و أمنية، وهذه القراءة يجب أن تشمل المنظومات التالية :

إعداة قراءة مدى نجاعة الديبلوماسية الأمنية الجزائرية و قدرتها على أن تستجيب لوزن الدولة الجزائرية و قدرتها الجيوسياسية، و دبلوماسيتها الناشطة تاريخيا خصوصا في مرحلة الإشعاع الدبلوماسي (مرحلة الستينات و السبعينات من القرن الماضي).

---

* العقيد الراحل معمر القذافي : رئيس سابق لدولة ليبيا.

(1) – عبد الجليل بكوش، مرجع سابق، ص 48.

إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل و تتبع فلول الجماعات الإرهابية و التهديدات الصلبة المتأتية من خارج حدود الدولة، بما يضمن عدم تكرار مثل هذه الخروقات.

إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل إستشرافي يقوي الجيش الجزائري و يضمن إحترافية أكبر في ظل الإنتعاش الإقتصادي التي تعيشه الجزائر، بما يكفل تقوية المنظومة الدفاعية الوطنية وفق الية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة و الناعمة.

المبحث الثالث : مظاهر أزمة الساحل و أسبابها

الساحل الإفريقي هو الحزام الحدودي الذي يمتد من الساحل الأطلسي الى ساحل البحر الأحمر، أي يغطي القوس الممتد من السودان الى موريطانيا، و يطلق بدقة على البلدان الثلاثة محورية هي مالي و نيجر و تشاد و التي تشهد أزمات أمنية متوالية او تتأثر بأزمات دول الجوار فيتأزم حالها لذلك سميت بقوس الأزمات، وهي فالعادة صاحبة موارد طبيعية متنوعة، قليلة السكان و شاسعة المساحة، و عدم إطلالتها على المنافذ البحرية يجعل المهتمين بخيرتها الطبيعية يفتعلون الأزمات للوصول الى إتفاقيات بشروط سهلة و معقولة من بلدان الجوار ذات المنافذ البحرية – البحر الأحمر، المحيط الأطلسي، و البحر الأبيض المتوسط – و هناك من يضيف عليها غينيا بيساو، و الرأس الأخضر و بوركينافاسو.

منذ القرون الوسطى عرفت المنطقة صراعات لأسباب مختلفة منها، حول المياه و مناطق الرعي و الزرع، و صراعات بين البدو و الحضر، و بين العرب و البربر و القبائل الزنجية، و بين معتنقي الديانات المختلفة. و بعد استقلال الدول الواقعة في ساحل الصحراء خلال أعوام الستينات من القرن العشرين، عادت الى النزاعات القبلية و الأثنية، و الى الصراع حول السلطة السياسية، و الى النزاعات الحدودية فلم تنعم بفترات طويلة من الاستقرار الأمني و السياسي، ر غم محاولاتها - نتيجة الضغوط الخارجية – الانتقال الى الحكم الديمقراطي في نهاية القرن ذاته، الا أن الوضع بات مرشحا للمزيد من المخاطر وما تشكبه على وضع دول الجوار و أمنها وسلامتها. (1)

(1) - Gazeductrance-saharen.com

المطلب الأول : إفتعال الأزمات

أصبحت المنطقة ذات إستراتيجية محورية بعد إكتشاف النفط فيها، وبالتالي ستكوم منطقة أخرى تعول عليها الدول المستهلكة بكثرة للنفط كالدول الصناعية الكبرى التي سيتعزز اهتمامها بالمنطقة، ناهيك عن مادة اليورانيوم في النيجر المتوفرة بنسب كبيرة. أليس عامل عدم الإستقرار الأمني في صحراء الساحل الافريقي يؤثر سلبا على استقرار الشركات النفطية و نجاححا ؟ تساؤل لأجل الوصول الى إجابة غير تلك المتوقعة، بملاحظة عميقة للوضع و الرجوع الى تاريخ المنطقة و تاريخ الأزمات و إدارتها، يمكن القول أن إكتشاف الموارد في الإقليم جعله مرتعا للأزمات الأمنية، إن الأزمات السياسية و الإقتصادية في مختلف دول العالم و في البحث عن أسبابها و بواعثها الحقيقية نجد الكثير منها مرجعها الى دول تريد أن تستحوذ على الموارد كليا أم جزأيا دون قيود، و طريقة إفتعال الأزمات التي إستعملت لأجل كسب موارد و مشاريع في الدول الخاصة تلك التي لا ترغب حكوماتها بتسهيل الإتفاقيات في المجال التجاري، فأن مستقلها عسير، وتصبح حكومات تلك الدولة هي من تلهث وراء المشاريع القديمة و تدعوها لقبول إستثمال على أراضيها، عندها ستأخذ تلك الشركات الكبرى وقتا للرد و تطلب تسهيلات أكثر من المطلوبة في الماضي، لأن الوضع أصبح خطيرا و غير أمن للعمل في تلك الدولة و الخوف على المعدات و الألات و العاملين صعبا و مكلفا، إذا يجب أن تدفع أمولا سخية للعمال حتى يقبلون العمل بالمنطقة غير الأمنة، و أن تدفع أموالا كثيرة لشركات الحراسة لتضمن بعض الأمن لعامليها ولألاتها الضخمة و غالية الثمن.

وهو حال المنطقة التي أصبحت ذخرا خيرا للموارد الطبيعية لاسيما النفط و اليورانيوم، و أصبح من الضروري افتعال أزمات متنوعة حتى تضمن رضوخ الحكومات لكافة شروط الشركات العامة أم الخاصة التابعة لكبرى الدول لاسيما امريكا و فرنسا، بمعرفة هذه الدول الى الطبيعة الاجتماعية و الإبعاد الاجتماعي لكافة الحساسيات القبلية في دول الساحل، عن طريق الجواسيس و الدراسات و البحوث التاريخية المستفيضة، (1)

(1) - عبد الله عبد الكريم عبد الله : الاطار القانوني لمكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب محليا و دوليا،

مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراجية ، أبو ظبين طبعة 2008 ص 141

ناهيك عن المعرفة السابقة لفرنسا بالوضع في المنطقة عبر التاريخ القديم و الحديث من خلال أعينها الحاكمة في تلك الدول، فمن كان يحكم و يتولى مناصب عليا في معظم دول المنطقة في فرنسا و وعد بتقلد مناصب عليا، أو بالضغط على الحكام قبول خريجي المعاهد و الجامعات الفرنسية في مناصب قيادية عليا عن طريق ألف حجة على رأسها إنجاح خطط التنمية في البلد.

المطلب الثاني : التفكك الاثني و القبلي

إنه سوء التجانس الذي يؤدي الى هشاشة التحكم في الوضع من الجانب الحكومي و إمكانية تسهيل تدخل دولة أو طرف اخر أجنبي – كأزمة التشاد التي التي استدعت تدخلا دوليا لحلها -، أدى الى مشاكل اقتصادية و صحية و إجتماعية متنوعة، تكون السبب في تزايد نسب الهجرة السرية و غير الشرعية او ما تسمى أسفار الموت الدالة على اليأس، و المتاجرة بالبشر، وعصابات قطاع الطرق، و القراصنة و طلب الفدية. بعد إهمال الجانب التنموي و العمل على الإستقرار الأمني الذي يحتاج الى معدات و أسلحة تستورد من الخارج عوض إستثمار المال في جوانب تنموية لامتصاص البطالة و الفقر المدقع و المجاعة و الأمراض الخطيرة التي تفتك يوميا بالعشرات، و مرات بالمئات في اليوم الواحد في حالة الانتشار السريع للأوبئة مثل وباء الكوليرا الذي تقريبا لم نعد نسمع عنه في قارات أخرى. (1)

كما اصبحت صحاري تلك الدول المهملة مرتعا للارهابيين،واصبحت تلك الدول اماكن خصبة لتبييض الاموال والجريمة المنظمة، وللمتاجرة في شتى انواع المخدرات ولاسلحة والبشركل دولة تريد ان تلعب الدور القيادي والريادي في حل الأزماتن منها المملكة المغربية و لقد أظهرت غضبها لما لم تستشار في إدارة أزمة المالي الأمنية، أما في السابق كان الزعيم الليبي " معمر القذافي " هو من يريد الريادة في حل الأزمات بل مرات كان يفتعلها حتى تصبح خيوط اللعبة كلها مجتمعة في يده يعيد تفكيكها و إصلاحها بغية إنجاح إدارتها و تصفق له الجماهير على براعة و مهارة قيادته لا تتضرر الدولة المستهدفة وحدها،

(1) - عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سابق، ص 142.

بل قد تتأثر دول الجوار لعدم القدرة في التحكم في تسارع الأزمة وحدة درجاتها المتسارعة، وتعقدها تشابكها، وقد تتضرر حتى الدولة التي إفتعلت الأزمة لما تتحول الأزمة المتعلة عن طريقها المنشود. لذلك تضرر دولة من دول الساحل الإفريقي فإن ذلك يستدعي الحذر و الحيطو في إتخاذ التدابير الجادة في أقصى سرعة بالنسبة للدولة المجاورة و المشتركة المصالح، و على أن تتخذ دول الجوار الحيطة لما ترسم سيناريوهاتها تشاؤمية حتى لا تكون كبعض الرافضين بالإعتراف أن الأزمة في الجوار قد تلحق بهم، و عدم توقع المخاطر من أقوى الضربات التي قد تصيب الكيان المتأزم.

و تعتبر الجزائر مركز عبور هام لاسيما في المخططات الأمريكية التي تفكر في كيفية إيصال أنابيب البترول من نيجيريا عبر صحراء الجزائر الى منفذ بحري – البحر الأبيض المتوسط – وكلما زادت المصالح كلما احتمل نشوء الأزمات، في حالة رفض الحكومة الجزائرية (و هو متوقع) ستزداد عمليات افتعال الأزمات و ما أمة عين أمناي - جنوب الجزائر – في جانفي 2013 التي إنتهت بمقتل 32 مسلحا و 25 رهينة بينهم 7 أجانب، إلا دلالته على إفتعال دنئ لأزمة تربك السياستين الأمنية و الخارجية للجزائر، و قائمة الدول المستهدفة من أزمة المالي طويلة فمن النيجر، و لوركينا فاسو، و ساحل العاج، و غينيا، الى موريطانيا و السينغال كل منها تتضرر أمني و اقتصاديا و بالتالي سياسيا و مجتمعيا.

توخي الحذر و اتخاذ التدابير الازمة [1] و تكوين بنك معرفي قوي عن طريق وضع أرشيف خاص بطرق أدارة الأزمات التي تمر عليها الدولة عبر التاريخ، بل و أرشيف خاص بكل الزمات و كيفيات حلها في العلم، حتى تكون بمثابة بنك معرفي و مكتبة لإدارة الأزمات المماثلة بحساب إختلافات البيئة و الظروف .

(1) - أبو عبيد البكري المسالك و الممالك ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة. ص 65.

الفصل الثالث :

الإطار النظري حول منطقة الساحل و الأمن المغربي.

- المبحث الأول : تداعيات أزمة الساحل على الأمن المغربي.

المطلب الأول : الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية.

المطلب الثاني : الدعوة الى وضع إستراتيجية أمنية مغاربية.

- المبحث الثاني : ميكانيزمات التعامل الأمني مع أزمة الساحل.

المطلب الأول : الأمن المرن من المنظور الراهن.

المطلب الثاني : إتجاهات مراجعة مفهوم الأمن و توسيع أبعاده المرجعية

- المبحث الثالث : أفاق و تجليات أزمة الساحل على الأمن المغاربي.

المطلب الأول : مظاهر التنافس المغربي على الريادة الإقليمية.

فرع 01 : التنافس حول السلاح في المنطقة المغاربية.

فرع 02 : تنافس ديبلوماسي بين الجزائر و المغرب.

المطلب الثاني : مستقبل الأمن المغربي المشترك.

فرع 01 : سيناريو إستقرار الوضع القائم للعلاقات الأمنية المغاربية

فرع 02 : سيناريو تصاعدي للعلاقات الأمنية المغربية.

فرع 03 : سيناريو ثوري للعلاقات الأمنية المغاربية

المبحث الاول : تداعيات ازمة الساحل على الامن المغاربي

إن إستغلال نشوب ازمة ازواد من طرف تنظيم القاعدة وسعيه الحثيث إلى إقامة ملاذ امن له في جبال ادرار إيفوغاس الحصينة وإرادته تكثيف نشطاته المدرة للدخل المعهودة ضمن فضاء المغرب العربي والساحل الصحراوي وبلدان جنوب الصحراء سوف يتتبع حتما توسيع وتكثيف عمل العصابات الإجرامية العابرة للحدود والتي تتاجر بالأسلحة والمخدرات والسجائر والمؤن المختلفة التي تمارس إختطاف الرهائن والإبتزاز والسطو.

وسوف يسعى تنظيم القاعدة ماوسعه ذالك إلى تحريك وتفعيل بعض الخلايا النائمة التابعة له و المجموعات المقاتلة للقيام (GMPJ) والجماعة الموريتانية للدعوة والجهاد(TIF)والجبهة الإسلامية التونسية (MIFG) الإسلامية المغربية بلقلائل واعمال العنف ومختلف صنوف البلطجة لخلق مناخ متوتر في البلدان المغاربية إضافة إلى الإعتداء على الأجانب بل وعمليات التفجير الإنتحارية التي تستهدف مصالح الدول الغربية على وجه الخصوص .

ويرى بعض المراقبين أن تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي[1] يعتبر تونس نقطة إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لع نظرالموقعها الجغرافي ولكونها ترتبط بحدود طولها 1000 كيلومتر مع الجزائر وبحدود طولها 500 كيلومتر مع ليبيا

ونظرا ايضا لصعوبة مرقبة تلك الحدود بسب طبيعتها الصحراوية مايسهل تدفق الأسلحة والمخدرات والتموينات الأخرى وتسلل المقاتلين الراغبين في الإلتحاق بمعاقل القاعدة عبرها ثم عبر الحدود الموريتانية مع إقليم أزواد التي تربوا هي أخرى على 1600 كيلومتر وأوضحت بعض الدرسات ان بعص المجموعات الاصولية المتشددة التي ظهرت في ليبيا خلال الثورة ترفض تسليم اسلحتها مالم يصر على إقامة دولة دينية بالبلاد وقد اصبحت هذه الجماعات طرفا في تجارت السلاح العابرة للحدود الرسمية لما تملكه من روابط وصلات وشبكات تواصل مع الجماعات المسلحة العاملة في فضائي الساحل والصحراء إنطلاقا من شمال مالي وصولا إلى النيجر ونجيريا حيث تنشط مجموعات بكوا حرام والانصار وموجاو وغيرهم وهذا التواصل والتنسيق والقدرة على إختراق حدود دول المنطقة يشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي والدولي.

---

(1) - كوركيس يوسف داود ، الجريمة المنظمة ، دار العملية الدولية ، دار الثقافة لنشر و التوزيع ، عمان ، 2001

المطلب الأول : الأخطار الامنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية

اصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة سواء كانت دولا متقدمة او نامية فبرغم من ان الجريمة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمة كان يطلق عليها في السابق جماعات المافيا سواءا كانت مافيا إيطالية او امريكية او روسية إلا ان اخطارها كانت قليلة نسبيا وتستهدف دول محددة ولكن في السنوات الأخيرة ومع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة إقتصادية وسياسية وإجتماعية وإنتفتاح إقتصادي وحرية للتجارة وتلاشي معظم حدود الدول،

وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية واحدة كل ذالك ادى إلى تطور الجريمة المنظمة وإنتشارها لتصبح عابرة للحدود وخطرا يهدد معظم دول العالم في هذا الإطار تشهد دول المغرب الكبير تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة التي قفزت إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف ومعطيات سياسية والإقتصادية والإجتماعية العالمية والمحلية بقوة بعد نهاية الحرب الباردة هذه نهاية المرحلة التي شكلت منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم التي إستخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالتها بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب الباردة وكيف إنعكست لاحقا على الواقع الامني في منطقة المغرب العربي هذه المنطقة او الإقليم التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد بل تفاعلت معها بشكل كبير نظرا للموقع الإستراتيجي والحساس الذي تتمتع به الامر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات خاصتا على المستوى الأمني حيث اصبح الإجرام المنظم بجميع اشكاله من[1] تجارة بالمخدرات وبالسلاح والاوبئة .....إلخ احد اهم المصادر الامن بالمنطقة المغاربية وبالتالي ادى هذا إلى الإنتقال من فكرة ضمان الأمن كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الإستثمار لأجل الإبقاء على الإستقراء لإقامة نظام مستقر وسوق شاملة وأصبح الأمن يعني بذالك أكثر التأقلم مع الإعتماد المتبادل الذي يدرج كذالك الإستقرار الداخلي لتأكيد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(1) - عامر مصباح الجدال ، الجريمة المنظمة ، المفهوم و النماظ و سبل التوفي، إدارة الكتاب و النشر، ليبيا ، 2007، ص88.

وتعرف الجريمة المنظمة على انها الجريمة التي ينتسب إرتكابها لجماعة من الأفراد يعملون ضمن هيكلة وبنيان قائم وتسلل إداري وإلتزام أعضائها بقوانين المنظمة رغبتا في تحقيق أهدافها الإجرامية على نطاق عالمي مما يجعلها تتجاوز حدود الدولة الواحدة مما يجعلها من الجرائم العابرة للحدود وذالك لتجاوز خطر اثار نطاقها الإقليمي وتعدد الجنسيات من ينتمون إليها بصفتهم ا'ضاء او مساهمين في تحقيق الاهداف لأنشطة غير مشروعة وقد تعددت أسباب نمو ظاهرت الغجرام المنظم بكل أنواعه بالمغرب العربي في السنوات الاخيرة حيث ساهم فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل الإجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والامراض في إستفحال الظاهرة فإستمرار الحكومة في سياسة الإعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الإنخراط في الجماعات الإجرامية إضافة إلى عدم قدرت الحكومات على طرح الحلول الحقيقية والجدرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة ويعد الطلب الإجتماعي على السلاح والخدمات الغير مشروعة أبرز العوامل المساعدة على نموا ظاهرة الإتجار بالمخدرات كما تعرف دول المغرب العربي تفشي ظاهرة الفساد حيث لم يتم إفساد الموظفين العموميين من خلال الرشوة والمشاركة في الحملات السياسية وتدابير الاصوات الانتخابية وهو العامل الذي زاد من تخلف المجتمع لعدم قدرت السلطة على تقديم برامج تتحقق فيها امال الشباب ويضاف إلى هذه العوامل السالفة الذكر عامل للحدود المشتركة مع بعض الدول الإفريقية وماتصدره من مشاكل حيث يعيش الساحل الإفريقي ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي الجريمة للمنظمة والإرهاب وازمات داخلية ناتجة عن مشاكل اثنية[1] شكلت ولا تزال تشكل معظلة خطيرة وتطرح في نفس الوقت إشكالية الأمن في هذه المنطقة التي لم تهدأ رغم هذه المحاولات التي أثمرت إتفاقيات السلام لم تنعكس مباشرة على واقع المنطقة فمشكلة الجزائر مثلا مع الدول الواقعة في الساحل إقتصادية وغجتماعية وأن الطابع السياسي والامني ميز هذه المنطقة فضلا عن الجانب الأخر ألى وهو البيئي كما ان دول الساحل الإفريقي في اغلبها مختلفة وتميزها ظاهرة الهجرة نحوا الجزائر من جهة والحروب الإثنية من جهة أخرى بما ادى إلى بروز سوق الأسلحة الخفيفة وتطور نشاط المخدرات والإرهاب،

(1) - كوركيكس يوسف داود، مرجع سابق، ص30

ويبقى جوهر المشاكل هي الجريمة المنظمة التي تستحوذ عليها المخدرات بنسبة 90 بالمئة كما ساهم النمو الشامل والمتسارع للأنشطة التجارية والمالية والإقتصادية وما صاحبها من تطور في وسائل الإتصال الحديثة واجهزة الحاسوب وتقنيات وأبعاد العولمة بما تعنيه من تسهيلات تمكنها من تجاوز الحدود الوطنية في التجارة وتداول الاموال وهي العوامل التي اضفت على الجريمة طابعا عابرا على الحدود حتى اصبحت الجريمة المنظمة بشتى صورها تشكل هاجسا يطارد جميع الدول العالم بصفة مباشرة او غير مباشرة ساعدت هذه العوامل على نمو ظاهرت الإجرام المنظم بالمنطقة المغاربية حيث عرفت المنطقة في السنوات الاخيرة تنامي مختلف أشكال الجريمة المنظمة من غسيل الاموال إلى تجارة باعضاء بشرية إلى تهريب الأسلحة وتهد التجارة بالمخدرات من بين اخطر النشاطات غير الرسمية التي اخذت موقع هاما في تجارة المنطقة فالمؤشرات[1] العديدة تدل على تحول تجارة المخدرات من امريكا الجنوبية الى افريقيا الغربية ومنها نحو شمال إفريقيا بتجاه اروبا ونحوا الشرق الاوسط واسرائيل عبر الجزائر ثم ليبيا ومصر وذالك إستغلال نقص الرقابة على الحدود فقد تحولت المنطقة إلى منطقة عبور للمخدرات الصلبة مثل الهروويين والكوكايين والكراك من امريكا اللاتنية الى اروبا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي إذ انه حسب إحصائيات قدمها مكتب الامم المتحدة سنة 2007 ثم حجز 49 كيلوا غرام من الكوكايين بقيمة 10 ملاين دولار كما تم حجز ربع اطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق اروبا عن طريق المغرب وشمال إفريقيا كما تم حجز 75 كيلوا غرام من الكوكايين عبر الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها ب حوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تيزاواطين 500 كيلو متر إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست حيث جأ على لسان إيمانووال لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عندما قال إن بعض دول إفرقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط لتجارة الدولية للكوكايين الوافد من امريكا اللاتنية في إتجاه اروبا ان ذالك بدا بتكريس منذ بداية 2005 ،

(1) - ليندا بن طالب ،غسل الاموال وعلاقته بمكافحة الارهاب ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ، 2011، ص 151.

وزيادة على ذلك فالمنطقة اصبحت منطقة مميزة للتجارة ببشر من اطفال ونساء للإستغلال في الجنس والعمل الرخيس ولعل اهم عامل يوفر ضمانة لإنتشار هذه التجارة وتصاعدها بشكل رهيب وهو إستعمال لغة السلاح وفرض منطق من يحمله وفي هذا الصدد تبرز تجارة الاسلحة وإنتشارها بشكل رهيب حيث تشير تقريرات الامم المتحدة في سنة 2003 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة الإفرقية خصوصا وترتبط كافة الجرائم لعملية غسل الاموال التي تتم من خلال التسلل الى المؤسسات المشروعة وتمويه الاموال المكتسبة من انشطة الجريمة المنظمة وذلك [1] باستخدام اساليب متباينة التي تستخدم جزء من هذه الاموال الغير مشروعة لدعم الإرهاب ولقد اخذ ت ظاهرت الجريمة المنظمة ابعاد امنية وخطيرة لا سيما بعد إرتباطها وتهديدات اخرى وتحديات اخرى كالإرهاب والهجرة الغير شرعية والتي ادت إلى خلق توترات بالمنطقة فالهجرة الغير قانونية القادمة من الدول الإفريقية بإتجاه الشمال الإفريقي ثم نحو منطقة إلى اخرى بفعل ماتوفره العولمة من وسائل وتسهيلات فمن المتوقع حدوث نتائج امنية متباينة لهذه التنظيمات الإجرامية تنعكس على قوة الدولة وإستقلالها وتعوق برامجها التنماوية وذالك لما تسببه من اثار سلبية ناجمة عن إستخدام المخدرات غير المشروعة وتأثير ذالك في سلوك وصحة الفرد ونمو العنف وإستخدام السلاح والخوف من الجريمة والتحكم في المنظمات الرسمية والإجتماعية الحكومية والغير الحكومية مثل إتحاد العمال وإختراق مؤسسات الدولة والتغلغل في اجزهتها السياسية والإدراية والمالية الأمر الذي فتح الباب امام الفساد السياسي والإداري ولعدم كبير من الانشطة الاجرامية كرشوة والاحتكار والمنافسة الغير المشروعة وتزوير اظافة الى تاثير على الاحزاب السياسية وكبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص مما يؤدي الى فقدان الثقة الشعبية علاوة على ماتشكله الجريمة المنظمة من تهديد لاقتصاديات الدول المغاربية لذالك فان تعاظم قوة الجريمة النمظمة اثر على الجوانب الامنية بكل اشكالها لاسيما عملية التنمية خاصتا الانسانية منها وكذالك لمن يجر عن هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على الجانب الامني،

---

(1) - منتري مسعود ، المنظومة القانونية لمكافحة الإرهاب في ظل المتغيرات الراهنة ، مجلة التواصل ، العدد 15 ، دجنبر ، 2005، ص115.

نتيجة هذا الخطر المتنامي لهذه الظاهرة وعن النخب الحاكمة وكذا المجتمعات المغاربية لخطورة الوضع وتأزمه فاتجهت دول المنطقة للبحث عن طرق وسبل ناجعة والمناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر والتهديدات وراينا كيف ان هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي بسبب هشاشتها وكذلك غياب الادارة السياسية للإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل الابعاد خاصتا في ظل سيطرت النزعة القطرية على الدول المغاربية تعاملت مع هذه الظاهرة بشكل منفرد في دول تضع استراتيجيات محلية لمواجهة مخاطرها كما نستنتج ان امكانيات وقدرات هذه الدول لم تأهلها لتجعلها قادرة على ايجاد الحلول والاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لتهديد الجريمة المنظمة ما دفعها تدخل في شركات بعدما عجزت عن احياء دور الاتحاد المغاربي كإطار للعمل المشترك ونتيجة المعوقات البنيوية والسياسية التي تحول دون ذلك كل هذا جعلها تتجه للبحث عن شركاء خارج الاقليم المغاربي كخطوة لتطوير الياتها الدفاعية امام هذا التحدي بناءا على هذا توجهت الدول المغاربية الى ابرام شراكة تعامل مع الدول الحدودية (الساحل والصحراء الكبرى) حيث عملت على تنمية هذه المناطق اضافة الى الشراكة مع الاتحاد الاروبي باعتبارها شريك استراتيجي فلم تتردد الدول المغاربية في قبول الانظمام في تفعيل مختلف المبادرات والمشاريع المقترحة من الجانب الأوروبي وقد تبلورت هذه السياسة[1]عبر مشروع الشراكة الاورومتوسطية وكذالك مختلف التفاعلات في ضمن مبادرت 5+5 غير ان النتائج الواقعية التي ترتبت على هذه الشراكة بينت ان الاعتماد على الطرف الاروبي لم يحقق كل الاهداف المرجوة بحيث بينت التجربة ان المكاسب لم تكن متكافاة بل كانت لمصالح الطرف الاروبي على حساب الطرف المغاربي ماجعل العلاقة تخرج عن اطار الشراكة والتعاون على شكل التبعية والهيمنة كبديل لهذه الاستراتيجيات عملت الدول المغاربية حتى تجد الشريك المناسب فنسجت وفق هذه القناعات في ان الاستراتيجية المناسبة ستكون عبر العمل المشترك مع طرف قوي خارجي دعمت دول المغاربية التوجه نحو الو.م.ا فعرفت علاقات الطرفين العديد من اوجه التعامل والعمل المشترك على الصعيد الاقتصادي (مبادرة ايزنستات) وعلى الصعيد السياسي (مشروع الشرق الاوسط الكبير)، وعلى الصعيد الامني غير ان هذه الشراكة لم تختلف عن نظيرتها الاوروبية،

(1) - مريم ابراهيمي ، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية ، مذكرة ماجستير لقيم العلوم السياسة ، جامعة بسكرة ، 2012، ص95 .

فسياسات الدول الكبرى سرعان ما تعلن عن نياتها واهدافها الحقيقية في منطقة المغرب العربي بحيث استنتجنا ان المصالح القومية الاوروبية او الامريكية كانت لها الاولوية على حساب مصالح الدول المغاربية المتمثلة في قضاء المصادر والتهديدات الامر الذي جعل المغرب العربي يتحول لساحة لصراع القوة الكبرى على خاصة على الصعيد الاقتصادي بحيث سعت كل من الو.م.ا واروبا لاثبات وجودها ونفوذها الاقتصادي على حساب وجودها كشريك لاعانة الدول المغاربية على مواجهة مختلف التهديدات وان بدت هناك محاولات جادة من الشريك الاروبي في مواجهة الارهاب وجريمة المنظمة ومخاطر الهجرة وتسلط النظم الحاكمة فهي ستدعم الدول المغاربية للحد من هذه الظاهرة لان مصلحتها تملي عليها القيام بمثل هذه التحركات فتتعامل مع الدول المغاربية كدول حاجزة او مانعة خوفا من انتقال هذه المخاطر الى اقطارها بناءا على هذا جات اتفاقيات الشراكة والعمل المشترك مع اوروبا او الو.م.ا مخيبة لامال الدول المغاربية وشعوبها لانها لم تحد من هذه المخاطر الجريمة المنظمة ومختلف التهديدات بل تحولت هي نفسها الى مصادر لتهديد امن هذه الدول المغاربية ومجتمعاتها من خلال تكريس التبعية واستغلال ثرواتها وبتالي تكريس الفقر والبطالة بل ان وجودها وحظورها القوي في المغرب العربي سيشجع اكثر قيام الحركات الارهابية المناهضة لهذا التواجد للقوى الامبريالية او الكافرة في بلاد المسلمين وهكذا يبدوا جاليا اليوم انه بات من المستحيل للدول المغاربية تعاطي المجدي مع الجريمة المنظمة بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية او عبر اللجؤ لاطراف وشركاء خارجين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مما يفرض عليها تكثيف الجهود من اجل احداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي فلم يعد معقولا ونحن نشاهد مايجري في العالم ان نواصل التعامل مع قضيانا التارخية واشكلاتنا السياسية بطرق التي اوصلتنا الى مانحن فيه اليوم ان مايبعث على الاطمئنان نسبيا ان اكثر الاكراهات تحديا يفرض النزوع الى معاودت تفعيل البناء المغاربي فبعد ان كانت الخلافات ازاء التعاطي مع تنامي التطرف والارهاب تضع مفارق طرق بين العواصم المعنية اصبحت مغررة هذا الهاجز[1] قضية مشتركة بين الاطراف كافة الى درجة ان الفرقة السابقة باتت تحتم المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات وبعد ان كان نزاع الصحراء حاجزا امام اي انفراج في العلاقات المغربية الجزائرية الطرفين الرئيسيين في معادلة البناء المغاربي صار في الامكان ترحيل خلافاتهما الى المفاوضات المغربية الصحراوية تحت رعاية الامم المتحدة.

(1) - الطاهر عطاف، السياسية الجنائية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب، مطبعة البيضاوي ، 2009، ص91

المطلب الثاني : الدعوة الى وضع استراتيجية للمنظمة المغربية

نحو استراتيجية امنية مغاربية مشتركة اجتماع وزراء الداخلية دول اتحاد المغرب العربي بيان الرابط انطلاقا مما صدر عن الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط بتاريخ 18 فبراير 2012 الرامية الى وضع المبادئ العامة لسياسات امنية مغاربية واستنادا الى توصية مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المنعقد بالجزائر بتاريخ 09 يوليوا 2012 المخصص لاشكالية الامن في منطقة المغرب العربي وما تضمنه (بيان الجزائر)الصادر عن هذا الاجتماع واعتبارا للتحولات والتطورات التي تشهدها منطقة المغرب العربي والتحديات الامنية التي تواجهها بالنظر الى الاوضاع الامنية الطارئة في محيطها الاقليمي خاصة منطقة الساحل والصحراء وما يترتب عنها من تداعيات على امن واستقرار المنطقة .

وتاكيدا لما جاء في (خطة عمل طرابلس) الصادرة عن المؤتمر الوزاري الاقليمي حول امن الحدود المنعقد يومي 11و12 مارس 2012 بطرابلس وبناءا على ماتضمنه الاعلام الصادر على الدورة الخامسة عشر من لندوة وزراء داخلية بلدان غرب البحر الابيض المتوسط مجموعة 5+5 المنعقد بالجزائر يومي 08 و 09 افريل 2013 وطبقا لاستراتيجية[1] الامم المتحدة في مجال مكافحة الارهاب وماتضمنته خطة العمل الملحقة بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 2006

والتزاما بمعاهدة مراكش لانشاء اتحاد المغرب العربي خاصة المادتين 14 و 15 وتاكيدا على ان اتحاد المغرب العربي خيار استراتيجي لبناء فضاء سياسي واقتصادي يستجيب لطموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في التكامل والاندماج وادات للحوار مع الشركاء الاقليمين والدوليين وبدعة كريمة من حكومة المملكة المغربية .

(1) فريجة لادمية ، استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة ، مذكرة ماجستير بقيم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2011، ص 58

عقد مجلس وزراء داخلية الدول التحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ 21 افريل 2013 برباط بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الامين العام للاتحاد المغرب العربي اسنعرض الوزراء التحديات والمخاطرة التي تهدد امن واستقرار الدول المغاربية خاصة في ظل تفاقم الاوظاع الامنية في منطقة الساحل والصحراء واكدوا على ان الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالاسلحة والمخدرات والهجرة الغير شرعية وتبيض الاموال ومابينها من روابط وثيقة تشكل جميعها تهديدا خطيرا على امن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور واتفقوا على مايلي :

اولا: في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة :

1- التاكيد على بذل كافة الجهود من اجل مكافحة الارهاب واجتثاث جذوره باعتبار ان هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر الى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.
2- التنديد بالارهاب بكافة اشكاله وانواعه لما يمثلع من خطر محدق على سلامة واستقرار وامن الدول المغاربية ولما يشكلها من خطر مباشر عليها.
3- التاكد من ضرورة مكافحة كافة الجماعات الارهابية بما في ذالك تلك التي تتستر بالدين الاسلامي السمح لتنفيذ مخططاتها.
4- توحيد الجهود وتكثيف تعاون بين الاجهزة المنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة واحباط اساليب التنظيمات الارهابية في ايطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعات الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.
5- التاكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية اساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات المن وتعزيز اسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الاستراتيجين.
6- العمل على ارساء اسس شراكة امنية بين الدول اتحاد المغرب العربي ودول منطفة الساحل والصحراء.

(1) - الطاهر عطاف، مرجع سابق، ص 92.

7- التمديد بكافة اشكال دعم وتمويل الارهاب مباشرة او عن طريق الاموال المحصلة من دفع الفدية والعمل على حرمان الجماعات الارهابية من الملاذ الامن او اي شكل من اشكال الدعم والمساندة والرفض القاطع لعمليات الاختطاف وغحتجاز الرهائن وكل اشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الارهابية لتمويل جرائمها والدعوة الى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الامن الدولي بهذا الشان لاسيما القرار رقم 1904. [1]

8- الدعوة الى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول انشطة الجماعات الارهابية واماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرعا من التسلل عبر الحدود وتسليمهم لدول الطالبة اسنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

9- اتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين مصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي[1] لظاهرة انتشار الاسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الارهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.

ثانيا : في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

شدد الوزراء على ضرورة اخذ البعد الانساني بعين الاعتبار في معالجة الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذالك من اثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الاقليمي والدولي

ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات الغير شرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في ايطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة ثم التاكيد على :

---

(2) - الطاهر عطاف، مرجع سابق، ص 92.

1- تكثيف الجهود في اطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذالك بتعاون مع الشركاء الاوروبين والمنظمات الدولية المعنية من اجل ضمان معالجة افضل لتدفق المهاجرين الغير شرعيين الى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت الى بلدان استقرار مع ما يترتب عن ذالك من اعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة. (1)

2- الدعوة الى تعزيز حرية التنقل والاقامة بين الدول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغربيا من خلال اليات يتم الاتفاق بشانها.

3- العمل على بلورت استراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة الغير شرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الاقليمية والدولية في هذا المجال.

ثالثا : في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية :

الحيلولة دون تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بكل انواعها ومايترتب عنها من اخطار محدقة على امن وسلامة وصحة مواطني الدول المغاربية واقتصادياتها ومراعات للتحولات التي تعرفها هذه الظاهرة ثم الاتفاق على :

1- مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لما لها من ارتباط وثيق بانشطة العصابات الاجرامية ولاسيما الارهابية.

2- تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقانيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والاساليب الحديثة المستعملة في ذالك ورصد الاموال المحصلة من هذا النشاط الاجرامي من اجل مصادرتها ومنع تبيضها او استعمالها لتمويل انشطة اجرامية اخرى.

---

(1) - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، مكتبة العصرية للجزائر ، 2005 ، ص55.

رابعا : في المجال الحماية المدنية

التاكيد على تعزيز التعاون في مواجهة المخاطر المحتملة في تهديم كافة الدول الاتحاد من خلال :

1- تكثيف تبادل التجارب والخبرات بين اجهزة الحماية المدنية في دول الاتحاد.
2- اجراء عمليات تدريبية ميدانية مشتركة في مجال الحماية المدنية.
3- بلورة استراتيجية مغاربية لتدبير مواجهة المخاطر.

خامسا: متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة :

لمتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة في هذا البيان تم الاتفاق على :

1- عقد اجتماعات سنوية لوزراء الداخلية.
2- عقد اجتماعات تنسيقة وتشاورية قبل الاجتماعات الدولية والاقليمية. [1]
3- تشكيل لجنة متابعة في مجال الامن توكل اليها مهمة تنفيذ ومتابعة توصيات وقرارات هذا الاجتماع يتم تعين اعضائها من قبل وزراء الداخلية وتجتمع مرة كل ثلاث اشهر على الاقل وكلما داعت الضرورة الى ذلك.
4- الترحيب بإقتراح الجانب المغربي استضافة الاجتماع الاول لهذه اللجنة قبل نهاية شهر يونيو 2013.
5- تنبثق عن هذه اللجنة فرق عمل مغاربية متخصصة للتنسيق بين المصالح الوطنية المتخصصة في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية والاتجار بالبشر والمخدرات والمؤثرات العقلية ومحاربة الجرائم الالكترونية وغيرها في مجال الحماية المدنية.
6- تتولى الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي متابعة تنفيذ ماجاء في هذا البيان بالتنسيق مع دول الاعضاء من خلال مديري ادارة العلاقات والتعاون الدولي او من ينوب عنهم بوزارات الداخلية.
7- وفي الختام عبر وزراء داخلية دول التحاد المغرب العربي من عميق شكرهك للسيد محند العنصر ووزير الداخلية وللسلطات المغربية على حفاوت الاستقبال وكرم الضيافة
وحسن التنظيم لانجاح اشغال هذا الاجتماع.

---

(1) - http://www.wikipedia.org

المبحث الثاني : ميكانيزمات التعامل الامني مع ازمة الساحل

بعد احداث 11 ديسمبر_ايول 2001 نجح الرئيس الحلي بوتفليقة في اعادة الجزائر الى مركزها كحليف للولايات المتحدة و اروبا في الحرب على ما بات يعرف بالارهاب ، وفي المقابل وافقت ادارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر.، بما فيها نظارات الرؤية الليلية ، لمحاربة الجماعات المسلحة ، ما دل على ان الجزائر لم تعد يعد يعيير "مشكلة فرنسية "على الصعيد الدولي وكانت حادثة اختطاف سياح اوربيين في اوائل 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن الى الاعتبار انه بامكان الجزائر ان تصبح حليفا اقليميا استراتيجيا جديدا . و في العام 2004، اتت القوى الخاصة الامريكية الى جنوب الجزائر لتدريب و تجهيز و مساعدة القوى الوطنية عاى محاربة الجماعة السلفية للدعوة و القتال. من ثم ، شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الامريكي و حلف شمال الاطلسي .كذلك اشركت الجزائر في مبادرة الساحل الافريقي لمحاربة الافريقي لمحاربة الارهاب التي تطورت و اصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الارهاب (TSCTI) . ويشار الى ان سبعا من الدول التسع المشاركة في المبادرة الساحل تتمتع باحتياطات نفطية هائلة .[1]

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة و الجزائر في مجال الامن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي ، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر و فرنسا سابقا. وبرزت الجزائر ساحة للحرب على الارهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة و فرنسا ، حتى عندما كانت باريس وواشنطن تتقاذفان الانتقادات حول الحرب على العراق . و المفاجئ ان الجزائر اصبحت في عهد بوتفليقة وفي البيئة الجيواستراتيجية لجديدة عنصرا من عناصر "محور الخير" مقابل "محور الشر" . واسناد الى مصادر ديبلوماسية ، رعت الجزائر وجودا امريكيا في منطقة تمنراست في جنوب البلاد لحماية التجهيزات النفطية ، على الرغم من نفي هذا الوجود مرارا من قبل قادة سياسيين من البلادين . الا ان الجزائر نفت ايضا رعاية القيادة العسكرية الافريقية التي حططت لها وزارة الدفاع الامريكية و المعروفة ب "افريكوم" (AFRICOM) .

(1) - Kaniti Bajpai, op, cit, p 50.

المطلب الاول: الامن المرن من المنظور الراهن

- لقد ارتبط الامن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الاخطار التي تتهدد و حدتها الترابية ، واستقلالها ، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الاخرى .

وهكذا فانه بهذه الصفة يكون الامن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية ، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوى في شقها العسكري ويعود ذلك الى حقيقة الدراسات الامنية تطورت في اكار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي. وقبل التفصيل في جوانب تطور مفهوم الامن [1]. يجدر التطرق الى التعريف الذي يرد عند « Arnold Wolfers » للامن، حيث يقول انه في جانبه الموضوعي يعني "غياب تهديدات تجاه قيم مكتسبة ، وفي جانبه الذاتي فهي يعني غياب الخوف من ان يتم المساس باي من القيم ". وباسقاطة على فترة الحرب الباردة ، فلن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الو.م.ا وحلفائها تجاه المد الشيوعي و المخاطر التي كانت تهدد القيم اللبرالية . وبهذا فقد الت الى الدراسة اوروبية (او غربية) التمركز من جهة ، مما ساهم في اقصاء شريحة كبيرة من الانسانية و بناء تصور عنصري للامن ومن جهة اخرى فقد لاغلب عليها الطابع التقني ، بسبب ميلها الى الجوانب العلمية، و تنافس الباحثين على اصدار دراسات يمكن الاستناد اليها لصياغة سياسات فعاله لمواجهة الاتحاد السوفياتي.

وادى كل ذلك الى تقرب الباحثين من دوائر صناعة القرار، مما افقد هذا الحقل المعرفي الحياد الفكري الذي يعتبر ضروريا ليتحسس الباحث التهديدات الحقيقة للعالم المادي ، اذ ان دخول دوائر صناعة القرار قيد ادراك الباحثين للتحديات الجديدة، كالفقر المتفشي في دول الجنوب ،والذي و بتزامنه مع ضعف النيبان المؤسساتي في هذه الدول ، فقد ادى الى بروز التصادم بين المجموعات الاثنية في اطار صراعها على الموارد.

(1) - Kaniti Bajpai, op, cit, p 52.

ومن الواضح ان الاخفاق في ادراك هذا التحدي الجديد كان طبيعيا بالنظر الى ان التخصص في الحرب الباردة كان احدى العوامل التي ساهمت في اخفاق التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ، مع ما يحمله ذلك من دلالات تتعلق بعدم تتمتع التصور التقليدي بمرونة كافية تسمح له بادراك مستجدات النظام الدولي ومن ثمة صياغة سياسات ملائمة للتحولات الجارية. ومع ذلك فانهلا يجب التغافل عن محاولة الدراسات النقدية تغطية نقائض هذا التصور ، بحيث رفضت ربط الامن بالحرب ودعت بدلا من ذلك الى الارتكاز على مفهوم اكثر ايجابية ، وقد تزعمها "johan galtung" بدعوته الى الاسلام الايجابي Positve peace و kenneth boulding بمفهوم الخاص المستقر stabe peace.

فالامن الحقيقي حسب هؤلاء يجب الا يقتصر على غياب الحرية (العنف المباشر) بل يجب ان يتضمن اضافة الى ذلك القضاء او على الاقل تقليص حدة العنف غير المباشر (العنف البنيوي في صور ة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية).[1]

وقد تدعمت وجهة النظر الداعية الى اعادة النظر في مفهوم الامن من خلال تقرير تقرير Egon bahr المقدم للجنة plme (1982) و الذي عنونه "الامن المشترك" common security . ويري فيه ان التركيز على قوة في العالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس ، فعسى الدول منفردة لتعريز امنها ،سوف يقلص نهاية المطاف امن الدول الاخرى . هذا من جانب ، ومن جانب اخر فان التركيز على مخاطر العسكرية في التعامل مع المازق الامني غير واقعي ، فهناك اشكال اخر فان التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الامني غير واقعي ، فهناك اشكال اخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية ، بيئة وحتى ثقافية، كما وقديمون وراءها فاعلين اخرين غير الدولة كالمنظمات الارهابية. ومقابل هذه الاتجاهات التنقيحية ظهر الاتجاه ما بعد النبوي Post_structral الاكثر طعنا في الصياغة التقليدية .

(1) - Jean largnier, droit pénal général, Dalloz, France, Paris,17, édition 1999,p 122.

بحيث يدعوا الى اعادة النظر ،بل في وحدة التحليل او الطرف العني بالامن .مما يسمح بتزويد الطرف الثالث بتصور امني ملائم و باطال من الشرعية التي تتيح له التدخل خاصة الاغراض الانسانية ، اذ ان الامن من خلال هذا المظور اذ ان الامن من خلال هذا النظور ما بعد الحدثي يجب ان لا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها بل يفترض ان يهتم بحماية الفرد وتعزيز رفاههم .

وواقعيا فان مثل هذا التغير يستند الى ايجاد حجج صلبة له ، فالدولة طغت كمحور في الاحداث كوحدة لتحليل في عالم ما بعد وستفاليا ، وقد قامت الحروب بالاساس للدفاع عن الدولة ضد عدة خارجي ، و تكفل المهمة جنود محترفون تولوا مهمة الذود عن سيادة دولهم وقاموا و بالمقابل شهدنا في عالم ما بعد الحداثة ، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، لظاهرة الدول العاجزة كمصدر او كمحصلة للنزاع بين المجموعات الاثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغدية هذه الوضعية ، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها و مظاهرها لسيطرة الحكومة و احتكارها لاستخدام القوى ووسائل القهر و الاهم من ذلك ان المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجية اشاعة الفوضى لتحقيق اهدافها .[1]

وهدافها بالتالي ليس الاستلاء على السلطة لان ذلك ليس في حدود امكاناتها . الا ان اعتمادها على استراتيجة اشاعة الفوضى جعلها تلجأ الى اسلوب جديد للمواجهة للاستخدام الميليشيات شبه العسكرية ، العصابات الاجرامية ،

وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات و التحكم بها وحتى توريطها في اعمال اجرامية محظورة دوليا . و بناء على ذلك فان الخاصة المميزة لحروب ما بعد الحرب الباردة تتمثل في اعتماد اسلوب الارهاب بين المجموعات او الاطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين ، الابادة الجماعية ،و الاغتصاب ...، ويتم ذلك بالاعتماد على اسلحة خفيفة و حروب عصابات لا تراعي فيها القوانين و الاعراف الدولية خاصة بالحرب . ومما سبق يبدو التباين واضحا بين الحالتين ، ويمكن بالتالي استشفاف صعوبة المقربة للأمن بالمنظور الاستراتيجي التقليدي ،

(1) - H.c Williams, “the institutions of security : element of a theory of security organizationd”, in cooperation and conflict (vol – 32, n°3,1997).p288.

فهناك غموض يكتنف طبيعة الفاعلين المعنيين بالأمن و ينسحب الامر كذلك على مدى ملائمة البنى التقليدية للعلاقات بين الدول للقضايا الامنية المستجدة في النظام الدولي ولم يعد بالإمكان الاعتماد على المأزق الامني (حسب المفهوم الواقعي) الناجم عن سباق التسلح لتفسير التحديات الراهنة . و باختصار يقول Baldwin أن حقل الدراسات يبدو انه كان مجهزا بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة ، وذلك لخروجها من فترة الحرب الباردة بمفهوم ضيق للأمن الوطني و اتجاهها للتغليب الامن لشقه العسكري على الاهداف الاخرى للسياسة العامة . والتي يمكن ان يرد ضمنها صيانة الاستقرار المجتمعي عن طريق منع اضطهاد مجموعة معينة .فعندما تحس مجموعة ما بللا امن ازاء السلطة الاقليمية ، او المجموعات التي تشاركها نفس الاقليم ، فان ذلك يؤدي الى ما يسميه Barry buzan بالمأزق الامني المجتمعي ، و الذي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشقها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، و هويتها بشكل عام.

لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن النتائج قد تكون خطيرة و تمتد من التنافس لإستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية. و لأن المدنيين و النساء و الأطفال و الشباب هم اللذين يحملون بذور بقاء الآخر و إستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات الإثنية. و يكرس ذلك أكثر لإنهيار إحتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الإجتماعية التي تدفع إلى النعرات الإثنية في المجتمع للأمن.[1]

و في حالات أخرى فإن الأمور تؤول إلى تعقيد أكثر عندما يتعلق الأمر بتطور نزاع مسلح بين حركة انفصالية و قوات حكومة لدولة ذات سيادة و هنا بالذات تتزايد حساسية الأمن الدولي تجاه الأمن المجتمعي. ولا شك في أن تعاظم أهمية المجتمع و المجموعات المشكلة له يعود إلى بروز الدولة، أكثر من أي وقت مضى كوسيلة وليست غاية في حد ذاتها، و يظهر ذلك خاصة في نماذج الدول العاجزة Failed States، كالصومال، رواندا، أفغانستان، سيراليون...، وبتحوله إلى صدام مسلح فإن المأزق الأمني المجتمعي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية و الدولية و يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

(1) - Luis Simon, Alexander Matteloer, Amelia. P 06.

وجود احتمالات للتصادم بين الدولة المعنية و دول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو لإنقسام المجموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة (حالة الأكراد).

تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها، و هنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة المجموعات الانفصالية و ذلك لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة.

وجود مخاطر ما يسمى ب "فعل ماتروزكا" Matrozka effect و المقصود به تجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة ليس لها القدرة على البقاء و الاستمرار إضافة إلى الخوف من العودة إلى زمن الغزو.[1]

المطلب الثاني: اتجاهات مراجعة مفهوم الامن و توسيع ابعاده المرجية.

بهذا الشكل فإن الأمن يرتبط بثلاثة مستويات، الأفراد، الدول، و النظام الدولي. بحيث أن الأامن على اي من هذه المستويات يعتبر ضروريا للأمن على المستويات الأخرى، و على حد تعبير Buzan فإن الأمن العالمي و أمن الأفراد وجهان لعملة واحدة. وبناء على هذه الأطروحات يقترح Muller ثلاث مستويات لدراسة الأمن يريد بها الاطراف موضوع الدراسات الأمنية و القيم المهددة و هي العناصر التي ترد في تعريف Wolfers.

الجدول 10: المرجعيات الأنطولوجية للدراسات الأمنية.

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة، القوة
المجموعة	الهوية
الأفراد	البقاء و الرفاه

ولأن هذه الدراسة تركز على المجموعات الإثنية، فإنه سيتم معالجة المستوى الثاني و ذلك بتحديد الشكل الذي تتهدد فيه قيم هذه المجموعة بشكل يدفعها إلى التناحر.

(1) - Charles Hermann, Op, cit, p 119.

و من هنا فإن المصطلح الأمني المرجعي في إدارة النزاعات الإثنية يتمثل في الأمن المجتمعي و هنا يتعين في تحديد مواقف واضحة إزاء مجموعة أسئلة تشمل المحاور التالية:

الأمن لمن؟ لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ و ما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟

يمكن استقاء إجابات مهمة لهذه التساؤلات من خلال تعريف Muller للمأزق المجتعي، الذي ينتج حسبه عن "غياب الأمن المجتمعي، و الذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو الممكنة. و بتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، و الثقافة، و الدين، و الهوية والعادات، أو بأن تطرها لا يتم في ظروف مقبولة".[1]

من خلال هذا التعريف يمكن الوصول إلى أن المجموعات الإثنية التي تضمها دولة ما، أو المجتمع المنسجم إثنيا في حالات أخرى، تعتبر بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية. لكن ماهي القيم التي تتعرض للتهديد بحيث تجعل استقرار المجموعة الإثنية محورا جوهريا للمنظومة الأمنية.

يرى Buzan أن المأزق الأمني يتمحور حول الهوية، حول ما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري. فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة و إشباع حاجات معينة، حيث يلعب الإدراك و الذاتية دورا مهما.

غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى مأزق أمني مجتمعي إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح و سندا للسعي من اجل الهيمنة أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الاخرى. و يتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، و هذا بالالتجاء إلى المجموعات الإثنية كإطار للصراع من اجل البقاء، و كضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف.

ولكن سلسلة الأفعال وردود الفعل في التفاعل بين المجموعات الإثنية قد يؤدي إلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها (بالمطالبة بالانفصال) ولدى المجموعات الأخرى أو الحكومة (بتقديم وعود بقمع التمرد). و يتداول خطابات الخطر، وزيادة مستويات الاستقطاب، فإن ذلك يفتح المجال أمام تفجر العنف. و الذي يتم تغذيته بوجود دعم الشتات، أو المرتزقة أو المنظمات الإجرامية ...

(1) - H.c Williams, Op, cit, p 293.

و حينها يسود الاقتصاد غير الرسمي الذي تديره المجموعات الاجرامية. و هكذا، و عندما يمتزج العنف السياسي بسقوط الاقتصاد بيد المجرمين، فإن العمل الاجرامي يصبح متساندا أو مستديما، ما يجعله تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، حالة انتشار هذه الاضطرابات و الفوضى لتشمل منطقة بأكملها.

وبناء على كل ما سبق يتبين أن هناك حاجة إلى استجابة دولية متعددة الأوجه، تهدف بالأساس إلى إقرار سلام مستديم، و ذلك بمعاقبة مجرمي الحرب، و إعادة تثبيت أسس الاقتصاد الرسمي، الذي يعتبر كفيلا بتخفيف مستويات الاستياء وبالتالي قدرة المجموعات على التعبئة للنزاع. و النتيجة تتمثل في إنهاء المأزق المجتمعي، و هي الحالة التي يعكسها تعريف Baldwin بتدني احتمالات إلحاق الضرر بأي من القيم المكتسبة. ولكن على أي اساس تباشر المجموعة الدولية أو الأطراف الثالثة بشكل عام تدخلها لمعالجة أي إخلال بأمن المجموعات الإثنية أو الحؤول دون حدوثة؟

إن ذلك يتطلب إضفاء الطابع الأمني على النزاعات الإثنية، و هذا يقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المآزق المجتمعية. ولا الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي. و بهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول، فالنزاعات الإثنية تعتبر إحدى أشكال النزاعات الداخلية، و من هنا فإن التدخل لحلها يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها The Issue should be securitized، ما يعني التزام الأطراف الثالثة بتعبئة الموارد للتعامل معها، باستعمال مختلف الوسائل و تنسيق استخدام القنوات الديبلوماسية و العقوبات الاقتصادية، و غيرها من وسائل الضغط بما في ذلك القوة العسكرية – إن اقتضى الأمر – كرافعة Leverage لإجبار أطراف النزاع على إنهاء العنف.

جدول11:يوضح الفرق بين برنامج البحث في الامن المجتمعي ،مقارنة ببرنامج البحث الذي يركز على الفرد او الدولة

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية، النيوواقعية)	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الإنساني (مدرسة UNDP)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعاتية (Group Identity)	السلامة، الرفاهية، الحرية

الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المأزق الأمني Security Dilema (Robert Jervis)	المأزق المجتمعي Societal Dilema (Barry Buzan)	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد (John Burton)
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الامن	-استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد -التسلح و توازن القوى (الواقعية) -تدخل القوى العضمى لوضع ضوابط على سلوكات الدول -توظيف القوة الاقتصادية (النيوواقعية)	-تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لالزام اطراف النزاع على ايقاف العنف -العمل على الدروب الثلاثة الدبلوماسية. -التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند.	-استخدام القوى بشكل جماعي . - الضوابط المؤسساتية و الدمقرطة. -التنمية الاقتصادية المتساندة.[1] sustainable economic devlopment As a pererepuisite Prerequistefor Sustainable peace
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض انسانية (الاعتبارات الاخلاقية و الانسانية	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة ، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الانساني) غياب اجماع دولي حول معايير اجازة التدخل .	

(1) - Kaniti Bajpai, Op, cit, p 201

المبحث الثالث : افاق وتجليات ازمة الساحل

المطلب الاول : مظاهر التنافس على الريادة الاقليمية

الفرع الاول : التننافس حول السلاح في المنطقة

الجزائر ام اسبانيا؟

وافق الكونغرس الامريكي وؤخرا على طلب المغرب، الرامي الى شراء طائرات مقاتلة كان قد تقدم به الى وكالة التعاون و الامن الدفاعي الامريكي في دجنبر 2007

تبلغ قيمة هذه الصفقة 24 مليار درهم لشراء 24 مقاتلة من طراز ''اف16 لتحديث الاسطول الجوي للقوات المسلحة ،التي لا تتوفر الا على سربين من مقاتلات ''اف5 و سربين من طراز ''ميراج اف1 و طائرات نفاثة من طراز "537" .وقد عوضت هذه الصفقة،تلك التي كانت بلادنا ستعقدها مع فرنسا لاقتناء 18 مقاتلة من طراز "رافال" بما قيمته 26 مليار درهم،الا ان هذه المفاوضات فشلت مع شركة "داسو".وحسب خبراء الشؤون العسكرية بالمنطقة،كانت طائرات "رافال"،ستمنح الاسطول الجوي المغربي تفوقا و افضلية،على حساب الجزائر من حيث القدرة و الكفاءة،لكن القائمين على الامور فضلوا اللجوء الى واشنطن، لكن التكلفة اقل (اكثر من الثلث) مدامت الاسلحة المقتناة من امريكا ستساهم في تحقيق السياسة الامنية الخارجية لواشنطن،من خلال تعزيز قدرات بلادنا المدعة لجهود امريكا في حربها على الارهاب.

فهناك سباق مكشوف و سباق خفي على التسلح بين الجارين،و من مؤشرات هذا التسلح الخفي قضية قرصنة باخرة روسية محملة بصواريخ متجهة الى الجزائر.[1]

ظلت الجزائر تسعى لتقوية سلاحها البحري،وقد ابرمت مؤخرا صفقة لاقتناء 100 طائرة مروحية (من نوع "ا109" و"ال اي واش"و"اي ديبليو139") وست فرقاطات حربية بقيمة 4ملايير اورو (ما ينازه 44 مليار درهم)، من ايطاليا. وذلك بعدما فشلت مفاوضات اقتناء نفس الفرقاطات من فرنسا،اذ قام قصر المرادية بتوقيفها (المفاوضات)حالما قررت باريس تزويد الرابط بنفس البوارج.ويذكر ان هذه البواخر الحربية من نوع "فرام"التي تعتبر من احدث الفرقطات و المجهزة بانظمة صواريخ امريكية الصنع مضاد للغواصات و السفن الحربية،وقد فاوضت حولها الجزائر مع مجموعة "فيكاتيري" العمومية.

(1)- عبد القادر رزيق، القيادة أفريكوم الأمريكية، الحرب الباردة أم سباق التسلح، ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص 20.

و ستضاف الطائرات الجديدة،التي اقتنتها الجزائر،الى اسراب "ايكوراي"و"اوروكوبتر" المشتراة من فرنسا حديثا.

من جهة اخرى كشف التقرير الاستراتيجي الاسرائيلي الصادر هذه السنة (2009)،ان الجزائر حصلت على طائرات تجسس امريكية الحديثة و معدات الكترونية و اجهزة رؤية الليلية،و هي طائرات استطلاع دون طيار من الجيل الثاني مجهزة بصواريخ جو-ارض ،اضافة الى طائرات قتالية متعددة المهام ،وقد تسلم قصر المرادية هذه الاسلحة في غضون السنة الجارية.

روسية و متطورة، كما ابرمت الجزائر صفقة بقيمة 70 مليار درهم مع روسيا لتطوير سلاحها البحري ،بمساعدة كل من فرنسا و المانيا و بريطانيا كما اكد ان الجزائر تحصل على معونة عسكريّة امريكية تقدر ب 700 الف دولار سنويا ،و الغريب ان التقرير الاسرائيلي لم يتطرق للتسلح بامغرب و دول المنطقة ،علما انه اعتمد على تقارير الكونغرس الامريكي في هذا المجال .و يرى جملة من الخبراء العسكريين ان الصراع الفرنسي الامريكي ساهم بشكل كبير في احتداد سباق التسلح بين المغرب و الجزائر ،سيما و انه ترجم على ارض الواقع بنوع من التنافس حول تزويد المنطقة باسلحة عب صفقات ضخمة اسالت لعاب القائمين على الصناعات العسكريّة، وزاد من حدة هذا التنافس اختلاطات الحسابات الامنية و السياسية و الاستيراتيجية و الاقتصادية، وبذلك تم تحويل امال ضخمة الى الغرب عوض تخصيصها لتنمية البلدين.[1] منذ اكثر من سبع سنوات و منطقة المغرب العربي تعيش سباقا نحو التسلح ،اذ ظل كل من المغرب و الجزائر يعملان على تجديد ترسانتهما العسكرية و تخصيص ميزانيات ضخمة للدفاع ، و قد وجدت بلادنا نفسها مضطرة لتخصيص ميزانية اضافية لضمان درجة مقبولة من التوازن مع الجارة الجزائر الغنية بالنفط و الغاز .ان عين المغرب على الجزائر و عين هذه الاخيرة على المغرب بخصوص ما يرتبط بالقوات المسلحة و السلاح والعتاد، و مجهودات التمكن من التكنولوجيا الحربية الجديدة ،فالجزائر تعلم بدقائق الامور المرتبطة باسلحة المغرب و جنوده، وكلك الامر بالنسبة للمغرب بخصوص الجيش الجزائري .الا ان موضوع افتتاء الاسلحة مازال يلفه الغموض، اعتبارا للسرية المضروبة عليه من طرف البلدين معا .ميزانيا ت الدفاع اخذت ميزانيات الدفاع برسم سنة 2009 بعين الاعتبار الارتفاعات المقترحة من طرف الجنرالات ،اذ تم تعديلها من 26.8 الى 34.70 مليار درهم . و مقارنة مع ميزانية 2008،

(1)- عبد القادر رزيق، مرجع سابق، ص 26.

لم تعرف ميزانية سنة 2009 سوى ارتفاعا طفيفا لم تتجاوز نسبته 0.27 بالمائة علما ان ميزانية 2009 اولت اهتماما خاصا لتطوير وحدات القوات الجوية(اقتناء طائرات و معدات و رادارات ارضية و جوية) وحسب مصدر، لم يرغب في الكشف عن هويته ، خطط المغرب لبرنامج تسلحه سعيا لتحقيق نوع من توازن القوى في المنطقة، خصوصا و ان الجزائر اولت اهمية خاصة للتسلح خلال السنوات الاخيرة بينما كشف تقرير الكونغرس الامريكي النقاب عن احدى الاتفاقيات العسكرية بين الرباط وواشنطن ، و المتعلقة بافتتاء 21 طائرة مقاتلة قيمتها مليار درهم ،اذ تعتبر بلادنا اكبر مقتن للسلاح الامريكي في العالم النامي خلال السنة الماضية (2008)، بعد الامارات العربية المتحدة. [1]

و السعودية ، في حين أكد تقرير البنك الدولي ان بلادنا هي ثالث اكبر قوة عسكرية في القارة بعد مصر و الجزائر ، و احتل المغرب المرتبة 20 على السعيد العالمي بخصوص اقتناء الاسلحة حسب عبد الرحمان مكاوي ، خبير الشؤون العسكرية ، الذي اكد كذلك ان الجزائر اقتنت ما قيمته 75 مليار من الاسلحة مصدرها روسيا ، علما انها تقتني بعض الاسلحة ايضا من البرازيل و بعض الدول الاروبية . و اذا كانت قيمة مشتريات المغرب للأسلحة الامريكية تفوق 54 مليار درهم ، فإن المساعدات المباشرة الامريكية لبلادنا تبلغ بالكاد 100 مليون درهم و لا يستفيد من التدريبات بالديار الامريكية سوى 70 ضابطا ، حسب ما ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز" الامريكية في احدى مقالاتها الاخيرة ، و كانت بلادنا قد خصصت 34 مليار درهم برسم سنة 2009 ، للأنفاق العسكري ، في حين ضاعفت الجزائر ميزانيتها العسكرية اكثر من 10 مرات لتبلغ حاليا 55 مليار درهم . اما ميزانية الدفاع الجزائرية برسم سنة 2009 ، فقد فاقت 55 مليار درهم بعد ان كانت سنة 2008 لا تتجاوز 23 مليار درهم لتصل الى 65 مليار درهم سنة 2009 و 2.5 مليار دولار (25 مليار درهم) سنة 2008 . ان ميزانيتي الجيش و الامن الجزائريين تمثلان معا 15 بالمئة من الميزانية العامة للدولة ، المقدرة سنة 2009 ب 80 مليار دولار (800 مليار درهم . (و حسب المحللين الجزائريين ، فهذه هي المرة الاولى التي تفوق فيها ميزانية الدفاع ميزانيات قطاعات استراتيجية كالتعليم ، و ذلك لتحديث السلاح و التجهيزات العسكرية و تحويل الجيش الجزائري الى جيش احترافي استعدادا لمرحلة ما بعد الارهاب ، و يعزو الخبراء تصاعد ميزانية الدفاع الجزائرية الى خلق وحدات جديدة للصناعات الحربية لتلبية حاجيات الجيش الجزائري اعتمادا على الذات ، سيما بالنسبة للعتاد و الاسلحة و الذخيرة و نقل التكنولوجيا الحربية ،

(1) - Luis Simon, Alexander Matteloer, Amelia. P 09.

و كذلك لدعم وحدة خاصة لصناعة الاسلحة الخفيفة بمدينة "باتنة" ، و مصنع لإنتاج ذخائر الرشاشات و القذائف الحربية لقد اسفادت الجزائر من تنامي مداخيلها النفطية و الغازية التي جاوزت 100 مليار دولار (أكثر من 750 درهم) لمضاعفة ميزانية دفاعها ، سعيا وراء تطوير كفاءات جيشها و الفوز بأكبر صفقات التسليح في منطقة المغرب العربي ، و لو عبر اللجوؤ الى السوق السوداء . في هذا الصدد قال احد المتتبعين الجزائريين :" عندما تصاب الجزائر بالتخمة من عائدات النفط و الغاز ، فأول شيء تفكر فيه هو التصلح ، و هذا ما يساهم في انتفاخ ارصدة حكامها و جنرالاتها عوض التفكير في تحسين ظروف عيش الشعب الجزائري الذي ما زال يعاني من الفقر و الامية" و لا يكاد يخرج التبرير الرسمي المغربي عن الفكرة القائلة بأن بلادنا مجبرة على التسليح بإستمرار ، ليبقى جيشها على اهبة الاستعداد للقيام بمهامه ، و ليكون بمقدوره مواجهة الاخطاء [1]

هذا علاوة على ان المغرب مضطر للحفاظ على درجة معينة من التوازن العسكري اتجاه الجزائر و الذي بدا يعرف تحولات جوهرية منذ خمس سنوات على الاقل .و مهما يكن من امر ،فان الموقف الرسمي ،يقر بافتتاء الاسلحة ليس الهدف منه الاستخدام ضد الغير و انما من اجل الردع و تمكين الجيوش من مسايرة ركب التطورات في المجال العسكري ان جميع الدول ،مهما كانت وضعيتها الاقتصادية و المالية ،مجبرة على مسايرة تحديث جيوشها،على الاقل بدعوى تقوية القدرات و صقل الخبرات وتحسين الجاهزيّة ،والا لا داعي للاحتفاظ بالجيش فما زالت اشكالية التسلح ببلادنا حبيسة دائرة ضيقة جدا،لا تتعدى القائد الاعلى للقوات المسلحة (الملك محمد السادس)،وثلة من كبار الجنرالات ،حراس اسرار الصفقات و الخطط العسكرية .و تامل فرنسا و اسبانيا في ان تجعلا من المنطقة المغاربية وجهة مهمة لمنتجاتها الحربية ، في مناخ اقليمي يميزه تقارب الجزائر مع حلف الشمال الاطلسي و تحسن علاقات ليبيا بالاتحاد الاوروبي . و قد نجحت فرنسا نسبيا في توسيع دائرة الدول المغاربية المستوردة لمنتوجاتها الحربية.فزيارة العقيد القدافي الى باريس في بداية هده السنة، اسفرت على افتتاح مفاوضات لبيع طائرات مقاتلة فرنسية لليبيا ،انداك كانت المحادثات جارية لتجهيز المحادثات البحرية الجزائرية بفرطاقات فرنسية متطورة .اما اسبانيا ،فهي الوافد الجديد على نادي دول اوروبا المصدرة للسلاح،فقد حققت هده الاخرى مكاسب مهمة في مجال "اختراق السوق المغاربية "للاسلحة ،اد باعت ، خلال السنوات الاخيرة ،تجهيزات بقيمة 200 مليون دولار الى المغرب و بقيمة 110 مليون دولار الى الجزائر .

(1) Francis Sempa, “Us national security doctrines Historically reinved”, American Diplomacy, 2003, p 73.

كما سعت الى بيع تجهيزات حربية لليبيا فاقت قيمتها 700 مليون دولار و ما يثير السخرية ان الاتحاد الاوروبي لا يفوت فرصة الا و يدك القادة المغاربيين بواجب السعي الى انشاء "سوق مغاربية مشتركة "تكون مقدمة لاتفاقيات شراكة اوروبية مع "مغرب عربي موحد".انه تناقض بين هده الدعوة ،وسعي دول كفرنسا و اسبانيا الى هدم الاسس المغاربية الهشة بتسليح دول المغرب العربي بعضها ضد بعض.سؤال يلخص عجز الاتحاد الاوروبي عن توحيد سياسته في المنطقة،بل توجيه هده السياسة من طرف قطاع اقتصادي هامشي هو قطاع الصناعات الحربية ،لا تهمه مصالح اوروبا البعيدة المدى ،بقدر مايهمه اضعاف منافسيه الروس و الامريكيين في سوق السلاح المغاربية. [1]

على السلاح و العتاد.و قد تجدد الاهتمام بالانفاق العسكري مع توسع ما يعرف ب"الحرب الدولية على الارهاب"،اذ باتت قواتها تشارك في مناورات عسكرية دورية مع بلدان الجوار و قوات ،اميكية كانت اخرها تلك التي استمرت شهرا باشراف الولايات المتحدة في منطقة قريبة من العاصمة المالية باماكو،بمشاركة من قوات من 13 بلدا افريقيا. تحير العم السام لقد شهدت منطقة المغرب العربي سباق تسلح اشتد في الفترة الاخيرة،خصوصا بين المغرب و الجزائر بسبب خلافهما حول الصحراء،وقد اثار هذا السباق تخوفا،في منطقة المغرب العربي ،من نشوب توتر العلاقات بين دول المنطقة ،مما جعل الامم المتحدة ترسل تحذيرا للدول المغاربية من اشتداد سباق التسلح بينها ماكانت الامم المتحدة لتوجه ذلك التحذير لولا ان البلدان المغاربية باتت تحتل المرتبة العشرين بين الدول اكثر تسليحا في العالم .وطبقا للتقرير السنوي ل"معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام"استاثرت اربعة بلدان مغاربية (ليبيا، الجزائر، المغرب، تونس)بثلث تجارة السلاح في القارة الافريقية في السنة الماضية ،ما شكل علامة قوية على شدة السباق نحو التسلح في المنطقة.

و رغم انتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي،مازالت اجواء مشحونة تسيطر على المغرب العربي الذي تعيش بلدانه حالة مزمنة من القطيعة و الصراع،لا تتجسد في مناورات السياسية بين اروقة الامم المتحدة و المنظمات الدولية وحسب،و انما ايضا تلقي بضلال كثيفة على علاقتها مع كبارتجارالاسلحة في العالم .ويمكن القول ان التحالفات القديمة الموروثة من الحرب الباردة،مازالت تقود سباق التسلح لدى بلدان المنطقة ،فالجيش الجزائري الي تعودت قيادته و كوادره على الاسلحة الروسية،جدد العهد مع الحليف السابق و ابرم صفقات ضخمة و متنوعة مع موسكو ،فيما اشترى المغرب طائرات متطورة من طراز ف 16 من الولايات المتحدة الامريكية.

(1) - Jean Jacques Rousseau, Du contract Social , 3éme édition, ENAF, Alger,2000, p52.

جذور سباق التسلح و تؤكد على" وركاست انتزناشيونال "و هي منقطة مختصة في مسائل الدفاع ،ان الجزائر هي احدى الدول الافريقية التي تصرف اموالا طائلة في مجال التسلح .ففي 2008،خصصت موازنتها العامة 295 مليار دينار (4.4 مليار دولار)لوزارة الدفاع كما انها صرفت ، منذ اواخر التسعينات، مامعدله 3،2 مليار دولارا سنويا لشراء جهاز تجهيزات و معدات حربية. ولا يتردد المغرب ،حين تعوزه الموارددالمحلية ،في طلب دعم ا لدول الخليجية لتمويل بعض نفقاته العسكرية .ففى 2005 اهدته الامارات العربية المتحدة 40 دبابة كانت قد اشترتها من سويسرا ،وفي 2007 ابدت المملكة العربية السعودية استعدادها لدفع فاتورة طائرات فرنسية اراد الجيش المغربي شرائها ، ردا على شراء الجزائر لعشرات الطائرات الحربية الروسية الصنع.لا شك ان سباق التسلح في المنطقة المغاربية جزء من مد عالمي يفسره تعقد الخريطة الاستيراتيجية الدولية منذ2001 الا ان له اسبابه الاقليمية الخاصة الفوز بموقع الريادة المغاربية ، خصوصا و أن قوة "الردع العسكري "، في "إطار النظام الدولي الجديد"، أصبحت شيءا مطلوبا في سوق التحالفات الجيوستراتيجية.[1]

صحيح اذا أن دافع الجزائر الرئيسي لتحديث قواته المسلحة، كان هو تدارك تأخير حقيقي في المجال العسكري، تسبب فيه حظر دولي غير معلن على وارداتها الحربية "لمنعها من استعمالها في الداخل"، أي توجيه ضد التنظيمات الاسلامية المسلحة، الا أن الدافع الأخر كان هو تحقيق "توازن عسكري" نسبي مع جارها المغربي، خصوصا أن حلفاء المغرب (أمريكا و فرنسا و اسبانيا) لم يترددوا في تسليحه طوال التسعينات.

و تعود جذور التنافس من أجل الريادة المغربية الى بداية الستينيات، عندما تبين طموح الجزائر المستقلة في التحول الى "قوة تقدمية اقليمية" تساند حركات التحرر و تربط مصيرها بمصير الأنظمة المناهضة للامبريالية. وخلاصة القول فان سباق التسلح شكل مدخلا رئيسيا للعبة النفوذ التي تمارسها القوى الكبرى الثلاث في المنطقة (الولايات المتحدة، روسيا و فرنسا)، وهي تستثمر الصراع المغربي – الجزائري على الصحراء الى أبعد حدود، و كذلك تطلعات القذافي الى لعب دور اقليمي في القارة الافريقية، لجعل المنطقة أحد الأسواق الرئيسية لأسلحتها، وعلى رغم النجاح الذي حققه الأمريكيون في كسب صداقة بلدان كانت في المعسكر المنافس أيم الحرب الباردة مثل ليبيا و الجزائر، و قطف صفقات نفطية و تجارية هامة فيهما، فان الروس كانوا اكثر حذاقة منهم في ترويج اسلحتهم.

(1) - Jean Jacques Rousseau, Op, cit, p58.

التسلح غير مرتبط بالعلاقات بين البلدين يرى محمد الغمازي، خبير في الشؤون العسكرية، أنه منذ سنة أو سنتين احتد التنافس من جديد بين الجارتين، فالمغرب يسعى الى تجديد بعض الأنواع من الأسلحة، و على نفس درب التسلح سارت الجزائر كذلك، و كان معروفا أن الأول يقتني ترسنته المسلحة من الولايات المتحدة الامريكية و الثاني من روسيا.

و يقر محمد الغمازي، ان تسلح الجارين غير مرتبط بالعلاقة بين البلدين، وانما ارتبط بجملة من التطورات على صعيد رقعة جغرافية أوسع من المغرب العربي، اذ بدا التسلح على صعيد دول أوروبية مقربة منها، كاسباني و ايطاليا، علما ان هذه الاخيرة اخذت منذ سنوات تتسلح بكثرة و قوة.مما جعل المنافسة بين المغرب و الجزائر أوسع من الاشكالية السابقة نحو التسلح و يضيف الغماري..

في السنوات الاخيرة اضحت الجزائر تتسلح بقوة، بل انها حاولت انشاء الصناعة العسكرية منذ عشر سنوات و بالضبط من سنة1988، و قد اقتنت 3 صواريخ مهمة من المانيا، موجهة صوب المغرب الذي تواجهه كذلك صواريخ اسبانيا، انطلاقا من الجزيرة الخضراء و المناطق الاخرى القريبة من التراب الوطني. والتسلح الاسباني هو اختيار استراتيجي وليس اني، لان اسبانيا ل تسمح بان تكون في جنوبها قوة اكبر من قوتها، وبالتالي فانها ستسعى لتكون قوتها قادرة على احتواء القوات المغاربية وليس قوة المغرب فقط.

وبالخصوص صفقات، يرى محمد الغماري، ان أغلب صفقات اقتناء الأسلحة ابرمت بين الدول، خلافا لما كان عليه الوضع من قبل، إذ قبل 1988 كانت تبرم صفقات مع جهات خاصة (السوق السوداء)، بخصوص نفس الأسلحة، لكن بثمن اقل إذا ما ابرمت الصفقة بين الدول، و منذ 1988 بدأت امريكا تخضع بيع السلاح للمراقبة لتاكيد تبعية الدول إليها، علما ان المغرب والجزائر هما حاليا البلدان اللذان يتوفران على سلاح متطور نسبيا على الصعيد المغاربي، اكثر عن تونس، ليبيا وموريتانيا . .

فالأسلحة تتقدم وتصبح الدولة مضطرة إلى التسلح من جديد لمسايرة العصر، اي للإنفاق اكثر في مجال لا يخدم التنمية، باعتبار ان الاستثمار في السلاح لم لكن يوما منتجا بالنسبة للبلدان التي تقتنيه، مما يتسبب في إهدار اموال طائلة كان من الأجدى توظفيها في خدمة التنمية.[1]

(1) - علي شابي ونعيم حسين ، طبقات علماء الافريقية وتونس ، دار تونسية لنشر، تونس ، ط2 ،1985، ص 273.

ويرى محمد الغماري، انه مادام نزاع الصحراء لم يجد حلا نهائيا. فان المغرب والجزائر سيظلان في وضعية تنافس وحشية الواحد ضد الأخر. وحسب الأرقام المتوفرة يقول الغماري، بدأ المغرب ينفق اكثر من الجزائر، لا سيما وانه اقتنى طائرات وبواخر حربية، لكن منذ سنة 2008 ابرمت الجزائر اتفاقيات لاقتناء صواريخ و دبابات عصرية من روسيا، كما اتجهت إلى المانيا لاقتناء اسلحة اخرى، لا سيما بعد ان اشترى المغرب طائرات وفرقاطات من الولايات المتحدة وفرنسا. تقلصت دوائر السوق السوداء، التي كانت بالأمس القريب توفر اسلحة باثمنة أقل وبدون شروط سياسية، من قبيل مطالبة امريكا لبلادنا بإقامة قواعد جديدة على التراب المغربي او استعمال للقواعد المغربية عند الحاجة.

إن الصفقة بين الدول في مجال الأسلحة تجعل الدول المقتنية تضيع الأموال وتخضع لشروط كثيرة ما تحرجها مع شعوبها، لذلك كانت الجزائر تفضل اقتناء اسلحتها من السوق السوداء كلما تيسر لها ذلك، خصوصا وان اغلب الصفقات الأن ترم بين دولة واخرى، هذا في وقت قلت فيه الصفقات بالسوق السوداء بخصوص الأسلحة الثقيلة والمتطورة ، ما عدا بالنسبة للأسلحة الخفيفة التي مازالت تعرف رواجا مهما في السوق السوداء، وهي تباع للدول و للمنظمات، وجهات غير حكومية في جملة من البلدان احيانا. ويضيف محمد الغماري، ان صفقة الأسلحة تتم كأي صفقة اخرى، معاينة ومساومة، إلا لن إبرامها يكون خاضعا للمراقبة للسياسية، لأن للسلاح جانبا تجاريا كجميع البضائع، لكنه يتطلب نوعا خاصا من الاحتياط السياسي، لأن للدولة "البائعة"، إذا رات ان نظام الدولة المقتنية يسعى لعدائها، فلن يسمح لهذا البلد باقتناء السلاح. علما ان سوق الأسلحة تعتمد على وسائط سماسرة ولوبيات،[1] هناك شخصيات موثوقة تقوم يهذا الدور عبر العالم، غالبا ما تكون لها علاقة وثيقة بالدولة البائعة، حيث يجنون من ورائها اموالا طائلة، علما ان هذه التدخلات تتطلب وقتا ومساومات وعلاقات، والوسيط يجني من البائع والمشتري معا.[1]

ولذلك فإن اول ما يقوم به البلد الراغب قي اقتناء الأسلحة، هو البحث عن وسيط، لكن هناك حالات تعرض فيها الأسلحة على للدولة دون ان تسعى إلى ذلك، وهناك دول هي التي تختار بعض الوسطاء ليقترحوا على بلدان العالم بعض الأسلحة.اما بخصوص الأثمان والاسعار، يضيف محمد الغماري، فإن الصفقات التي تبرم مع الشركات هي اقل تكلفة وقيمة من الصفقات المباشرة بين دولة واخرى .

(1)- علي شابي ونعيم حسين ، مرجع سابق، ص 253.

الفرع الثاني : التنافس الديبلوماسي بين الجزائر و المغرب

لا شك أن بلدان المغرب العربي تشكل اليوم منطقة معقدة تتازعها تجاذبات السياسة الدولية وتتفرق حولها المصالح الاستراتيجية للقوى المؤثرة في العالم، ولعل المراقب للشأن المحلي بهذه المنطقة سيكتشف مدى الاصطفاف الحاد الذي دخلت فيه مؤخراً مختلف الدول المشكلة لمشروع المغرب العربي الكبير، ذلك المشروع الذي ظل معطلا منذ سنوات طويلة حتى قيل إنه ولد ميتا من الأساس. ان سياسة التحالفات والتنافس الدبلوماسي بين المغرب والجزائر تحديداً، وتسابقهما المعلن وغير المعان نحو التسلح جعل المنطقة على شفير الاشتعال الان اكثر من اي وقت مضى، خاصة ان فقيل النزاع السياسي بين الطرفين حول قضية الصحراء لم يهدا بعد، ولا يبدو ان هذه القضية الأممية الشائكة المقبلة على الانفراج في القادم المنظور على الأقل، خضة إذا ما حاولنا فهم الصراع من زاوية جيوسياسية متبصرة، حيث إن النزاع المثار حول هذه المنطقة بالذات منذ ما يزيد على 4 عقود يشكل بالنسبة للقوى الدولية اليوم مربط الفرس في التوازن الجيوسياسي الذي تسعى الإدارة الأميركية ومعها الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ عليه قدر الإمكان بين المغرب والجزائر القوتين الحقيقيتين في هذا المنطقة المغاربية.

ففي ظل انفجار الأوضاع في الشرق الأوسط وتفاقم الصراع المسلح في سوريا والعراق واليمن، ومع اتضاح سياسة المحاور في المنطقة لا شك ان المجتمع الدولي ليس في وارد تفجير منطقة اخرى في نفس الوقت، خاصة إذا ما علمنا ان دول المغرب العربي وبالذات المغرب والجزائر ليست بعيدة كثيرا عن حلقة الصراعات السياسية في الشرقى الأوسط. المغرب مثلا ومنذ ان انقلب "الربيع العربي" خريفا

داميا [1] اعلن بشكل صريح وقوفا مع السعودية كحليف استراتيجي لابد من دعمه حفاظا على مصالحه ووقوفا في وجه المخاطر التي من الممكن ان تهز امنه القومي، وهو ما اتضح اولاً من خلال مواقف المغرب الدبلوماسية الصريحة ضد خصوم العربية السعودية، وزكته كذلك مشاركته العسكرية في عاصفة الحزم والمناورات المسلحة التي اعقبتها، نفس الموقف انسحب على العلاقات مع مصر والإمارات والبحرين وبقية الدول التي تتقاسم مع المغرب التوجهات ذاتها في هذا الإطار. ومما يثير انتباه المراقبين في هذا الشان تحسن العلاقات المغربية مع قطر بعد سنوات من التذبذب وغياب الوضوح نتيجة لاستياء المغرب المتكرر من التقارير الصحفية والخطاب الإعلامي المستخدم من قبل قناة الجزيرة القطرية تجاه قضية الصحراء على وجه التحديد.

(1) - Gazeductrance-saharen.com

المطلب الثاني : متقبل الامن المغاربي المشترك.

الفرع الأول : سيناريو استقرار الوضع القائم للعلاقات الأمنية المغربية.

قام المغرب بتحريك أليته الديبلوماسية بجميع مسنوياتها، الرسمية من خلال الداخلة القوية لوزير الخارجية في البرلمان الأوربي، و الشعبية من خلال المسرة المليونية التي نظمت في الدار البيضاء، والحقوقية من خلال تشكيل لجنة من العديد من الجمعيات الحقوقية لتقصى الحقائق. والبرلمانية من خلال تشكيل لجنة لتقصي الحقانق، والاعلامية من خلال استثمار الأخطاء التى انزلق فيها الإعلام الإسباني، بل وحتى المعركة القضائية. كيف تقيمون هذه الأليات، وهل يمكن ان تعود على الموقف المغربي بالدعم الدولي لمقترحه في الحكم الذاتي؟

مما لاشك فيه ان المغرب قد بذل اقصى مجهوداته رسمها وشعبيا لإحتواء تداعيات احداث العيون وضواحيها، وقد نجح بالتأكيد إلى حد بعيد في فرض مصداقية قضيته الوطنية وتوضيح حقيقة الأوضاع للراي العام الوطني والدولي...غير ان هذا لا يمكن ان يشكل باي حال من الأحوال معبرا او وسيلة للحصول على الدعم الدولى لمقترح الحكم الذاتي، علما ان هذا المقترح قد حصل فعلا على دعم دولي خلافا لجميع المقترحات الفارطة والتي باءت بالفشل..ويظل المشكل الوحيد هو موافقة البولبساريو عليه، وبالتالي مصادقة الأمم المتحدة على بنوده... وما هي حصيلة الموقف الدولى من مبادرة الحكم الذاتي؟

من الناحية المبدئية، نستطيع القول ان هناك إجماعا دوليا حول ضرورة إيجاد حلى سياسي عادل ودائم لنزاع الصحراء الذي طال امده ولو تتبين اية ملامح حل نهائي لحد الأن... وإذا اخذنا ذموذج الهول الأساسية التي يهمنا موقفها من هذا النزاع. سنجد ان موقف الحكومة الإسبانية مثلا (رغم كل ما يمكن ملاحظته من ازدواجية في المواقف بسبب الضغوطات التي تمارسها المعارضة خاصة الحزب الشعبي وحزب اليسار الموحد والحزب الباسكي، والمجتمع المدني المناصر لأطروحة البوليساريو) فإنه موقف يصعب في نهاية المطاف بالترحيب بمقترح الحكم الذاتي لأهالي الصحراء وهو ما يبدو جليا من خلال تصريحات رييس الحكومة الإسبانية لويس ثاباتيرو، ووزير خارجيته السابق ميغيل انخيل موراتينوس الذي اعتبر ان مقترح الحكم الذاتي المقدم من طرف المغرب (والذي شكل اساس الجولات الأربع من المفاوضات التي احتضنها منتجع مانهاسات بضواحي بنيويورك يقدم اطروحة جديدة تكتسى اهمية بالغة من شانها ان تمنح دينامية جديدة للخروج من المازق الحالي للنزاع.[1]

(1) - Francis Sempa, Op, cit, p39

وإذا اخذنا محتوى وثائق ويكيليكس بعين الإعتبار، فان هذه الأخيرة من جهتها كشفت بجلاء ان إسبانيا تؤيد مخطط الحكم الذاتي، وان الاشكال المطروح هو كيفية فرض كحل للنزاع.. اما الموقف الفرنسي. فيمكن قراءته من خلال ممثلها الدائم امام الأمم المتحدة السيد Jean Maurice Ripert خلال مداخلته امام مجلس الأمن بتاريخ 30 و ابريل 2009 الذي عبر عن مدى اهمية المقترح المغربي للحكم الذاتي الذي يشكل في نظر فرنسا قاعدة لمفاوضات ذات مصداقية، بناءة ومحترمة لمبدأ حق تقرير المصير... ومن جهته، لا يختلف الموقف الأمريكي عن نظيره الفرنسي، اذ نلاحظ دعما للمقترح المغربي منذ بداية طرحه امام انظار الأمم المتحدة، اشير على سبيل المثال إلى الرسالة التي تقدم بها 173 عضوا من اعضاء مجلس النواب وعدد من اعضاء لجنة العلاقات الخارجية إلى الرئيس بوش بتاريخ 6 يونيو 2007 يحثونه على دع المقترح المغربي. كما ان وزيرة الخارجية السابقة مادلين اولبرايت وعدد كبير من مفكري السياسة الخارجية الامريكية قد ثمنوا بقوة المبادرة المغربية. ونفس محتوى الرسالة ارسلها 233 من اعضاء مجلس النواب إلى الرئيس اوباما بتاريخ 3 ابريل 2009 يتبنون فيه موقف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "بيتر والسون" الذي خلص إلى القول بان استقلال الصحراء الغربية هو هدف غير قابل للتحقق...[1]

وحث على ان تكون الجولات المقبلة من المفاوضات قائمة على اساس موضوع الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية... وقد ينحوا الممثل الخاص الحالي "روس" نفس منحى سابقه... وعبروا عن قناعتهم التامة بان هذا المقترح يظل الحل الفعال الوحيد لحل نزاع الصحراء الغربية... وبتاريخ 16 مارس 2010 بعث 54 سيناتور امريكي على غرار اعضاء مجلس النواب برسالة إلى الرئيس اوباما يحثونه على دعم مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب ... وطبعا نفس الأمر ينطلق على تصريحات مسؤولي الحكومة الامريكية بما في ذلك وزارة الخارجية والبيت الأبيض الأمريكي لا يتسع المجاا لذكرها كاملة...

يلاحظ كثير من المحللين ان احداث العيون تم التخطيط لها بدقة من قبل الجزائر والبوليساريو وذلك من خلال الرهان على العائدين، واستثمار الورقة الاجتماعية والحقوقية والاعلامية. كيف تقيمون تعاطي المغرب مع هذه الاستراتيجيات لاسهيا وأنه كان حديث عهد بالخروج من ازمة امينتو حيدر التي تؤشر على وقوع تحول نوعي في مناورات خصوم الوحده الترابية؟

(1) - Alain Rey, Op, cit, p72.

إن ما حدث في العيون هو مؤامرة مدبرة بكل ما تعني الكلمة من معنى لاثاره الفتنة وزعزعة الأمن والاستقرار، ونغليط الراي العام الوطني والدولى حول حقيقة الأوضاع في اقاليمنا الجنوبية... ويبدو من وتيرة هذه الأحداث المتوالية والمستجده على الساحة المغربية اننا اصبحنا امام معطيات نوعية لم نعهدها من قبل، مما يضعنا امام تحديات جديدة وحقيقية عنوانها "بوليساريو الداخل" إن صح التعبير، وهو ما يفسر تذبذب استراتيجية تعامل المسؤولين المغاربة معها وسوء تدبيرهم لها من البداية، والسؤال المطروح: اين اختفى الهاجس الأمني للمسؤولين المغاربة حينما سمحوا بتنصيب هذا الكم الهائل من الخيام الذي اوى ما يزيد عن يا 12 ألف شخص؟ واين كان المخزن المغربي حينما سمح بانتقال هذه "الانتفاضة" من ضاحية مدينة العيون إلى قلب المدينة بكل تلك السهولة؟ واسمح لي ان استغل محتوى سؤالك هذا لكي اؤكد على مبدا اساسي هو أن احترام حقوق الإنسان لا يعنى البتة الاذعان لضغوطات الأخرين على حساب كرامة شعب باكمله، وتعريض استقرار الدولة وامنها من أجل تقديم مجاملة في غير محلها او دفع ابتزاز.. وعليه فإن حقوق الوطن تسمو فوق حقوق الأفراد، ولا ثبات لدولة الحق والقانون دون ترسخ مقومات الأمن والاستقرار...

راهن المغرب مؤخرا على سياسة دبلوماسية هجومية تعتمد من جهة طرح القضية الحقوقية (محتجزي تندوف) واستثمار الورقة الإعلامية(ازمة الصحافيين المغاربة في الجزائر) ومحاولة فضح الواقع الحقوقي قي مخيمات تندوف (قضية مصطفى ولد سلمي) كهف تقيمون اداء هذه الدبلوماسية وما المكاسب التي حققتها على الأرض[1]..

لا املك إلا ان اقول بان المغرب قد وفق في هذا الرهان إلى حد بعيد، وان هذا ما يجب ان يتم فعلا.. فللأسف الشديد، وطوال هذه المدة الطويلة من النزاع كان هذا الملف حكرا على وزارة الداخلية، ولم يكن الإعلام المغربي يسرب من الأخيار والمعلومات إلا بما تسمح به هذه الأخيرة.. كما ان المنطق الأمني والمخزني كان هو الطاغي في تدبير هذا الملف.. غير انه مع هذا الأسلوب الجديد وإثارة الجانب الحقوقي على الخصوص في تدبير هذا الملف.. نستطيع أن نتفائل خيرا على مستو مستقبل السياسة الداخلية للمغرب خلافا لما كان عليه الأمر من قبل... واهم مكتسب: تعريف الراي العام الوطنى والعالمي بحقيقة الأوضاع والدفع بعجلة حقوق الإنسان إلى الأمام بصورة تحفظ بها كرامة الشعب المغربى والمصالح الحيوية للمغرب دون ان نضطر للوقوع في مستنقع التنازلات والاستهانة بتطلعات الراي العام المغربي بهيئاته السياسية والمدنية.

(1) - Alain Rey, Op, cit, p76.

من النتائج التي من استخلاصها من احداث العيون الأخيرة ان التدبير الناجع لملف الصحراء وتحصين الوحدة الترابية لا يمكن ان يتم من غير اعتماد مقاربة تزاوج بين البعد الديمقراطي، والبعد التنموي. في نظركم إلى اي حد يمكن للمغرب ان ينجح في هذا التحدي المزدوج لاسيما وان خصوم الوحدة الترابية

اصبحوا يجعلون من المسالة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية الورقة الرئيسة قي مناوراتهم ضد المغرب؟ سيكون من المؤسف جدا إذا ته استخلاص هذه النتيجة إثر احداث العيون فقط... لأن هذه حقيقة جوهرية في التعامل مع ملف الصحراء الغربية. ومع جميع مناطق المملكة دونما اي استثناء.. وكان يجب التنبه إلى ذلك منذ زمن بعيد خلال تدبير هذا الملف. لأن من شان تنمية حقيقية ان تشكل قطب جذب واستقطاب لكل مغترب عن وطنه سواء ممن يعانون شظف العيش في مخيمات تندوف، او ممن يحملون حتفهم على اكتافهم في قوارب الموت. وعليه، فان إلزامية تنمية اقاليم الجنوب، بكل ها يعنيه مفهوم التنمية من دلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، يعتبر تحديا حقيقيا للمغرب...

إن الدولة المغربية مطالبة بان تصب جام اهتمامها على تنمية الإنسان الصحراوي، وليس المجال الصحراوي فحسب، لأن تنمية جدية من هذا النوع هي وحدها الكفيلة بإعاده الإحساس بالهوية الوطنية المغربية بدلا من اللهث وراء جمهورية صحراوية دون بطاقة هوية..كما انه من المؤكد ان إقرار الحياة السياسية الديمقراطية في الدولة المغربية سيظل السبيل الأمثل لتطعيم القوى السياسية الشعبية والرسمية بالطاقة الرافعة التي ستمكن من تجاوز ازمة اقاليمنا الجنوبية الراهنة.[1]

تتبعتم عبر كتابكم "النزاع حول الصحراء في إطار السياسة الامريكية" الذي صدر موخرا الموقف الأمريكي من قضية الصحراء منذ سنة 1974 في نظركم ما هي المحددات الكبرى التي تؤطر هذا الموقف. وما هي الخيارات التي يملكها المغرب لدفع الولايات المتحدة الامريكية إلى دعم قوي لمقترح الحكم الذاتي؟

بناء على عدد عن المعطيات والمؤشرات. خلصت الى اعتبار ان الساسة الخارجية الامريكية قائمة على اساس اتباع اسلوب التوازن الذي يخضع في جوهره لتجاذب مصالح الولاية المتحدة بين المملكة المغربية و الجمهورية الجزائرية .

(1) - Quan Li and Drew Schanb, Op, cit, p 191

و ما سعي هاتين الدولتين الى تعزيز علاقاتهما بواشنطن الا من اجل تفادي فرض حل ما لا يتماشى مع مصلحة احد الطرفين . فكان من اهم نتائج هذه السياسة هو استمرار الوضع القائم على ما هو عليه دون ان تتوضع معالم مستقبل هذا النزاع و دون ان يكون للدور الامريكي تاتيره المباشر في تسويته . وعليه ، فان حل نزاع الصحراء ظل يدور في حلقة مفرغة بحيث كلما اخطا خطوة الى الامام الا و تراجع خطوات الى الوراء . و هنا تجدر الاشارة الى مسالة اعتبرها من اهمية بمكان ، ذلك انه لا توجد "سياسة صحراوية" للولايات المتحدة الامريكية ، بمعنى ليس لها سياسة خاصة تجاه "الصحراء الغربية" كمنطقة قائمة بذاتها كما تدعي كل من البوليساريو و الجزائر. و هنا افتح قوسا اخر لاميز بين امرين : الموقف الامريكي من النزاع حول الصحراء و السياسة الامركية تجاه هذا النزاع،فحينما نتحدث عن الموقف الامركي، فان الامر يرتبط باعتقاد ثابت في الرؤية الامريكية تجاه هذا النزاع ، اساسه الاعراف باتفاقيات مدريد الثلاثية عام ، 1975 و ما يستتبعه ذلك من اعتراف بالسلطة الادارية للمغرب على اقليم الصحراء دون الاعتراف باسيادة عليه .[1]

اما فيما يخص السياسة الامريكية المتبعة ازاء "ملف الصحراء ،فاننا في مصلحة الامر نجد انفسنا امام سياسات عديدة و مختلفة من ادارة الى اخرى حسب الاسلوب الذي تراه الانجع للتعامل مع مثل هذه الا انه يمكنني القول ان النقطة المركزية في الموقف و السياسة الخارجية الامريكة من هذا النزاع ، هو رفض الولايات المتحدة لحد الساعة لاستقلال الصحراء ، لان من شان خلق دولية صغيرة في فضاء مغاربي يعاني مسبقا من تراكم النزاعات و التواترات ان يكرس عدم الاستقرار، مما سيكون عائقا اما الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالمنطقة. و ستصبح دولة صحراوية في هذه المنطقة مرادفا لنزاعات دائمة بين دول المغرب العربي.. وهو ما يفسر مساندة واشنطن للمقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي و عليه، فانه من اجل تعزيز الدعم الامريكي و ضمان استمراريته، يلزم المملكة المغربية أن توجه تحركاتها ليس على المستوى الدبلوماسي فحسب، بل ان اقناع الرأي العام الامريكي من خلال التمكن من اقناع اعضاء الكونغرس. و أفضل السبل لتحقيق هذا المبتغى الى جانب تكوين لوبيات الضغط، هو تشجيع مراكز البحث العلمي في وطننا و خارجه على خدمة الاطروحة المغربية و دخض مزاعم الانفصاليين ومن يساندونهم من النخب السياسية و الفكرية. لأن من شأن هذا النوع من التحرك أن يخلق مجالات واسعة وافاقا واعدة لمناقشة الموضوع على مستوى هذه النخب، لا أقول النخبة المغلابية، لأن هذه الأخيرة لا ينتابها أي شك في مغربية الصحراء رغم تحفظاتها على التدبير الرسمي للملف، ولكني أقصد النخبة الأجنبية الأوربية و الأمريكية على الخصوص.

(1) - Angel robasa and others, Op, cit, p 209.

الفرع الثاني : سيناريو تصاعدي للعلاقات الأمنية المغاربية

ما يسمى ب statu quo أي استمرار الوضع على ما هو عليه (على الأقل على المد القريب والمتوسط) في انتظار تحول هذا الأمر الواقع شريطة بروز عدد من المتغيرات احصرها في عنصرين اساسيين :

اما وان الجزائر هي الطرف المعني بهذا النزاع مباشرة ومن جميع النواحي. وكون البوليساريو أداة طيعة في ايادي الجنرالات التي تحكم الجزائر بالدم والحديد رغم الهالة التي اكتسبتها جراء الدعاية الدبلوماسية والاعلامية.. فإن تغير قيادة الجزائر من الطغمة العسكرية النافذة والمتنفذة في مصير الجزائر إلى قيادة ديموقراطية تحكم بالحق والقانون واحترام حقوق الدول والشعوب هي الدعامة الأساسية لتحلحل هذا النزاع عن موضعه. وما تجربة بوضياف ببعيدة عن هذا التطلع، فلقد ارسل تعيينه كرئيس للجزائر واغتياله بسبب مشروعه الإصلاحي الوطني والمغاربي رسالة بليغة إلى من يهمه الآمر في المجتمع الدولى رغم ان الرسالة لم تصل بعد .[1]

إلزامية تنمية اقاليم الجنوب، بكل ما يعنيه مفهوم التنمية من دلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع حرص النظام السياسي المغربى على تفادي اخطاء الأمس القريب والتي لاتزال قائمة في بعض جوانبها، لأن من شأن تنمية حقيقية ان تشكل قطب جذب واستقطاب لكل مغترب عن وطن(كما سبق توضيح ذلك سابقا» وفي ارتباط مع هذا المعني فإن الدولة المغربية مطالبة في مجهوداتها المبذولة من اجل تسوية النزاع ان تتجاوز الإفراط في استعمالها لمنطق الهاجس الأمني، رغم اهميته الاحترازية في تدبيرها للملف، لأن تجربة هذه السنوات العديدة كافية لإبراز ضئالة نتائجه وخفوت مصداقيته، ذلك انه إذا امكن للدولة ان ترصد تحركات الأشخاص وتراقب نشاطاتهم. فانه يستحيل رصد الفكر الانفصالي الذي يستمد قيمه من ظروف الواقع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية. وعليه، فإن خطورة نزاع الصحراء الغربية يتمثل في ما تفرضه من رهانات استنساخ الفكر الانفصالي قي مناطق اخرى من الدولة المغربية، وما هيمنة المقاربة الأمنية للنزاع واحتكارها من طرف وزارة الداخلية. ونهج سياسة "فرق تسد" بين القبائل الصحراوية عوض استغلال وحدتها والتعامل معها بمنطقها السوسيوثقافي وليس بمنطق "المخزني فالمخزني"...سوى مؤشرات تهدد ليس فقط سلامة الحدود الوطنية، ولكنها تدق ناقوس الخطر عاليا في وجه التدبير الرسمي للملف ازاء تسربداء النزاعات القبلية بين المجموعات السكانية للشعب المغربي.

(1) - Angel robasa and others, Op, cit, p 211.

السيناريو الثاني: يتمثل في فرض حل ممي عى أطراف النزاع دون انتظارقبرلهما بعدما استنفذت الامم المتحدة جميع السبل لحل النزاع، وانفقت اموالا طائلة من أجل رعاية نزاع استعصى حاه وتسويته، بحيث كلما وافق طرف على حل ما رفضه الطرف الأخر...وبسبب عدم قابلية أطرف النزاع على تقديم اية تنازلات خاصة جانب البوليساريو... فإن الأمم المتحدة ستكون ملزمة على فرض الحل الذي تراه الأنسب بعد الكم الهائل من التوصيات والقرارات التي صدرت بشأن الصحراء الغربية دون ان تؤدي الى اي نتيجة.

وان الخوف كل الخوف ليس من النتيجة النهائية للحل الأممي، وانما لما بعد مرحلة النزاع او ما يسمي في قاموس العلاقات الدولية ب Post conflict، إذ لا يكفي ان نأمل قي كسب قضيتنا الوطنية فحسب.. بل ان الأمر يتطلب تحضيرا في غاية الدقة لمرحلة ما بعد الذزاع، لأننا بالتاكيد سنكون امام مستجدات وتحولات جد معقدة سمتها الأساسية تهديد الأمن الداخلى والاستقرار للمملكة المغربية .

النتيجة التي نلخص بها أن تحيد الوفاة لم يكن في السابق من الأمور الصعبة و نتيجة لظهور أجهزة الإنعش الإصطناعي و تطور عمليات نقل الأعضاء البشرية من المتوفين ، و ظهور التفرقة بين وفاة الإنسان ووفاة أعضائه ظهرت عدة معايير و اختلف الفقه في تحديدها فهناك من نادى بالأخذ بالموت الدماغي بإعتباره الأكثر إعتمادا من غالبية الدول و هناك من نادى بالاعتماد على الموت الجسدي لان الموت الدماغي ليس الموت يقينا فعلاماته لا تدل إلا على توقف وظائف المخ و وجد هذا المعيار أساس لعمليت نقل الأعضاء من المتوفين و هناك أيضا معيار الموت الخلوي.

و بين كل هذه الإختلافات لابد من تحديد معيار واضح لتحديد لحظة الوفاة من قبل المشرع الجزائري و هذا المعيار لابد أن يكون طبيا باعتبارهم أهل الإختصاص في إطار قانوني ، فحسم المسألة بالنص عليها تشريعا يعطي نوعا من الإطمئنان لدى الأي العام ومن حق الطبيب أن يستند لإذن من القانون حتى يتمكن من تحديد مشروعية أعمله و لابد أيضا من وضع ضمانات لاستعمال أجهزة الإنعاش الاصطناعي و توضيح معيار وقفها حتى لا يقع الطبيب مسؤولية جنائية تبعا لتصرفاته.

وكما قال الدكتور محمد فؤاد وهو أستاذ جراحة بطب عين شمس و إستشاري جراحة الكبد في كتابه زراعة الأعضاء (زراعة الكبد) في أول تجربة سخصية له لحصاد الأعضاء حسب تعبيره و منها نقل الكبد لحالة موت جذع المخ في إحدى المستشفيات بأمريكا أن من الصعب تحمل الطبيب تقرير موت المخ للسماح بالبدء بنقل الأعضاء من جثة الإنسان.

الملخص :

في ممرات الرعب.. خطوط تقاطع القبلية و الإرهاب و مالات جغرافيا المنطقة.

تأتي هذه المداخلة من باب إبراز أن هنالك عاملين رئيسيين يسهمان في جعل مناطق أكثر من غيرها - كما هو الشأن بالنسبة للحدود الجزائرية – عرضة لتهديدات جماعات الإرهاب.

العامل الأول : هو عدم قدرة الدولة على ممارسة مسؤولياتها و صلاحياتها على إقليم خاضع لها بالأساس، وهذا العامل مشتق من عدم قدرة الدولة على اختراق المجتمع و تنظيمه، و فقدان الجدية في قراءتها و تعاملها مع معطياتها الجغراسية، ومدى احتكار الدولة الشرعي لاستخدام القوة، ومدى قدرة الدولة على السيطرة على حدودها.

أما العامل الثاني : فيمثل مدى توفر الظروف الملائمة لوجود التمرد أو الارهاب، و هذا العامل أيضا يستند الى مدى توفر البنية التحتية، ومدى توفر مصادر الدخل لسكان المنطقة المعينة، وملائمة العامل الديمغرافي لعمليات الخروج على القانون.

بالتالي فان الوضع الحدودي في المنطقة ذو ملامح القبلية، يكرس فوقية العامل الديمغرافي و التركيبة الأثنية التي تعد عاملا رئيسيا في تحديد امكانيات التهديد و الخطر الذي قد يصدر من تنظيمات العنف المسلح العابرة للحدود، بالإضافة الى ذلك بدأت تظهر في منطقة الصحراء مثلا قيما اجتماعية داعمة للتمرد على سلطة الدولة في كثير من بلدان الساحل وهو ما يضعف مستقبلا الحدود الجزائرية. و على الرغم من قرب المنشآت النفطية الجغرافية في دول كثيرة من أماكن تواجد الجماعات الإرهابية ، فإن البنية الأساسية للنفط و الغاز مصدر جذب كبير للقاعدة، ليس بسبب قيمتها الحقيقية، بقدرما يرجع الى التكلفة العالية التي تتكبدها الدول للدفاع عن هذه المنشآت ، و بالتالي يرغب التنظيم في استنزاف هذه الدول عبر مناورة حول منشاتها و جعل تكلفة حمايتها مضاعفة و هو ما يخفف الخناق على عمل تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي على الشريط الشمالي.

لقد إزداد في الأونة الأخيرة اهتمام دوائر البحث الغربية بالتراث الجغرافي للمنطقة - وهو الأمر المفتقد في مراكز التفكير الأكاديمية أو على الأقل المصالح الأمنية لدول المنطقة - و هو ما انعكس في انسحاب الدولة عن هذه المناطق (الحدودية منها و الصحراوية الطبيعية). فعندما تركزت مثلا الأكاديمية العسكرية الأمريكية و مجلس الشؤون الخارجية و منظمات جمه المعطيات و البحث الأمريكية و مجلس الشؤون الخارجية و منظمات جمع المعطيات و البحث الأمريكية (كارينجي ،

راند ،...) اهتمامها في الأونة الأخيرة على أعمال ابن حوقل كأشهر المؤرخين الذين تناولوا مسالك الصحراء الكبرى، نفهم من خلال ذلك منطق عمل البيت الأمريكي الذي من خلاله تريد أن تتقدم افريقيا (أفريكوم). و عندما تحتفظ مراكز الخرائط و الطبوغرافية العسكرية الفرنسية بأعمال الادريسي، الذي أورد في كتاباته و منها كتابه الموسوم " صفة المغرب و أرض السودان و مصر و الأندلس" معلومات قيمة و تفاصيل دقيقة عن ممالك افريقيا جنوب الصحراء، و المراكز و المسافات بينها في الأقاليم ، بصورة واضحة تساعد على تحديد مواقعها، و تناول الطرق الصحراوية عبر جميع مناطق الصحراء، سنفهم بعد أي تدخل أجنبي للأخر كيف تحكم و سيطرة على أرض غربية عن منطق مسارح عملياته المعتادة : "قتلت أرضا جاهلها و قتل أرضا عالمها"، النتيجية كانة مكلفة بالنسبة لدولة أريد لها أن تلعب دور القوة المحورية في المنطقة : حيث أصبح يحتل التهريب (الوقود و المواد الأولية) عبر الصحراء الكبرى صدارة التهديدات التي أثقلت أجندة الدولة الأمنية ، و أصبحت غي السنوات الأخيرة الحدود الجغرفية في نظر المهربين ، بتمنراست و عين قزام و عين صالح ، وهمية بحكم اعتبارات تاريخية ، كالقرابة الناجمة عن المصاهرة و تداخل مصالح السكان عبر الحدود. و بحكم ضعف الاحساس بالانتماء للدولة الناجم عن حرمان المنطقة و ضعفها اجتماعيا و اقتصاديا.

فأغلب مناطق التهريب تقبع على حافة الشريط الحدودي و اغلبية ساكنيها من البدو و الرحل ، و حياة الكثير منهم تغيرت بتغير النشاط الاقتصادي في المنطقة فلم يعديهم الكثير منهم رعي الابل ولا الماشية ولا الفلاحة. اذ وفرت خبرة أولئك في بمسالك المنطقة الصحراوية و متعرجاتها مصدر دخل لهم لا يقدر بثمن : قدرتهم مع تحديد المواقع و الافلات من مراقبة حرس الحدود، بل أيضا تتبع المسارات عن طريق النجوم ، تجعلهم أفضل خبراء يستعان بهم لعبور الممرات الوعرة دون التيه بين كثبان الرمال.

و بنفس تمدد شبكات التهريب، تنتشر شبكات الارهاب، وغالبا ما تعمل هذه الاخير على توفير الحماية لمافيا التهريب العبر للحدود طالما أن هناك تزاوج للمصالح بينهما، و أهم الجماعات المسلحة ذات العلاقة هنا " قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الاسلامي " و "الجماعة السلفية للدعوة و القتال " و " الجماعة الاسلامية المسلحة بليبيا ".

و نجد أيضا تمديدات النفط و الغز في الجزائر و في الدولة المغربية عموما، تتماهى نسبيا مع شبكات التهريب و خارطة انتشار خلايا الارهاب على بعد مئات الاميال من الصحاري المقفرة. و لم يكن غريبا أب يكون أكثر الأعضاء من الأجيال الجديدة من تنظيم القاعدة و المهربين من ابناء هذه المناطق نفسها، و هذا يدل على أن غالبا ما لعبت علاقات القرابة و المصاهرة دورا في ايجاد ملاذا

الخلاصة :

أمنا و حماية للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، استنساخا لتجربة القعدة في المناطق الحدودية الباكستانية – الأفغانية الخاضعة لحكم طالبان أنذاك، و هو ما يوفر سهولة المرور للمهربين و سهولة التخفي و الحماية من الارهابيين.

الـفـهـرس

المقدمة.....أ

الفصل الأول:الإطار النظري حول منطقة الساحل و الأمن المغربي.....1

المبحث الأول: البعد الجيوسياسي لمنطة الساحل.....1

المطلب الأول: البعد الجغرافي لمنطة الساحل.....2

المطلب الثاني: البعد السياسي لمنطة الساحل.....4

المبحث الثاني: مفهوم الأمن المغاربي و تجلياته.....6

المطلب الأول: تعريف و تطور مفهوم الأمن.....7

المطلب الثاني: مستويات و تحليل ظاهرة الأمن.....8

المبحث الثالث: منطقة الساحل و موقعها ضمن الأمن المغربي.....13

المطلب الأول: مشكلة الأمن المغربي و رهاناته.....15

المطلب الثاني: الأمن المغاربي كمدخل لحقيق التكامل المغربي.....17

الفصل الثاني: الإطار النظري حول منطقة الساحل و الأمن المغربي. 21

المبحث الأول: سياق تاريخي لأزمة الساحل. 21

المطلب الأول: قراءة إستراتيجية شاملة لخلفيات و حيثيات الأزمة في الساحل الإفريقي.....21

المطلب الثاني: تعدد المقاربات و تداخل فواعل و تفاقم تداعيات الأزمة في الساحل الإفريقي. 23

المبحث الثاني : الأطراف الفاعلة في أزمة الساحلة الإفريقي.....25

المطلب الأول : الفضاء الجيوسياسي للبعد الإفريقي و منطقة الساحل (المقاربة الأمنية الجزائرية).....25

المطلب الثاني : الرؤية الإستشرافية للمقاربة الأمنية الجزائرية.....33

المبحث الثالث : مظاهر أزمة الساحل و أسبابه.....36

المطلب الأول : إقتعال الأزمات.....37

المطلب الثاني: تفكك الأثني و القبلي.....38

الفصل الثالث: الإطار النظري حول منطقة الساحل و الأمن المغربي.....40

المبحث الأول: تداعيات أزمة الساحل على الأمن المغربي.....40

المطلب الأول: الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية.....41

المطلب الثاني: الدعوة الى وضع إستراتيجية أمنية مغاربية.....44

المبحث الثاني: ميكانيزمات التعامل الأمني مع أزمة الساحل.....52

المطلب الأول: الأمن المرن من المنظور الراهن.....53

المطلب الثاني: إتجاهات مراجعة مفهوم الأمن و توسيع أبعاده المرجعية.....57

المبحث الثالث: أفاق و تجليات أزمة الساحل على الأمن المغاربي.....61

المطلب الأول : مظاهر التنافس المغربي على الريادة الإقليمية.....62

فرع 01: التنافس حول السلاح في المنطقة المغاربية.....62

فرع 02: تنافس ديبلوماسي بين الجزائر و المغرب.....69

المطلب الثاني: مستقبل الأمن المغربي المشترك. 69

فرع 01: سيناريو إستقرار الوضع القائم للعلاقات الأمنية المغاربية.....69

فرع 02: سيناريو تصاعدي للعلاقات الأمنية المغربية.....75

كتب باللغة العربية :

1 - أبو عبيد البكري المسالك و الممالك ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة.

2 - إبن حويقل ، صورة الأرض، دار الصادرة للطباعة ، بيروت ، طبعة ليدن ، 1938.

3 - ابن ابي زرع ، النيس المطرب يروض القرطاس في اخبار المغرب وتاريخ مدينة قاس ، دار المنصورة لطباعة و الوراقة ،الرباط، 1973.

4 - أحمد الشكري ، الاسلام و المجتمع السوداني، إمبراطوية مالي، إصدارات المجتمع الثقافين أوظبي، 1999.

5 - الطاهر عطاف، السياسية الجنائية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب، مطبعة البيضاوي ، 2009.

6 - بشير اليكوش ، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط 2، 1994.

7 - رياض النفوس في طبقات علماء القيروان و افريقيا، تحقيق بشير بكوش، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1994.

8 - عبد السلام بو هوش ،عبد المجيد الشقيق ،الجريمة الارهابية في التشريع المغربي، مع قراءة في الإتفاقيات الدولية، مطبعة الكرامة، 2004.

9 - عامر مصباح الجدال ، الجريمة المنظمة ، المفهوم و النماظ و سبل التوفي، إدارة الكتاب و النشر، ليبيا ، 2007.

10 - عادل محمد السيوي، جريمة غسل الأموال ، الادارة العامة لنشر، القاهرة 2008.

11 - عبد القادر رزيق، القيادة أفريكوم الأمريكية، الحرب الباردة أم سباق التسلح، ديوان المطبوعات الجامعية 2011.

12 - عبد الله عبد الكريم عبد الله : الاطار القانوني لمكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب محليا و دوليا، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستخراجية ، أبو ظبي طبعة 2008.

13 - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، مكتبة العصرية للجزائر ، 2005.

14 - عصمت دندش، دور المرابطين في نشر الاسلام في غرب افريقيا ،دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،ط1 ،1988.

15 - علي شابي ونعيم حسين ، طبقات علماء الافريقية وتونس ، دار تونسية لنشر، تونس ، ط2 ،1985.

16 - عبد القادر شهيب ، محولو الارهاب في مصر ،دار الهلال ، 1994.

17 - علاء الدين زكي ، جريمة الارهاب ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، 2010.

18 - فيليكس ديبوا ، تمكيت العجيبة، ترجمة عبد الله عبد الرزاق، مجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

19 - ليندا بن طالب ،غسل الاموال وعلاقته بمكافحة الارهاب ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ، 2011.

20 - مجهول فاخر البرير، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية ،دارامي رقراق لطباعة و النشر،الرباط ، ط1 ،2005.

21 - محمد المفتي ، فتح الحنان المنان بجمع تريخ بلاد السودان، مخطوطة بمعهد البحوث في العلوم الإنسانية، نيامي، النيجر.

كتب باللغة الفرنسية :

1- Hunwick John, les rapports intellectuels entre le maroc et l’afrique sud saharienne à travers les ages, chaire du patrimoine Maroco Africain, Université Mohammed V Rabat, 1990.
2- Jean Jacques Rousseau, Du contract Social , 3éme édition, ENAF, Alger, 2000.
3- Jean largnier, droit pénal général, Dalloz, France, Paris,17, édition 1999.
4- Luis Simon, Alexander Matteloer, Amelia.

كتب باللغة الانجليزية

1- Alain Rey, “ Definition de doctrine”, le grand Robert de la langue française, 2010.

2- Angel robasa and others, “Undergoverned territories understanding and reducing terrorism risks”, Uitted states Rand Corporation, 2007.

3- Barry Buzan, “ Rethinking security after the cold war ”, in cooperation and conflict, 1997.

4- Bjorn Moller, “the concept of security : he pros and cons of expansion and contraction ”, submitted to the 18th conference, IPRA, Finland, 2000.

5- Charles Hermann etal ,eds ,”Violent conflict in the 21st century : causes, instruments, mitigation ”(IL: American Academy of Arts and Sciences, 1999) .

6- Francis Sempa, “Us national security doctrines Historically reinved”, American Diplomacy, 2003.

7- H.c Williams, “the institutions of security : element of a theory of security organizationd”, in cooperation and conflict (vol – 32, n°3,1997).

8- Kaniti Bajpai, “Human Security : Concept and Measurement ”, Kroc Institute, Occasional paper in 19 ops, Copenhagen, 2002.

9- Nehemia Levtzion, Ancient, Ghana and Mali, London, 1973.

10- Quan Li and Drew Schanb, “ Econimic globalization and transnational terrorism: Apooled time – series analysis”, gournal of conflict Resolution, 2004.

مجلات باللغة العربية :

1- إجلال رأفت ، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء "، السياسة الدولية ، العدد 145 ، يوليو 2001.

2 - احمد الياس ،طرق القوافل عبر الصحراء و الممالك الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى في معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، جامعة افريقيا c6 العدد المصادر العربية ،مجلة دراسات افريقية، العالمية (السودان)، 2008.

3 - ادريس بلمحجوب ، دور الأجهزة القضائية و المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال ، مجلة القضاء و القانون ، العدد 151 ، 2005.

4 - حسين مراد، دولة أوغست الاسلامية من القرن الثاني الى القرن الخامس للهجرة القرن الثامن الى القرن الحادي عشر للميلاد ، مجلة الجمعية المصرية ، العدد 46 ، القاهرة ، 2008.

5 - عبد الجليل بكوش ، الأليات القانونية المخففة للعقوبة ، مجلة القضاء و التشريع ، العدد 8 ، أكتوبر 2008.

6 - كوركيس يوسف داود ، الجريمة المنظمة ، دار العملية الدولية ، دار الثقافة لنشر و التوزيع ، عمان ، 2001.

7- منتري مسعود ، المنظومة القانونية لمكافحة الإرهاب في ظل المتغيرات الراهنة ، مجلة التواصل ، العدد 15 ، دجنبر ، .2005

رسالة ماجستير:

1 - بطل شعبان غرياني ، العامة في دولة صنفي (869 -1000هـ ، 1464هـ – 1591 م) رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2011.

2 - حسام حمزة ، دوائر الجيوجياسية للأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2011-2012.

3 - خالد معمر ، تنظير في الدراسات الأمنية كفترة ما بعد الحرب الباردة (الدراسة في الخطاب الأمني الامريكي بعد 11 سبتمبر)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة د.مولاي الطاهر، 2014-2015.

4 - عبد الرحيم بلقاضي ، دائرة الجريمة الارهابية على معيير الجريم و العقاب في القانون الجنائي المغربي ، مجلة رحاب المحاكم ، العدد 8 ، أكتوبر 2010

5 - عبد النور بن عنتر ، العلاقات المغاربية الافريقية ، العدد 4 ، مركز الدراسات المتوسطية ، تونس ، فبراير 2011.

6 - محمد سنوسي عمراري ، نظام الحكم و الادارة بالمملكة صنفية في عهد الأساكي (888 - 1000 ، 1493هـ – 1591 م) ، رسالة دكتورة بمعهد البحوث و الدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، 2011.

7 - مريم ابراهيمي ، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية ، مذكرة ماجستير لقيم العلوم السياسة ، جامعة بسكرة ، 2012.

8 - فريجة لادمية ، استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة ، مذكرة ماجستير بقيم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2011.

المواقع الإلكترونية

1- Gazeductrance-saharen.com

2- www.wikipedia.org

3- www.grip.org